T.C
İZMİR
HİSAR KÜTÜPHANESİ
SAYI
1770

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı: İZMİR
Yeni Kayıt No:
Eski Kayıt No: 691

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه
فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق
والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه
نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف
حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد
الضيائية لانه لهذا الجمع كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر
المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله
وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته
بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها هضما للنفس بتخييل
ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى يصدر
بحمد الله سبحانه ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون
بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعل جزءا من كتابه وبدأ
بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فلا بد
ان يعرف ليعرف كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة لكون افرادها
جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة

الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بسكون اللام وهو الجرح
لتأثير معانيهما في النفس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض
تأثيراتها بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا
يلتام ما جرح اللسان وهو والكلم بكسر اللام جمع كتمر وتمرة بدليل
قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل اسم جنس لا يقع الا على الثلث
فصاعدا والكلم الطيب باول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء
للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحدة
بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذاك الواحد جنس ويمكن حملها
على الوحدة النوعية بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة
لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة
اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ
كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا
كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب
والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب من مقولة الحرف والصوت
اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل
من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة
والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان
وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى
هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط

والعقود والاشارات والنصب غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى
قيد يخرجها وانما قال اللفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة لكونها
غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع
تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني
قيل يخرج عنه وضع الحرف حينئذ لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا
اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا
واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق
الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم
فلا حاجة الى اعتبار قيد زايد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما
مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف
معنى اسم مفعول كمرمى ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع
فذكر المعنى مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ
الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف
الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله
لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد
وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر فكيف يصدق عليه انه وضع
لمعنى قلت المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون
لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء
الالفاظ المركبة كلفظة الجزء والجملة فكيف يكون موضوعا للمفرد

المفرد قلنا ان الالفاظ وان كانت [illegible] مركبة
لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد
اجيب عن الاشكال ايضا بانه ليس هنا لفظ وضع بازاء لفظ
اخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي فرادة الالفاظ
كلفظ الاسم والفعل والحرف والجزء والجملة وغيرها ولا يخفى عليك
ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة الى الالفاظ
مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن
الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له حقيقة
مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ح لا يدل
جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف
بالافراد وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد
والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان لا يرتكب فيه تجوز كما يرتكب
في مثل قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ح ما لا
يدل جزؤه على جزء معناه ومما يتفرع على بيان النكتة في ايراد
احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه
على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف
الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من
المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام
ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدما على الافراد يجب

لانه لا يدل جزء لفظ الجلالة على جزء معانيها

والمراد بامثال الضماير الاسم الموصول

الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة

الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة

الحرف ما دل على معنى في غيره

الخبر مركب من تعلقه ان يحتمل الصدق والكذب

الموصول الاسم جزء الابتدا وعايد

هذا حديث النبي صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا فله سلبه

الذات لكن باعتبار انه يجب الزمان وهذا الفرق كاف لصحة الحالية
وبقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير
كلامية فيخرج عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما
يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة
واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه
معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو
انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب ولهذا اورده صاحب
المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى
مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه لانه لا يقال له لفظة واحدة
وبقي مثل قائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة
داخلا فيه فافهم بقيد الافراد ولو لم يخرج بتركه كان انسب
كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة
كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحقق الدلالة
فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن
الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة
لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون
بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد
من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف
اي منقسمة اليها لان الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة

في حد الكلمة

احوال اواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء

لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة لا تخلو من جهتها
اما ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون
المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة
اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صنفيها الثاني ان لا تدل على معنى
في نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى
اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بابها
ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى
في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على
معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة
في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا
لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل
للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف
والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صنفيها
ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد
الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال اي بحيث يفهم ذلك
المعنى عنها يفهم احد الازمنة ايضا مقارنا له او من صنفيها ان لا
يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة القسم الثاني وهو
ما دل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم
ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث تركب

منه او من الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة
على مسماه. والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسه مقترن
باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر
وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها
اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف
كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل
كلمة تدل على معنى في نفسها لكن مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم
كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة
مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم استقلال
في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران
والاسم عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم كل
منها معرف جامع الافراد مانع عن دخول غيره وليس المراد بها هنا
بالحد الا المعرف الجامع المانع وقد دل المص حيث اشار الى حدود
في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم شرع بيانها
بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع الكلام في اللغة ما يتكلم به
قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن
كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن
اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول لكل واحد من الكلمتين
فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد كلمة

فيه صح

اي حدود الاقسام الثلثة

احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة
او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظا
يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد
تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد
خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل و
بقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت
هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد
منها تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد
يفيد المخاطب فائدة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا
كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام
ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة
المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب
زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا
اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر في ان ضرب زيدا قائما مجموعه
كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب
من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام
هو ضرب والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل
وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص لا
ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد

نحوه

الى ترادف الكلام والجملة

مطلقاً ولم يقيد بكونه مقصوداً لذاته ومن جعله اخص من الجملة
فسّره بما يصح السكوت عليه فيخرج صدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخباراً او
اوصافاً بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد
هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المص اخص
من الجملة ولا يتأتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن
اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه
وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي
العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة ثلثة منها من
جنس واحد اسم اسم فعل فعل حرف حرف وثلثة منها من
جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البيّن ان الكلام
لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه
وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة
الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل
وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما
مفقود فان الاسم ان كان مسنداً فالمسند اليه مفقود وان
كان مسنداً اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيداً
فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم
الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما اي كلمة دلت على معنى
كائن في نفسه اي نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على

على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل
على معنى في نفسه راجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه
وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها
حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل
على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره
في نفسه انتهى كلامه وحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال
كما ان في الخارج موجوداً قائماً بذاته وموجوداً قائماً بغيره كذلك
في الذهن معقول هو مدرك قصداً ملاحظ في ذاته يصلح ان يحكم
عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعاً وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء
منهما فالابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل قصداً وبالذات كان معنى
مستقلاً بالمفهومية ملحوظاً في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالاً
وتبعاً من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ
الابتداء فقط لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه
ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنى كائناً
في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة
بين السير والبصرة مثلاً وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل
بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوماً عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا
بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه
والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة

قصداً
اي مستقلاً

كل واحد من جزئيات الخصوصية المتعقلة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرّف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا وبالذات فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان يكون محكوما عليها او بها اذ لابد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان تعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيره واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم سبق ما فيها ما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا لزم المص هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة

الاضافة مثل ذو واولو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لكنها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقاتها مخصوصة لانه هي الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم تلك الخصوصيات لا لان فهم المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد نفسها الا في حد غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسها باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله **غير مقترن باحد الازمنة الثلثة** اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها انما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك ودونك وعليك زيدا فليس شيء منها الدالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول

يعني اصل رويد ارواداً فحذف الالفان فصغر وقيل رويد

والتخصيص والتخفيف به وانما قيدنا الاضافة بكونها الى شيء مضافا
لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع
الصادقين صدقهم وقد يقال هذا ابتداء دليل المصدر اي يوم نفع
الصادقين فلا اضافة بتقدير حرف الجر لفظا متحقق في الاسم
وانما قيد بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد
فانه مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي
الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره
اولا والاول اما ان يشبه المبني الاصل اولا وهذا اعني المركب
الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب
والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من
الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه
عامله فيدخل فيه زيد في قام زيد وهؤلاء في ذلك زيد قائم و
قام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا كالاسماء المعدودة
على الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن
لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك
من المبنيات عند المص الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة
مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في
البناء بالاصالة وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا
القيد يخرج هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها للمبني الاصل

لانه مفعول اعربت

كما سيجيء في بابه ان شاء الله واعلم ان صاحب الكشاف جعل
المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع
في المعرب الذي هو اسم المفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل
الا باجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر
العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر
من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق
بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في
كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة
وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف
آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به
احوال اواخر الكلم في التركيب العربية حتى لا يقع الخطأ ولم يعرف احكامها
بالاستماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو فلا فائدة
يعتد بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان
يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيما يتكلم
فمعرفته مقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفة المعرب
حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتوقف عليه وجب ان يعرف اولا انه
مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه
فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة
احكامه كما فعل المص وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة

جعلت الكلمة ذات اعراب
لا من اعربت الذي هو
بمعنى أزلت الفساد

عليه من حيث انه هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب
ذاتا بان يتبدل حرف بحرف حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف
او صفة بان يتبدل صفة بصفة حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة
باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل
بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر واما خصصنا اختلافها
بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا
واني ضارب زيدا فان العامل في زيد اي في هذه الصور مختلف بالاسمية
والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا
نصب على التمييز اي يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اي
يختلف اختلافا لفظيا او تقديريا والاختلاف كما في قولك جاءني
زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورأيت
فتى ومررت بفتى فان اصله فتي وفتيا وبفتي انقلبت الياء الفا
فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري كما تقدم من ان
يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت
احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى
او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة
بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة
الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فان آخر المعرب في هذه الصور
يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف

الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء
المعدودة الغير المشابهة للمبني الاصل مع عامل ابتداء او
عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا الحكم
آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل هذا الحكم في
الآخر فلا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر ههنا فليكن
هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من
خواصها الشاملة الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف آخره به اي
آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة
او الحرف وهي [illegible] جاء الموصولة الحركة او الحرف [illegible] العامل
والمقتضي ولو [illegible] على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من
قوله به فان المتبادر منه السبب القريب والعامل والمقتضي
من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي اي المعرب
في [illegible] كحركة اختلاف بين الحركة على آخر المعرب ليس من
حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر
تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف
وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني وكانه لا يجوز
هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد
واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب
المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه

T.C. 1917 ... Kitap ... HİSAR KİTAPSARAYI

متعلق باختلف آخره يعني يختلف آخره ليدل الاختلاف اي اختلافه
على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم
الفاعل اي الطارئة على المعرب على تعاقب مثل معنى المتواردة او الاستعمال يقال
اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحدا
بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا
تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة ومتناوبة غير مجتمعة
لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف
في آخر المعرب فوضع اهل الاعراب للدلالة على تلك المعاني وضع بحيث
يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في
آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته
ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون
الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه وهو مأخوذ من اعرب اذا اوضح
فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت
على ان تكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد وسمي به
لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع
اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر اي الاسامي الثلثة مختصة
بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية الا
بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها تستعمل في الحركات البنائية
غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم

للفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحق
بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا
علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل
الملحق به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اي كون الشيء
مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق
الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع
بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد
فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفعول كثير لانه خمسة فاعطي
الخفيف بالكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له
والعامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي
اي المعنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاءني
زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها
وفي رأيت زيدا رأيت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيدا
فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى
الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم
المفرد المنصرف الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف
كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من
وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب
فيهما بالحركة ولهذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركة

فالملحق بالفاعل خمسة المبتدأ وخبره وخبر ان واسم كان واسم ما ولا بمعنى ليس وخبر لا لنفي الجنس

والمفعول خمسة المفعول المطلق والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه [illegible] والملحق به [illegible] والمستثنى المنصوب وخبر كان [illegible] ان واسم لا لنفي الجنس [illegible] ولا عند الحجازيين

والجر الاصلي [illegible] [illegible]

الثلثة في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة
الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر
فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل
النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل
ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني نحو جاءني طلبة و
رايت طلبة ومررت بطلبة وجمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف
والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة
نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل
الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء
ذكره مثل جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات وغير المنصرف
بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب
كما سنذكره نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوك
وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المراة من جانب
زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي
يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة
ومن الاسماء الاربعة منقوص واوي وفوك وهو اجوف
واوي لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواو
اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف
لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعرابها اي الاسماء

الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا بل حال
كونها مكبرة اذ مصغرها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت
اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب
التثنية والجمع وانما لم يصرح بذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة
لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها
بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون
مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم فانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم
فحالها كحال سائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط
بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها مضافة الى الكاف
بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا وانما جعل اعراب هذه
الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى والجمع المذكر السالم
بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا
يكون بينها وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا
اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والجمع ثلثة فجعلوا في مقابلة
كل اعراب اسمين وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها
في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب
في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المضافة
المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع من العرب اعادة الحروف
المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا

وانما اشترط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت مضافة الى ياء المتكلم لكانت مبنية على مذهب عبد القاهر الجرجاني او معربة تقديرا على مذهب ابن الحاجب

ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا الى مضمر
وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى
فلفظه يقتضي الاعراب بالحركة ومعناه يقتضي الاعراب بالحرف فروعي
فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي
جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون
حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين
نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين
واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي
هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت
كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه
مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه
الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية و
معناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح
ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به
ما يسمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او بالياء والنون
والجمع ذو لا عن لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها التسع
وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع
ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة
واطلاق ثلثين على التسعة لانه ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس

القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة [illegible]
في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى
مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرع الواحد وفي آخرهما
حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل
ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا كما انهما فرع لما
لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما
بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة وانواعهما ستة ثلثة للمثنى
وثلثة للجمع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف لوقع الالتباس
ولو خص المثنى بها بقي الجموع بلا اعراب ولو خص الجموع بها بقي المثنى
بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى
لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة
الرفع في الجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا
وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان
فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه
في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة
النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم
الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في
بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذي اشار الى تقسيمه
اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين

ان اللفظي ما عداه فقال التقديري اي تقدير الاعراب فيما اي في
الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في اللفظ وذلك
اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في
الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة
في اللفظ كالعصا بالاسم او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصًا بالتنوين
لان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم
المعرب بالحركة المضاف الي ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل
ما قبل الياء بالكسر للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة
اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه البعض من ان اعراب
مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا في الاحوال الثلثة يعني
كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في
جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير
الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه
وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهور
في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم في آخره ياء مكسور ما قبلها
سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي
رفعا وجرا اي في حالة الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة
والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كالقاضي
يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد

وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب
للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو
مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني
مسلمي فانه اصله مسلموي بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو
والياء والسابق ساكن فانقلب الواو ياء وادغم الياء في الياء
وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب
حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا
يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون
الاعراب بالحرف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم
ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حرف الاعراب
عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا
واللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه اي فيما عدا ما ذكر مما تعذر
فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير
المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف
على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه
فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما
واجتماع شرائطها في تأثيرها كما سيجيء ذكره من علل تسع او واحدة منها
منها اي من تلك التسع تقوم مقام العلة الواحد منها ما مرها اي
مقام هاتين العلتين بان يؤثر وحده تأثيرهما وهي اي العلل التسع

مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا لكل واحد حتى يقال لا يصح
الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل
ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول
في عطف ما بين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن
والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب
فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى وجمع النون الحرف حال
كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف المتقدم اعني من قبلها او مبتدا
خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف
مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين
ولو جعل الالف فاعل قوله زائدة والظرف متعلق بزيادة واريد
بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف
عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد
راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم
عليه اخوه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر
العلل بصورة النظم الى الحفظ اقرب لان حفظ النظم اسهل او القول
بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة
في الحقيقة اثنان منها لا واحدا او القول بانها تسع تقريب الى
الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر
لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو الصواب من المذا

من المذاهب المختلفة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها
في هذين البيتين فقال مثل عمر مثال العدل واحمر مثال الوصف
وطلحة مثال التانيث وزينب مثال المعرفة وفي ايراد زينب مثالا
للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم
مثال العجمة ومساجد مثال الجمع ومعدي كرب مثال التركيب وعمران
مثال الالف والنون واحمد مثال الوزن الفعل وحكمه اي حكم
غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة منها
تقوم مقام العلتين ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان كل علة
فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من
حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل
واخريهما اشتقاقه من المصدر فيمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو
الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا كل علة فرعية لان
العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع
التذكير لانك تقول قائم ثم تقول قائمة والتعريف فرع التنكير لانك
تقول رجل ثم تقول الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل
في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب
فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل
فرع وزن الاسم لان اصل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع
اخر فاذا فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع

سواء كان ضروريًا أو غير ضروري مصرفًا أي جعل في حكم المنصرف بادخال
الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفًا حقيقة فإن غير المنصرف عند المصرف
علتان أو واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم
خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير
في صرفه راجع إلى الحكم للضرورة أي لضرورة وزن الشعر أو رعاية القافية
فإنه إذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرًا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه
عن الوزن أو زحاف يخرجه عن السلامة أما الأول فكقوله صبّت
عليّ مصائب لو أنها صبّت على الأيام صرن لياليا وأما الثاني
فكقوله أعد ذكر نعمان لنا إن ذكره هو المسك ما كررته يتضوع
فإنه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه
زحاف يخرجه عن السلامة كما يحكم به سلامة الطبع فإن قلت الاحتراز
عن بعض الزحافات ليس بضروري فكيف يتعلق به الضرورة قلت الاحتراز
عن بعض الزحافات إذا أمكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء وأما
الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلام على خير الأنام وسيد
حبيب إله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم رؤوف عطوف من يسمى بأحمد
فإنه لو قال بأحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فإن حرف
الروي في سائر الأبيات الدال المكسورة أو تناسب أي يجوز
صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين منصرف لأن رعاية
التناسب بين الكلمات أمر مهم عندهم والمراد بما يميل إلى هذه الضرورة

الضرورة مثل سلاسلا وأغلالا وسعيرا حيث صرف سلاسلا ليناسب المنصرف
الذي يعرف والمنصرف الذي يعرف غير المنصرف ليناسبه وما يقوم مقامهما
أي العلة الواحدة تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان إحداهما
فإن كل واحد منهما مقام العلتين لتكررهما أحدهما الجمع البالغ إلى
صيغة منتهى الجموع فإنه قد تكرر فيه الجمع حقيقة كأكالب وأساود [illegible]
أو حكمًا كالجمع الموافق لهما في عدد الحروف والحركات والسكنات
كمساجد ومصابيح وثانيهما التأنيث لكن لا مطلقًا بل بعض أقسامه
وهو أيضا التأنيث المقصورة والممدودة أي كل واحد منهما كحبلى
وحمراء لأنهما لازمان للكلمة وضعًا لا تفارقانها أصلاً فلا يقال في
حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تأنيث آخر بخلاف
التأنيث بالتاء فإنها ليست لازمة للكلمة بحسب أصل الوضع
فإنها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض
كالعلمية لم يعتد به لعدم اللزوم الوضعي والعدل مصدر مبني للمفعول أي
كون الاسم معدولاً أي خروج الاسم أي كونه مخرجًا من صيغته الأصلية
أي من الصيغة التي يقتضي الأصل والقاعدة أن يكون ذلك الاسم عليها
ولا يخفى أن صيغة المصدر ليست صيغة المشتق فبإضافة الصيغة
إلى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها [illegible] أن المتبادر من خروجه عن صيغته
الأصلية أن يكون المادة باقية والتغيير إنما وقع في الصورة فقط فلا
ينتقض بما حذف منه بعض الحروف كالأسماء المحذوفة الأعجاز مثل يد ودم

قوله كأكالب وهي جمع أكلب وهو جمع كلب

فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم
دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها
في كونها غير داخلة تحت قاعدة باصل كما كانت الاولى داخلة تحته
فخرج عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلانها ايضا خارجة
عن الصيغة الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع
الشاذة ليست بخارجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا
بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس
من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب
عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم
منه اذا كان المقصود منه تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود
ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحينئذ يحصل بتعريفه
هذا التمييز لا باس بكونه اعم فنقول لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب
تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث
واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او
العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه
فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيها مع قطع النظر عن الاثر فجعلوه غير منصرف
للعدل وسبب اخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود
اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ التحقيق
الوضعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد

يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق كما
في بعضها الا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل
باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو
باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول
عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله
تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف
كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون
لفظهما والاصل فيه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما
في جاء في القوم ثلثة ثلثة فيعلم ان اصلهما لفظ مكرر وكذا الحال في
احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف فيها والى
العشار ومعشر على الخلاف والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث
ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية الوضعية كانت في
ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيهما ومثال لهما
واخر فانه جمع اخرى مؤنث اخر واخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل
اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام
او الاضافة او كلمة من فحينئذ لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عما
احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الاخر وقال بعضهم
هو معدول عما ذكر معه من اي آخر من والتام مذهب الى تقدير
الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها

نحو جشيم فقيل هو ما تم به تميم عن قيس في خرشني تما ذلك فتعين
ان يكون معدولا لامتناع احد الآخرين جمع جمعاء مؤنث اجمع
وكذلك كتع وبصع وجاءت فعلاء افعل ان كانت صفة ان تجمع على
فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان تجمع على فعالى وفعلاوات
كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات
فاذا اعتبر اخراجها عن واحد منها تحقق العدل فاحد السببين
فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في
باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل
والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كانيب
واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيها كالانياب والاقواس كيف
ولو اعتبر جمعها اولا على انياب واقواس لما شذ وذ في جمع الجمع
ولا فائدة للاسم المخرج يلزم من مخالفتها الشذوذ في ابي يحكم فيها
بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا
اي فرضا كائنا من دليل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقدير
وفرضه منع الصرف لا غير وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرف
ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل لما توقف
اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع
الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر فعدل عنهما الى عمر وزفر
ومثل باب قطام المعدول عن قاطمة واراد بباب كل ما هو على

فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم
اعتبروا العدل فيه في هذا الباب حملا على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة
مثل حضار وظفار فانهما مبنية وليس فيها الا السببان التانيث
والعلمية والسببان لا يوجب البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب
البناء فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما
جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه
لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل
فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال
ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل
لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنونه
فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم
لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة
الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها
الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض
صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه
موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب
الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة
معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد
يعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة

التي هي من قبيل العدد وذا لا الاعداد على ان معناه رجل نسوة
موصوفة بالاربعة وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا
بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي
لاصالته لا العارضي لعروضيته فلذلك قال المص رحمه الله شرطه
اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل
الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان توجد الوصفية
بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية كالاصل او زالت
عنه فلا يضره اي لا يخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية
على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في
الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد
ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة
فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة
الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة
اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث
صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها
سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من
الدهمة اعني السواد فانها من الاسماء وان خرجت عن الوصفية
بغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف ثم نحو استعمالها
في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف فيها اثنان

متعلق بامتنع

لم يمنع او لم يترك

الاسماء الوصفية الاصلية ووزن الفعل واما عدم استعمالها في معانيها
الاصلية فلا اشكال في منع صرفها للوزن الفعل والوصف في الاصل
والحالة وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه
من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم
وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر
للطائر ذي خيلان اي على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال لكونها
اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في
الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي
الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرط في سببية منع
الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان
الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع
ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليها لا ينفك عن الكلمة والتانيث
المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراطها العلمية
فيه لانه لا فرق بينهما فانما في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب
منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط اخر
كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث
المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة احدها تحرك الاوسط
ما خوذ فيها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما شرط
في تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة لتخرج الكلمة بثقل احد الامور

متعلق بمنع

علة لقوله ليصير

قوله ليصير التانيث لازما فيها
اذا كانت التاء للتانيث
واما التاء التي هي جزء كلمة
كجارة اشترط فيها العلمية
لانها في منع الصرف فرع تاء
التانيث فجعلت على
وتيرتها عاصم

الثلاثي الخفيفة التي من شأنها أن تعارض ثقل أحد السببين فخرج تأثيره ونقل إلا ولكن ظاهره كذا العجمة لأن نحو لا العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا إلى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوي أعني أحد الأمور الثلاثة ويجوز عدم صرفه نظرا إلى وجود سببية فيه وزينب وسقر على اللغة من جلق ما أن جهنم وماه وجور علمين بلدتين ممتنع صرفها أما زينب فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة وأما سقر فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو تحرك الأوسط وأما ماه وجور فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو العجمة فإن سمي أي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببيته منع الصرف الزيادة على الثلاثة لأن الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث سماعي باعتبار معناه الجنسي إذا سمي به رجل منصرف لأن التأنيث الأصلي زال بالعلمية من غير أن يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي إذا سمي به رجل ممتنع صرفه لأنه وإن زال التأنيث بالعلمية لما ذكرنا فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل أنه إذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فإنه إذا صغر يقال عقيرب من غير إظهار التاء لأن الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب إذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث

والتأنيث الحكمي. المعرفة أي التعريف لا تسبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها أي شرط تأثيرها في منع الصرف أن تكون علمية أي أن يكون هذا النوع من جنس التعريف على أن يكون الياء مصدرية أو منسوبة إلى العلم بأن يكون حاصلا في ضمنه على أن يكون الياء للنسبة وإنما جعلت مشروطة بالعلمية لأن تعريف المعرفة المضمر والمبهم لا يوجد إلا في المبنيات ومنع الصرف من أحكام المعربات والتعريف باللام أو الإضافة يجعل غير المنصرف منصرفا أو كالمنصرف فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق إلا التعريف العلمي وإنما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لأن فرعية التعريف للتنكير أظهر من فرعية العلمية العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولها شرطان في منع الصرف شرطها الأول أن تكون علمية أي منسوبة إلى العلم في اللغة العجمية بأن يكون تحققه في ضمن العلم في العجم حقيقة كإبراهيم أو حكما بأن ينقله العرب من لغة العجم إلى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فإنه كان في العجم اسم جنس سمي به أحد رواة القراء لجودة قراءته قبل أن يتصرف فيه العرب كما يدل عليها اللغة العجمية وإنما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في العجمية وشرطها الثاني أحد الأمرين أي تحرك الأوسط أو زيادة على الثلاثة أي على ثلاثة أحرف لئلا يعارض الخفة أحد السببين

قوله لا ذات المعرفة لأنها أي المعرفة شيء بعينه إذ العلة التعريف وهو كونه دالا على شيء معين والأسباب التسعة من الفرعي صفات الأسماء كالعدل والوصف والتأنيث والعجمة وغيرها لا لذوات الأسماء فلهذا فسر الشارح المعرفة بالتعريف والعلة بما بيناه

فنوح منصرف واقعي بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو
لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه
امر معنوي فلا يجوز اعتباره مع سكون الاوسط واما التانيث فانه
له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون
الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبر العجمة في ماه وجور مع سكون
الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر هيهنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية
سبب آخر بها لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها
لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال [illegible] وهو اسم
رجل بديار بكر وابراهيم فيمتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان
في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص الفرع
بالشرط الثاني لان فيه التنبيه على ما هو الحق عند المص من انصراف نحو نوح
ولهذا قدم الفرع فيه على ما هو متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى
تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم
السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود
لكونها عربية ونوح ولوط لخفتها وقيل ان هود كنوح لان سيبويه
قرنه معه وقد يتوهم ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل
ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع
وهو سبب قايم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين
صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثانيها الفا

الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير
مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور
مرتين بالتكسير فانتهى تكسير المعتبر للقينة فاما جمع السلامة فانه لا يغير
الصيغة نحو ان الجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنات
وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما شرط ان يكون صيغة منتهى الجموع
من قبول التغير فتوهم شرط منقلبة من تاء التانيث حالة الوقف
او المراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو
فواره جمع فاره وانما اشترط كونها بغيرها لانها لو كانت مع تاءها
على وزن المفرد كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة
والطاعة فيدخل في قوة جمعية فتور ولا حاجة الى اخراج نحو انه
مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مداين وهو لفظا
بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق
ان صيغة منتهى الجموع على ضربين احدهما ما يكون بغير ها وثانيهما
ما يكون بها فاما ما كان بغير ها فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيره لكن
مثال الاول ما بعد الفه حرفان مساجد ومثال ما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها
ساكن [illegible] فرازنة واعلم ان تماثيل على صيغة منتهى الجموع مع انه خبر
نقص شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلاها [illegible]
جواب سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على
الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه [illegible]

الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره
الفرزان بالكسر عارف وذو فن كلمة فارسية معرب فرزين
فتور اي فتق

منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي ان
يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر علما كونه
علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع
فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة
في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه
هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار جمعية
الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع انثى الضباع قلنا
ليس تانيثه غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم
لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف
في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل شرطه ان
يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمع كالوصف
قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضية غير معتبرة وليس الامر
كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب
عن سوال مقدر تقديره ان يقال انه تنقضت من الاشكال الوارد
على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في
الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف
في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال
فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه

انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف
على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كانا عيم ومصابيح فانه
في حكمها من جهة الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من
قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقية او حكمية
فبناؤه على تعميم الجمعية لا على زيادة امر على الاسباب التسعة وهو
الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه جنس يطلق
على الواحد والكثير لكنه جمع تقديرا او فرضا فانه لما وجد غير منصرف
ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف فقدر حفظا
لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة
ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف اي سراويل انعدم تحقق جمعيته
تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة
الجمع فيحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على هذا الوزن يائيا كان
او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر
كقاض اي بحكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه ودخال
التنوين عليه تقول هذه جوار ومررت بجوار كما تقول هذا قاض
ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت
جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع
صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه
بعضهم الى انه الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال

المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة
بعد تمامها فاصل جوارٍ جواريٌ بالضم والتنوين
بناءً على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال عليه ما هو الاصل ثم
اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ على وزن
سلامٍ وكلامٍ فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف
والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى
انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان
المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين
فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء
المحذوفة او حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا
تفاوت وفي بعض لغة العرب ثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب
تقول مررت بجواريَ كما تقول رأيت جواريَ وبناء منع الصرف على هذه اللغة على تقدم
منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة
خفيفة فما وقع فيها اعلال واما في حالة الرفع فاصل جوارٍ جواريُ بالضم بلا
تنوين حذفت الضمة للثقل ثم عوض عنها التنوين فسقط الياء لالتقاء
الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة
بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في حالتين كما عرفت
التركيب وهو صيرورة الكلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء
فلا يرد النجم وبصري علمي **شرطه العلمية** ليأمن من الزوال

(حاشية: وهو الصرف — سيبويه — اي على تقدير تقديم منع الصرف على الاعلال — علم)

لقوة فيؤثر بها في منع الصرف **وان لا يكون باضافة** لان الاضافة
تخرج المضاف الى الصرف والى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه
ما يضاده اعني منع الصرف **ولا اسناد** لان الاعلام المشتملة على
الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حال العلمية
على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على
قصة غريبة فلو تطرق اليها التغير يمكن ان يفوت تلك الدلالة
واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي
هو من احكام المعربات فان قلت كان على المص ان يقول ان لا
يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف
ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر و[illegible]
علمين قلنا كأنه اكتفى في ذلك بما ذكرنا بعد انهما من قبيل
المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم نذكرها ههنا
اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها **مثل بعلبك** فانه اسم بلدة
مركب من بعل وهو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة
جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية
او غيرهما الالف والنون المعدودتان من جملة اسباب منع الصرف
تسميان مزيدتين لانهما من حروف الزوائد وتسميان مضارعتين
ايضا لمضارعتهما الالفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث عليهما
وللنحاة خلاف في ان السببية لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين

(حاشية: يعني كيف تؤثر اثرا وهو يضاد الصرف — اعني منع الصرف — قوله من حروف الزوايد اي من حروف هويت السمان — الالف والنون — عند الكوفيين)

وفرعيتها للازمة عليه وإنما شابهتا لألفي التأنيث والرابع هو الوصف
الثاني ثم إنهما إن كانا في اسم يعني ما يقابل الصفة فإن الاسم
المقابل للفعل والحرف تمامه لا يدل على ذات ما ملحوظا معها صفة
من الصفات كرجل وفرس أو يدل كأحمر ومضروب وضارب فالأول
يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا
المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه أي شرط الألف
والنون في منعهما من الصرف وإفراد الضمير باعتبار أنهما سبب واحد
أو شرط ذلك الاسم فإن منعناه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم
زيادتهما أو لتمتنع التاء فيتحقق شبههما بألفي التأنيث كعمران
أو كانا في صفة فانتفاء فعلانة أي إن كان الألف والنون
في الصفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التأنيث عليه
ليبقى مشابهتهما لألفي التأنيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع أنه
صفة لأن مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لأنه متى كان مؤنثه
فعلى لا يكون فعلانة فيبقى تشابههما لألفي التأنيث على حالها
ومن ثمة أي من أجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمان فإنه منصرف
أو غير منصرف فإنه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لأنه صفة خاصة
لله تعالى لا تطلق على غير الله تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب
من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى
فهو منصرف دون سكران فإنه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط

الشرط على المذهبين فإن مؤنثه سكرى لا سكرانة وندمان فإنه
لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لأن مؤنثه ندمانة
لا ندمى هذا إذا كان ندمان بمعنى النديم وأما إذا كان بمعنى النادم
فهو غير منصرف بالاتفاق لأن مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن
الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من أوزان الفعل وبهذا
القدر لا يكفي في سببيته منع الصرف بل شرطه فيها أحد الأمرين
إما أنه يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى أنه لا يوجد في الاسم
العربي إلا منقولا عن الفعل كشمّر على صيغة الفعل الماضي
المعلوم من التشمير فإنه نقل من صيغة الفعل وجعل علما لفرس وكذلك
عثّر لموضع وبذّر لماء وخضّم لرجل وأفعال الفعل إلا الأمثلة وأما نحو
بقّم اسم لصبغ معروف وهو العندم وشلّم علم لموضع بالشام
فهو من الأسماء العجمية المنقولة إلى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص
ومثل ضُرِب على البناء للمفعول إذا جعل علما لشخص فإنه أيضا مثل شمّر
غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وإنما قيدنا بالبناء للمفعول فإنه
على البناء للفاعل غير مختص بالفعل لعدم تذهب إلى منع صرفه بمعنى
النحاة أو يكون غير مختص لكن يكون في أوله أي في أول وزن الفعل
أو أول ما كان على وزن الفعل زيادة أي زيادة حرف واحد زائد
من حروف أتين كزيادته أي مثل زيادة حرف واحد زائد في
أول الفعل غير قابل أي حال كونه وزن الفعل أو ما كان على وزنه

المراد بندمان بمعنى النديم من المنادمة وأما ندمان من الندم بمعنى النادم مؤنثه ندمى فيكون غير منصرف اتفاقا كسكران

البقم بالتشديد في العرب وبالتخفيف في العجم

العندم بالتركي بقام اغاجي

غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بقبول التاء عن اختصاصها بالاسم عن
اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا باعتبار الذي
امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به رجل فانه لكون
التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في
اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله
يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومنع نحو اي
ومن اجل اشتراطها عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة
المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجيء
يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اي
كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية
المحضة او مع شرطية لسبب آخر واحترز بذلك عما يجامع الالف والنون
او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منها كاف في منع الصرف لا تأثير
فيه للعلمية اذا نكر بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو
هذا زيد ورأيت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل العلم
عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى
اي لكل مبطل محق صرف لما بقي اي لما حصل بعد انتفاء العلمية من اسباب
منع الصرف وشرايطها فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا حال
الا ما اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التأنيث
بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين

قوله ومن اجل اشتراطها عدم قبول التاء فيه ان وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط بل انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فالاولى ان يقال من اجل وجود وزن الفعل مع سبب آخر وتحقق شرطه امتنع احمر من الصرف

طريق تنكير العلم بان يؤول بواحد من الجماعة اذا وقع شركة اتفاقية بان سمي جماعة بزيد مثلا او يفرض شركة فيه او يؤول باسم جنس يدل على تلك الصفة نحو لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق او لكل ظالم عادل

المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع مشروط بالعلمية
الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول
اي لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية
تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلاث واحمر
وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة
بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان
الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون اي لا يوجد شيء من الاسماء
الدائرة بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط او الآخر
فقط الا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية
اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب
الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها
والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه
سبب من حيث هو سبب وعلى سبب واحد فيما ليست شرطا فيه من العدل
ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت
بكسر الميم علم للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه
امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء بضم الميم فلما جاء بكسرها علم
انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت
بكسر الميم وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان
او تقديرا لا تجامع مع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان

اي لا يوجد العلتان على سبيل الاجتماع والانفراد الا على سبيل الانفراد في الاستثناء

هذا بيان للشيء يعني ان المستثنى منه المحذوف ههنا شيء عام بمجموع هذين السببين من حيث هو مجموع ولواحد منهما فقط فيصح هذا الاستثناء لان شرطه ان يكون المستثنى منه المقدر عاما مناسبا للمستثنى في جنسه وصفته وبهذا ... ما اورده الهندي من انه ... غير صحيح شرحه

اي خبر هذا الكلام المذكور من قوله وما فيه علمية الى هنا

يعني صمت يصمت بالضم لغة في صمت يصمت بالكسر وجاء امره اصمت كاضرب من ضرب يضرب

مجرد وجود أصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء
منع الصرف إياه واعتبار خروجه عن ذلك الأصل وههنا لا يقتضيه
لوجود سببين في أحمر وراء العدل وهما العلمية والتأنيث ثم إنه
أشار إلى استثناء مثل أحمر علماً إذا نكر عن حكم القاعدة على قول
سيبويه بقوله وخالف سيبويه الأخفش الأخفش المشهور هو
أبو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ أظهر مع موافقته لما
ذكره من القاعدة جعله أصلاً وأسند المخالفة إلى الأستاذ وإن
كان غير مستحسن تنبيهاً على ذلك في منصرف نحو أحمر علماً والمراد
بنحو أحمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهراً غير خفي فيدخل
فيه سكران وأمثاله ويخرج عنه أفعل التأكيد نحو أجمع فإنه منصرف
عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى
كل وكذلك أفعل التفضيل المجرد من التفضيلية فإنه بعد التنكير
منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار اسماً وإن كان
معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من
التفضيلية اعتباراً للصفة الأصلية أي إنما خالف سيبويه الأخفش
لأجل اعتباره الوصفية الأصلية بعد التنكير فإنه لما زالت العلمية
بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف
للصفة الأصلية وسبب آخر كوزن الفعل أو الألف والنون

المزيدتين فإن قلت كما أنه لا مانع من اعتبار الوصفية الأصلية
لا باعث على اعتبارها أيضاً فلم اعتبرها وذهب إلى ما هو خلاف الأصل
أعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع أسود وأرقم
مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لأن الوصفية لم تزل عنهما
بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لأن الأسود اسم للحية
السوداء والأرقم للحية التي فيها سواد وبياض ففيهما شمة من
الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في أحمر بعد
التنكير لأنها قد زالت بالكلية وأما الأخفش فذهب إلى أنه منصرف
فإن الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر
من غير ضرورة فلم يبق فيه إلا سبب واحد هو وزن الفعل أو الألف
والنون المزيدتان وهذا القول أظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف
الأصلي بعد التنكير وإن كان زائلاً لزمه أن يعتبره في حال العلمية
أيضاً فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الأصلي والعلمية فأجاب عنه
المص بقوله ولا يلزمه أي سيبويه من اعتبار الوصفية الأصلية بعد
التنكير في مثل أحمر علماً باب حاتم وهي كل علم كان في الأصل صفة مع
بقاء العلمية بأن اعتبر فيه أيضاً الوصفية الأصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية
والوصفية الأصلية ما يلزمه في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف
من اعتبار متضادين يعني الوصفية والعلمية فإن العلم للخصوص
والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف

ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان
قلت التضاد انما هو بين الوصفية الحقيقية والعلمية لا بين الوصفية
الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية
في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين قلنا نعم لكن احد
الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل
اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع
الباب اي جميع باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه
او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة
الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون
بالفتحة ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركة البنائية
ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف
اي الاسم الذي دخله اللام او اضيف الى غيره
او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه
انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول
ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية
فرجع اليه صرفه الذي هو الكسر دون التنوين لانه لا
يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا
والممنوع من غير المنصرف التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين
وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين
دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله فسقط التنوين وحده

لاشتباهه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين
مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او
زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام
والاضافة فان كانت العلمية شرطا لسبب آخر زالا معا كما
في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن
هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول
انسب بما عرف به الغير المنصرف المرفوعات جمع
المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه اسم وهو مذكر لا يعقل وجمع
هذا الجمع مطرد في صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من
الخيل وجمال سبحلات اي ضخام وكالايام الخاليات هو اي المرفوع
الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد
ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم
فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها
ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان
الاسم موصوف بالرفع المحلي اعني الرفع المحلي انه في محل لو كان
ثمة معرب كان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يتحقق الرفع بدون
الرفع المحلي وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا
متصلا كما سبق اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية
وانما قدم لانه اصل المرفوعات عند الجمهور ولانه جزء الجملة

الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل
اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على رفعه على ما هو الاصل في المسند اليه
وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق
فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق فهو
ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا
اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع
الفاعل وكذا المراد في حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
غير التوابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه
في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة
المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف
وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عما
زيد في زيد ضرب لانه اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير
شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه
وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك
فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا
نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع
الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه
به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة
قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل

مثال الفاعل نحو زيد قائم ابوه
نحو زيد حسن وجهه
نحو عجبت من ضرب زيد عمرا
نحو هيهات زيد
نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فالكحل مرفوع بانه فاعل احسن

الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم
فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا
القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمص واما
على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا
القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما
اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند
اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل
عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده
من غير ان يتقدم عليه آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة
احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه
لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك
اي لان الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب
غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم اضمار قبل
الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه
زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم اضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن
جني وتمسكهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي
بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان
هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه

من معمولاته بيانه
في ذلك اي في جواز اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
وقد فعل اي فعل فعلا شنيعا استحق به العذاب الاليم

لا نم ان الضمير يرجع الى العلاق بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل
اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الامارة الدال على فاعلية
الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم
ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن
الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعد ان
يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب
مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اي اللفظية نحو ضربت
موسى حبلى ومعنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل ضميرا
متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب
غلامه بشرط ان لا يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض
بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا
بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب
زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب
تقديمه اي تقديم الفاعل في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء
الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون
الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما في
صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله
ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان

يكون صح

على المفعول

لا يكون لعمرو مضروب بالشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب
عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون
زيد ضاربا بالشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب
الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم
والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا في ما ضرب
الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو
اذ الحصر انما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم
الفاعل لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل
تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون
معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة
كل منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه
في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا فلان الحصر ههنا في الجزء
الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل اي
بالفاعل ضمير مفعوله نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل
بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو
ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا
او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد
او اتصل مفعوله بان يكون ضميرا متصلا بالفعل وهو اي
الفاعل غير ضمير متصل نحو ضربك زيد وجب تاخيره اي تاخير

اشارة الى موضع الذي وجب تاخير الفاعل عن المفعول وهو ... صح

الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير
المفعول به فلئلا يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة
وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب. واما في صورة
كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال
توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا
كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب حينئذ تقديم الفاعل
نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة
دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل
زيد فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن
يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اي قام زيد
ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون
الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل
يوجب احد جزئيها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف
الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر
في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد
مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل
وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال
المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء
للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع

بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان
ظهير العجزة والاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح
والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح
جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما متعلق بمختبط وما
مصدرية ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك
المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين
بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه
وجوبا اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين استجارك اي
في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف
فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف
المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره
كقولك جاءني رجل اي زيد فتقديره وان استجارك احد
من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو
استجارك لان ذلك المفسر اي استجارك الثاني وانما وجب حذفه
لانه مفسر وقائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا
بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل
وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون المفعول معا في مثل نعم
جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية
وذكر نعم في مقامه وهذا الحذف جائز لقرينة السؤال لا واجب

قال الشارح المختبط السائل الذي يختبط بالليل

لقيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك
وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قام ليكون
الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية او اذا تنازع الفعلان
بل عاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معطي ومكرم
عمرا او بكر شريف وكريم ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل
وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من الفعلين
اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما
ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد الفعلين اذ المقدم عليهما والمتوسط
بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه
مجال للتنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه
ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على
البدل نحو لا يتصور تنازعهما في المضمر المتصل لان المتصل الواقع
بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل
الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل
الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن
قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند
البصريين وفي الثاني عند الكوفيين اذ لا يمكن اضماره مع الا لانه
حرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي
الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع ههنا

ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر وان
التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف
واما على مذهب الفراء فيعمل الاول معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن
قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت
فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما
ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية
فقط [illegible] وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي
كل منهما ان يكون ذلك الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين
في اقتضاء المفعولية [illegible] وقد يكون تنازعهما
في الفاعلية والمفعولية وذلك على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما
فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في
ذلك الاقتضاء مثل ضرب واكرم زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا
من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي
احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر
بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا
هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص
هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في
الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء
وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا

واما لم يورد مثالاً للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال
الاول وفعل من المثال الثاني حصل مثال القسم الثالث وذلك
متصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيداً واكرمني واكرمت
زيداً وضربني واكرمت زيداً واكرمني وضربت زيداً وغير ذلك
مما يكون الاسم الظاهر مرفوعاً فيختار البصريون اعمال
الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار الكوفيون
الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وبالاحتراز
عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين
وجوداً ولانه المذهب المختار الاكثر استعمالاً اضمرت الفاعل في الفعل
الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز اضمار قبل الذكر في العمد بشرط التفسير
وللتحرز عن التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر
الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً
وتانيثاً لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقاً للمرجع اليه
في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا
سد مسده شيء خلافاً للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه احترازاً
عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني
الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي
وجاز اي اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل خلافاً للفراء
فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم

يلزم على تقدير اعماله اما اضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او
حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول
فان اقتضى الثاني الفاعل اضمره فان اقتضى المفعول حذفه او
اضمره فتقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم محذور وقيل
روي عنه تشريك الفعلين فيه واضماره بعد الظاهر كما في صورة
تاخير المنصوب فتقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت
زيداً هو ورواية المنع غير مشهورة عنه وتحرز عن حذف ...
تحرزاً عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو
اضمر الا ان يستغنى عنه وان اي وان لم يستغن عنه اظهرت
اي المفعول نحو حسبني منطلقاً وحسبت زيداً منطلقاً لانه لا يجوز
حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم اضمار
قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار
الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني
واكرمني زيداً اذا جعلت زيداً فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميراً
راجعاً الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه لا حذف الفاعل
ولا اضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة بل لفظاً فقط وهو جائز واضمرت
المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه
وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور
ويكون الضمير راجعاً الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته
زيد

اي لكون الثاني عبارة عن الاول لان الاول مبتدء والثاني خبر في الحقيقة والمطابقة بينهما شرط في الافراد والتثنية والجمع فلو ... بان يقول حسبني وحسبت زيداً منطلقاً فان ...

فلا يحذف فيه لاحد ...

إلا أن يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف
كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فإنه إذا امتنع الاضمار
والحذف لا سبيل إلا إلى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقاً حيث أعمل حسبني بجعل الزيدان فاعلاً
له ومنطلقاً مفعولاً له وأضمر المفعول الأول في حسبتهما وأظهر
المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو أنه لو أضمر مفرداً
خالف المفعول الأول ولو أضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله
منطلقاً ولا يخفى أنه لا يتصور التنازع في هذه الصورة إلا
إذا لاحظت المفعول الثاني اسماً دالاً على اتصاف ذات ما بالانطلاق
من غير ملاحظة تثنيته وإفراده وإلا فالظاهر أنه لا تنازع بين
الفعلين في المفعول الثاني لأن الأول يقتضي مفعولاً مفرداً
والثاني مفعولاً مثنى فلا يتوجهان إلى أمر واحد فلا تنازع ولما
استدل الكوفيون على أولوية إعمال الفعل الأول بقول امرئ القيس
ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال
حيث قالوا قد توجه الفعلان أعني كفاني ولم أطلب إلى اسم واحد
وهو قليل من المال فاقتضى الأول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه
بالمفعولية وامرؤ القيس هو أفصح شعراء العرب أعمل الأول
فلو لم يكن إعمال الأول أولى لما اختاره إذ لا قائل بتساوي الإعمالين
أجاب المص عن طرف البصريين وقال وقول امرئ القيس كفاني

كفاني ولم أطلب قليل من المال ليس منه أي من باب التنازع لفساد
المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم أطلب إلى قليل من المال
لاستلزامه عدم السعي لأدنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من
المال وثبوت طلب المال في كل منهما وذلك لأن لو تجعل ما في حيز
المثبت شرطاً كان أو جزاءً أو معطوفاً على أحدهما منفياً و
المنفي من ذلك مثبتاً فعلى هذا ينبغي أن يكون مفعول لم أطلب
محذوفاً أي لم أطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر يعني
قوله ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي
وحينئذ يستقيم المعنى يعني أنا لا أسعى لأدنى معيشة ولا يكفيني
قليل من المال ولكني أطلب المجد الأصيل الثابت وأسعى له
مفعول ما لم يسم فاعله أي مفعول فعل وشبه فعل لم يذكر فاعله
وإنما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث
قال المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلاً
كل مفعول حذف فاعله أي فاعل ذلك المفعول وإنما أضيف
الفاعل إلى المفعول لملابسة كونه فاعلاً لفعل متعلق به وأقيم هو أي
المفعول مقامه أي مقام الفاعل في إسناد الفعل أو شبهه إليه
وشرطه أي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله وإقامته
مقام الفاعل إذا كان عامله فعلاً أن تغير صيغة الفعل إلى فُعِل
أي إلى الماضي المجهول أو يُفعَل أي إلى المضارع المجهول فيتناول

اي الفاعل في قوله حذف فاعله

مثل اُنتُفِلَ و استُفعِلَ و يُفعَلُ و يُستَفعَلُ و غيرها من الافعال المجهولة
المزيد فيها و لا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب
علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل
اليه و لا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا و مسندا اليه معا
مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان
احد الاسنادين و هو اسناد المصدر غير تام و المفعول الثالث
من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت
في كونه مسندا و المفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية
فلو اسند اليه فات النصب و الاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام
نحو ضُرِبَ للتاديب و المفعول معه كذلك اي كل من المفعول له
و المفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني و الثالث من باب
علمت و اعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له
فكما عرفت و اما المفعول معه لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل
مع الواو التي اصلها العطف و هي دليل الانفصال و الفاعل
كالجزء و لا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه و اذا
وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع
الفاعل تعين اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة
شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه
لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف

اعلمت زيداً عمرواً فاضلاً
علمت زيداً فاضلاً

لئلا يلزم تقدير اللام الدال على العلية

سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة نحو ضُرِبَ زيدٌ
باقامة المفعول به مقام الفاعل يومَ الجمعة ظرف زمان امامَ الامير
ظرف مكان ضرباً شديداً مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة
و فائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم
مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه
في داره جار و مجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها و ان
لم يكن اي ان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى
المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل و المفعول
الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما
غير الاول اولى بان يقوم مقام الفاعل من المفعول الثاني لان
فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاطٍ اي آخذ نحو اُعطِيَ
زيدٌ درهماً مع جواز اُعطِيَ درهمٌ زيداً و ذلك عند الامن من
اللبس و اما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اُعطِيَ
زيدٌ عمرواً و منها المبتدأ و الخبر و في بعض النسخ و منه يعني
و من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ و الخبر جمعهما
في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما و لاشتراكهما
في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول
نحو و ان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الاسم الذي
لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا و احترز به عن الاسم الذي فيه عامل

لتلازم الواقع
اي من حيث ان المبتدء بدون
الخبر لا يكون كلاما تاما و
الخبر بدونه كذالك

لفظي كاسمَي انّ وكان وكأنه اراد بالعامل اللفظي ما يكون موثرا
في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندًا اليه واحترز
به عن الخبر وثاني قسمي المبتداء الخارج من هذا القسم فانهما
لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب
ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف
النفي كما ولا والف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه
جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش
يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم
فخير مبتداء ونحن فاعل فلو كان خبرا عن نحن لفصل بين اسم
التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا
لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل
لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي واحترز به عن
نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان
ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال
للقسم الاول من المبتداء وما قائم الزيدان مثال الصفة
الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة
بعد الف الاستفهام فان طابقت اي الصفة الواقعة بعد
حرف النفي والف الاستفهام مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد و
اقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان

الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانهما خبر ليس الا
جاز الامران كون الصفة مبتداء وما بعدها فاعلها يسد مسد
الخبر وكون ما بعدها مبتداء والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث
صور احديها اقائمان الزيدان ويتعين ان يكون الزيدان
مبتداء وقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين
ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم
زيد ويجوز فيها الامران والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في
يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه
ليس باسم المسند به اي ما وقع الاسناد به واحترز به عن القسم
الاول من المبتداء لانه مسند اليه المسند به المغاير للصفة
المذكورة في تعريف المبتداء واحترز به عن القسم الثاني من
المبتداء ولك ان تقول المراد بالمسند به ... الى المبتداء
او تجعل الباء في به بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتداء وعلى
التقديرين يخرج القسم الثاني من المبتداء ويكون قوله المغاير
للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتداء والخبر هو
الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند اليه شيء
او ليسند الى شيء فعني الابتداء عامل في المبتداء والخبر جميعا
عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتداء

والمبتداء أولى بالخبر وقال آخرون كل واحد من المبتداء والخبر عامل
في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية
واصل المبتداء اي ما ينبغي ان يكون عليه اذا لم يمنع مانع التقديم
على الخبر لفظا لان المبتداء ذات والخبر حال عن احوالها والذات
متقدمة على احوالها ومن ثمة اي من اجل ان الاصل في المبتداء
التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد
المتأخر لفظا المتقدم رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها
في الدار لعود الضمير الى الدار وهي في حيز الخبر الذي اصله التأخير
فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون
المبتداء نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة
معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم
على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت
تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها
فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان
العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص
بالصفة فجعل مبتداء وخير خبره ومثل قولك أرجل في الدار
أم امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار
فيسأل المخاطب عن تعيينه فكأنه قال أي من الاثنين المعلوم كون
احدهما في الدار كائن فيها وكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة

الصفة فجعل مبتداء وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك
فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد
وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل
هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو
تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما يخصص
به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر
وما يخصص الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه
فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم
عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة
الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون
خيرا له اذا كان من مجي حبيب مثلا وقد يكون شرا له اذا كان من مجي
عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشأم به فيكون شرا لا خيرا
فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخبر فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب
وعلى الثاني لا يصح فيقدر موصوف حتى يصح القصر فيكون المعنى
شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل شر برجل قوي اي ادركه
العجز في حادثة ومثل قوله في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه
اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة الاستقرار
في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك
لتخصصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل

وقوله يتشأم مجهول وقوله به نائب مقام الفاعل والمعنى يتخذ شوما

وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام
من قبلي عليك هذا هو المشهور بين النحاة وقال بعض
المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على
ما ذكره من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات
الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض
الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه
وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعروف فيما سبق
مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه
اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يكون جملة ايضا فقال
والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وقد يكون جملة فعلية
مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية
واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي
الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من عائد
يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين
او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في
نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدا نحو قل هو الله احد
وقد يحذف العائد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين
والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع
البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع

لا يسعر غيرهما نسخ

وقع ظرفا زمانيا او مكانيا او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة
وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مأول بجملة بتقدير
الفعل فيه لانه اذا اقدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا اقدر فيه
اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه حينئذ يصير مفردا
وجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل
هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه
خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز
تاخيره لكنه قد يجب بعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا
مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام
فانه حينئذ يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من
مبتدا مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه
اهذا ابوك ام ذلك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب
بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة ومن خبره الواجب
تقديمه على المبتدا لتضمنه معنى الاستفهام وكانا اي المبتدا
والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين ولا
قرينة على كون احدهما مبتدا والآخر خبرا نحو زيد المنطلق و
كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل
صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل مني افضل منك
رفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدا احترازا عما لا يكون

وجه التخصيص التساوي بينهما كل واحد منهما نكرة تخصص بالصفة وهي الجار والمجرور وهو منكم باوله ومني في الاخر

مثلا كالحاصل في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا
لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه
اي تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصور اما في الصورة الاولى
فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدا
بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد
التبس المبتدا بالفاعل وبالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او
مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا
قاما الزيدان قاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان
والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدا به او بالفاعل
على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو
حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند
واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان
بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ماله صدر الكلام اي معنى وجب له صدر
الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدا واين اسم متضمن
للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة
حقيقة ومفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان مفردا صورة
وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو
زيد اين ابوه اذ لا يبطل به الخبر صدارة ماله صدر الكلام
لتصدره في جملة او كان الخبر المتقدم مصححا له اي للمبتدا مع

كونه مبتدا فيتقدم ليصح وقوعه مبتدا مثل في الدار
رجل فان في الدار خبر مصحح المبتدا بتقديمه كما عرفت فلو اخر
بقي المبتدا نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان
لمتعلق الخبر التابع له تبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر ظاهرا
نحو على الله عبده متوكل ضمير كاين في جانب المبتدا راجع الى ذلك
المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على
التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدا وفيه ضمير
لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة
متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة
الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدا اذ في تأخيره
خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في اللفظ لامكان الذهول
عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه
اي تقديم الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد
يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك
التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على
وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد
عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما
في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة ترك العطف
اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف

لان الضمير في عبده وان كان عائدا الى الله تعالى الذي هو متعلق بالخبر الذي هو متوكل لكن تعلقه ليس بالمعنى المذكور الذي هو تعلق الجزء بالكل

جاز جواز الحمل على سبق اللسان لان صدور الكلام موضع ان المكسورة

اي الغفلة والسهو

٢ صورة تعدد الخبر بحسب اللفظ

ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان
التعدد بالعاطف لا خفاء فيه لانه يجوز في المبتدأ ولا
في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه
ولهذا اورد في مثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد
اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط
وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم
من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ الشرط في سببية الخبر
كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم
دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا
قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه
واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك كل ما يكون
المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف
اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية ماولة بجملة فعلية
ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا
ماولا بالفعل ليتأكد شبهه بالشرط لان الشرط لا يكون
الا فعلا او في حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او
النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها
مثل الذي يأتيني هذا مثال الاسم الموصول بفعل او الذي في الدار
هذا مثال الاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف

ولا ان المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه

الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى ان الموت الذي تفرون
منه فانه ملاقيكم واما مثل كل رجل يأتيني فهذا مثال الاسم الموصوف
بفعل كل رجل في الدار هذا مثال الاسم الموصوف بظرف فله درهم
واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فكقولك
كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف
المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول
الفاء على خبره مانعان من دخولها عليه لان صحة دخولها انما كانت لمشابهة
المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة
لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء
من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من بين النحاة
فلا يقال ليت ولعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان
قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص
ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين حروف
المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان
الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان
المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على
الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى
الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم
كفار فلن يقبل الآية ولا فصل هذا الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن

من منع ليت ولعل بالاتفاق جميع النحاة

ان قيل فما وجه تخصيص ليت ولعل بقيد الاتفاق وباب كان وباب علمت كذلك مانعان بالاتفاق

بليت في لعل فاوجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قبل بعضهم
الذي الحق انّ بها هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد
بقول من سواه فلم يذكره مع ان القولين لا يساعدهما القرآن
وكلام الفصحاء وما يدل على عدم منع انّ المكسورة من دخول
الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع انّ المفتوحة وكذا
من دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان
لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم
ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة
لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه
اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد
وانما وجب حذفه ليعلم كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح
او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ووجب
حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد
كقول المستهل اي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ
المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرائي صورة عند
ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية
وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود
المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه
اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على

على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند
الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة
من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك
خرجت فاذا السبع فانه تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه
صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا
ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده اي ففي وقت خروجي
السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذفا
واجبا فيما التزم اي في التركيب الذي التزم في موضعه اي
موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره
المص اولها المبتدأ الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي
لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على
الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه
لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما
اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله ولولا
الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على
مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر
اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي
بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا او [illegible] منسوبا
الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال وكان اسم تفضيل

مضافاً الى ذلك المصدر وذلك مثل ضربي زيداً راجلاً وضرب زيدٍ
قائماً اذا كان زيد مفعولاً به ومثل ضربي زيداً قائماً وقائمين
وان ضربت زيداً قائماً واكثر شربي السويق ملتوتاً وحطب
ما يكون الامير قائماً فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيداً
حاصل اذا كان قائماً فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف
نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال
واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم
مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائماً مقام الخبر قال
الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان
تقديره نحو ضربي زيداً يلابسه قائماً اذا اردت الحال عن
المفعول وضربي زيداً يلابسني قائماً اذا كان عن الفاعل
او لهما ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيداً
يلابس قائماً ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة تقول
الذي ضربت قائماً زيد اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو
خبر المبتدا والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشداً
مهدياً اي سر راشداً مهدياً فعلى هذا يكون مستريحاً
من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيداً قائماً
حاصل بجعل قائماً من متعلقات المبتدا ويلزمهم حذف الخبر من
غير سد شيء مسده وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل

ملتوتاً اي مخلوطاً

بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد الحال مسده
مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيداً ضربه قائماً
وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل
لكن المعنى ما اضرب زيداً الا قائماً وثانيها كل مبتدا اشتمل خبره
على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك
مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر
واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم
المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدا مقسماً به وخبره
القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك
قسمي اي ما اقسم به فلانك لان لعمرك يدل على القسم المحذوف
وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى
واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع
التخفيف لكثرة استعماله ومنها خبر ان واخواتها اي من المرفوعات
خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية
وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف
لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل
المتعدي كما يجيء عملت رفعاً ونصباً مثل هو اي خبر ان واخوا
المسند الى شيء اخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله
المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا لنفي الجنس

الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن الصنعة

اي حيوتك قسمي لافعلن

كان نوك خبرنه شامل در

وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف خرج به خبرها عنه والمراد
بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لإحداث أثرها
لفظاً أو معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا إن زيدا
يقوم أبوه فإن يقوم ههنا من حيث إسناده إلى أبوه ليس
مما يدخل عليه إنّ بهذا المعنى بل إنما دخل على جملة هي يقوم أبوه
فلا يحتاج إلى أن يجاب عنه بأن المراد بالمسند المسند إلى
أسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول
هذه الحروف ولا إلى أن يجاب بأن المراد بالمسند الاسم
المسند فيحتاج تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها
جملة مثل إن زيداً يقوم مثل قائم في إنّ زيداً قائم فإنه
المسند بعد دخول هذه الحروف وأمره كأمر خبر المبتدأ
أي حكمه كحكم خبر المبتدأ في أقسامه من كونه مفرداً وجملة ونكرة
ومعرفة وفي أحكامه من كونه واحداً ومتعدداً ومثبتاً ومحذوفاً
وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف
إلا إذا علم والمراد أن أمره كأمره بعد أن صح كونه خبراً بوجود
شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك أن كل ما يصح
أن يكون خبر المبتدأ يصح أن يقع خبر الباب إنّ حتى يرد
أنه يجوز أن يقال أين زيد ومن أبوك ولا يجوز أن يقال
إنّ أين زيداً وإنّ من أباك إلا في تقديمه أي ليس أمره

أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه فإنه لا يجوز تقديمه على الاسم
وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لأن هذه الحروف فروع
على الفعل في العمل فأريد أن يكون عملها فرعياً أيضاً والعمل الفرعي
للفعل أن يتقدم المنصوب على المرفوع والأصلي أن يتقدم المرفوع
على المنصوب فلما أعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم
ثانيهما على الأول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة
الفعل إلا إذا كان الخبر ظرفاً أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه
إلا إذا كان ظرفاً فإن حكمه إذن كحكمه في جواز التقديم إذا كان الاسم
معرفة كما في قوله تعالى إن إلينا إيابهم وفي وجوبه إذا كان الاسم
نكرة نحو إن من البيان لسحراً وإن من الشعر لحكمة وذلك
لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس
أي لنفي صفته إذ لا رجل قائم مثلاً لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل
نفسه هو المسند إلى شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر إن
وكان وغيرها بعد دخولها أي دخول لا فخرج سائر الأخبار والمراد
بدخولها ما عرفت في خبر إن فلا يرد يغرب في لا رجل يغرب أبوه
مثل لا غلام رجل ظريف فاعدل عن المثال المشهور وهو
قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف
ما ذكره لأن غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على
هو الظاهر فيها أي في الدار خبر بعد خبر الظريف ظريف لا حال

لأن نعت المعرب لم يجز فيه إلا الإعراب لوجوب كون نعت المعرب معرباً

لان الظرافة المستفيد بالظرف ونحوه وانما اتي به لئلا يلزم
الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل فيكون مثالا للنوعي خبرها الظرف
وغيرها ويحذف خبرها هذا كثيرا اذا كان عاما كالموجود
والحاصل لا اله النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله
وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف
عندهم واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا
فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال نفي الاهل والمال فلا يحتاج
الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى في مثل لا رجل قائم على
الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى
النفي والدخول على المبتداء والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه
هذا شامل للمبتداء وكل مسند اليه بعد دخولهما فخرج به غير اسميهما
وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم
مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا
لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة
هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل الاسم والخبر
بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى
لغة اهل الحجاز ورد القران نحو ما هذا بشرا اي على ليس
في لا دون ما شاذ فقيل لنقصان مشابهته لا بليس لان ليس
لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا

ايضا لنفي الحال فيقصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد
عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان
يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيها بعدها الرفع
الا مع الجر ولا تكرار في البيت واعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه
بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض
بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على
المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال المنصوب هو ما اشتمل
على علم المفعولية قد تبين ذكر شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد
بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي
اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات
واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوب او مما اشتمل على
علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول
عليه من غير تقييد بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع
الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها
بواحد منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول
المطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكور المراد بفعل الفاعل اياه قيامه به
بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا
يرد عليه مثل مات زيد موتا وحسن عمرو حسانة وشرف بكر شرفا فانما
زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من

في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه صح

المنصوبات

انقسام اللفظ و يدخل فيه المفعول المطلق كلها مذكور صفة فعل هو اعم
من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت
ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه
معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا
حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية
للفعل وليس المراد به ان الفعل كاين بمعنى ذلك الاسم فان
معنى ذلك الاسم جزء معناه بل المراد معنى الفعل مشتمل عليه
اشتمال الكل على الجزء فيخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا
فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى
الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في قولك كرهت كراهتي كونها بيان
فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل
المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل
مشتمل عليها ح وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا
ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهتي
فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك
كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس فعل ذلك
الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار فعلى هذا انطبق الحد على المحدود
جامعا ومانعا ويكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في
مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل و للنوع ان دل على بعض

بعض انواعه وللعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد
وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد زيادة اي لاكن
للتاكيد لا يجمع ولا يثنى لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة
على العدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست
جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه
الذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم
او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ للفعل
اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله
نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي فنبت وجلست
جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره
خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدرية
باعتبار الموصوف والمضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه
ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع
لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي
رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم
ينل ما طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن
والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت
شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال افعال

قوله في شرح المصباح ... وجوب الحذف سماعا قبل
قد قالوا حمدا له وشكرا وعجبا فأجاب بعضهم
بأن ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بأن وجوب الحذف
إنما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد
يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا
أي حذفا قياسيا بأن يعلم ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما
في مواضع تعداد منها أي من تلك المواضع موضع ما وقع
أي مفعول مطلق وقع مثبتا أريد إثباته لا نفيه فإنه لو أريد
نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون
المفعول المطلق خبرا عنه أو بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون
المفعول المطلق خبرا عنه أي عن ذلك الاسم وإنما قال على
اسم لأنه لو دخل على فعل نحو ما سرت إلا سيرا وإنما سرت
إلا سيرا لا يكون منه وإنما وصف الاسم بأن لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه لأنه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري إلا سير شديد
لكان مرفوعا على الخبرية أو وقع المفعول المطلق مكررا أي في
موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه فلا يرد عليه نحو دكت
الأرض دكا دكا وإنما جمع بين القيدين بطلبين لاشتراكهما في
الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما أنت إلا سيرا أي تسير
سيرا وما أنت إلا سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا

مثبتا بعد نفي وإنما أورد مثالين تنبيها على أنه لا فرق في وقوع
موقع الخبر بين أن يكون نكرة أو معرفة ... أو إلى ما هو فعل المبتدأ
وإلى ما يشبه به فعلا أو إلى مفرد ومضاف وإنما أنت سيرا
سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا أي يسير
سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها أي من المواضع التي يجب
حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع أي مفعول
مطلق وقع تفصيلا لأثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون
الجملة مصدرها المضاف إلى الفاعل أو المفعول وبأثره الغرض
المطلوب منه وبتفصيله بيان أنواعه المحتملة نحو قوله
تعالى فشدوا الوثاق فإما منا بعد أي بعد شد الوثاق
وإما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق
والغرض المطلوب من شد الوثاق إما المن أو الفداء
فتفصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فإما منا بعد
وإما فداء أي إما تمنون منا بعد الشد وإما تفدون فداء
ومنها أي من تلك المواضع ما وقع أي موضع مفعول مطلق
وقع للتشبيه أي لأن يشبه به أمر آخر واحترز به عن نحو
لزيد صوت صوت حسن لأنه لم يقع للتشبيه علاجا أي حال
كونه دالا على فعل من أفعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد
زهد الفضلاء لأن الزهد ليس من أفعال الجوارح بعد جملة

والفعل العلاجي ما يحتاج حدوثه الى تحريك العضو كالضرب والشتم

افعال الجوارح افعال الصادرة من اليدين او القدمين او الفم كضرب والشتم

اشتراكه في نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائنا
بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا
له ضرب صوت حمار وصاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي
قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت
حمار مثل مررت به فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صات
الشيء صوتا بمعنى صوّت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه
علاجا بعد جملة وهي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى
المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم
وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي
يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي
موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي لتلك الجملة
غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترفت
اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم
لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع
من المطلق تأكيدا لنفسه اي لنفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد
نفسه وذاته لا امرا مغايرا له ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون
جملة لها اي لتلك الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم
حقا اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر
وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل

الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من
المفعول المطلق تأكيدا لغيره ... منصوص عليه
بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث يحتمل الجملة فالمؤكد اسم
مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه مغاير المؤكد اسم
فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد
انه تأكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالاول
انه تأكيد لاجل نفسه ليتقرر ويتقوى حتى يحصل التغاير
ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية
بل للتكرار والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة
اي مثنى مضافا الى الفاعل والمفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع
البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تتمة التعريف
لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك من ألب لك إلبابين اي
اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح من مكاني اقامة كثيرة
متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي
بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه
فصار لبيك ويجوز ان يكون من لبّ بالمكان بمعنى ألبّ فلا
يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي اسعدك
اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه
بخلاف ألبّ فانه يتعدى باللام المفعول له هو ما وقع اي اسم

او مصرح عليه او متلفظ عليه

وعلى هذا اي دالا على التكرير والتكسير

اعينك بيانه

ما وقع عليه الفعل ولم يذكر [illegible] يبق المفعول المطلق
والمفعول معه يقع فعل الفاعل عليه بتعلقه بلا واسطة حرف فانهم يقولون
في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت
بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلثة
الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له
او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان
المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده
الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة
المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد
درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي
المعتبر اسناده الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم
الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل ظاهر وانه لو قال
ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا وقع عليه
بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير
المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل
في العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا جوازا مثل الله اعبد
ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى استفهام او شرط
نحو من رأيت ومن تكرم اكرمك هذا اذا لم يكن مانع من
التقدم كوقوعه في حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك عنه

ووجه الحبيب اتمنى بيان

وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او
حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف
الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال نحو مكة للمتوجه اليها
اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة
مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب
الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها
بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع سماعي مقصور
على السماع لا يتجاوز من امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها
امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه ونحو انتهوا
خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد
واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا اي معمورا
لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا
والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو
المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت
مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال
ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة ما له صلاحية النداء ثم ادخل
عليه حرف النداء وقصد نداؤه فانها في حكم من يطلب اقباله
بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء بمجرد
التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا

ح زيدا الفقير اي ارحم زيدا الفقير
ط الرحمن اي امدح الرحمن
الرحيم اي اذم الرجيم

اي انتهوا عن التثليث اي انتهوا عن الهة ثلاثة وهي عيسى وامه ومريم والله تبارك وتعالى

التفجع عند المصيبت اظهار حزن الملك
التفجيع آجتمق
د اغرتمق وحزن دير مك احتيج

القيد عن تعريف المنادى وليقيد المفرد المعرفة احكامها بالذكر
فيما تقدم وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى
مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك
ناديته وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله
تحت المنادى كما فعل صاحب المفصل قبل الظاهر من كلام
سيبويه ابضا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو
من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز
به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا
لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان
يكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض او للنيابة اي نيابة لفظية
بان يكون النائب ملفوظا او تقديريا بان يكون النائب
مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ
مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا وانتصاب المنادى
عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله
ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة
حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء
لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها
اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب
اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذا

المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى بمحض جزئي الجملة
فعند سيبويه جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند
المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل
مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر
فيه ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح
على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان
النصب بقوله وينصب تاما على ما يرفع به اي على الضمة او الالف
او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل
مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه ولارجاع الضمير الى
الاسم غير ملايم لسوق الكلام ان كان اي المنادى مفردا
اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه
الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني
المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى
لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان
يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى
وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الفعل او الحرف
ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل فان الا
لا هو مبني على الضم اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد
النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال

عطف على المقدر فكانما قال الشارح
فالفعل مسند الى ضمير المنادى
او الفعل مسند الى الجار والمجرور
منه

للمبني على الواو و يخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام مفتوحة تدخل للاستغاثة وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا لقوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلام التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب سواهما كلها واجيب بان كلا منهما من افراد لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم الحضور وكان المتعجب

الرعطف ابلس مستغاث ٢ متغاث اوزرده

يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيتخلص منه للتعجب وهو متخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء وللدواهي ليس الماء ولا الدواهي انما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لاستلزامه ما يقتضي فتحها كما هو الظاهر مما سبق ويفتح اي المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام يقتضي الجر والالف يقتضي الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف و ينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام والالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما غيره متغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة فالقسم الاول هو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا ولكن لا يكون لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث هو

ای لانه لیس واقعا موقع الکاف نحو یکون مکسورا

وینصب ماسواهما ای

ای عن نصب المنادی المعرب

وانما ما لا یکون مفردا ولا معرفة صح

ما يكون مفردا ونكرة لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين
اي لرجل غير معين ونحوه انما توجهت لنصب رجلا لا تقييد له لانه حينئذ
لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة
مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا لانه حيث
اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما
معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني
يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا غير معين ونحن العبارة
اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام
باسرها مذكورة ونحن الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث
ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني
على ما يرفع به المفرد حقيقة وحكما انما قيد المنادى بكونه
مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا
المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز
فيها الرفع نحو يا زيدا وعمرو الا وجرو لان المتبوع مبني على
الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو [illegible] لم تكن
مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية
وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان
تكون مفردة حقيقة بان لا تكون مضافا معنويا ولفظيا
ولا شبه مضاف او حكما بان تكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف

بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم
المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف
لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن
الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه ولما لم يجر الحكم
الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جائز فيه مطلقا
بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع التي يجري هذا الحكم فيها
وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه من التاكيد اي المعنوي لان
التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء وقد
يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص فيه ذلك ولذلك
لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك
والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه اي المعطوف المعرف باللام
بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما
غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان
بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا
للفظه وتنصب على محله لانه يجوز التابع للمنادى المبني ان
يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم
اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة
واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا
في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف

الممتنع دخول يا عليه فالخليل ابن احمد وهو استاذ سيبويه في المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان
المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون
على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء اياه جعلت تلك
الحالة اعرابا فيجب رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري
المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما
امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى
مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب
وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم
الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس
مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع
اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن
في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو
العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى
مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني
على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا
وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان
حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد
ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجي

وكان اي المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافة بالاضافة الحقيقية
لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل
والمعطوف غيرهما ذكرا اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع
دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي
حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء
وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالموطئة لذكره
والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول
حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال
كون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال
اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف
او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا
جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد
واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم
اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه
واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبني عن جواز
ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف
بابن مجرد عن التاء او ملحق لها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين
الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فخرج عنه مثل يا زيد الظريف
ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر

فان وصف نحوه بابن وهو بين العلمين بنيت المنادى على الفتح يا زيد بن عمرو وان لم يقع بين العلمين كان كسائر الاسماء المضافة نحو يا زيد ابن اخينا مصباح

اي معلم

احترازا عن مثل يا زيد ابن اخينا

وكل علم يكون كذلك يجوز فيه الفتح لما عرفت من قاعدة بناء المفرد
على ما يرفع به لكن يرجح فتحه لكثرة وقوع المنادي الجامع لهذه الصفات والكثرة
مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركة الاصلية لكونه
مفعولا به واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل
مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع هاء التنبيه بين حرف النداء و
المنادي المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة
ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا
والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها
جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلا هو المقصود
بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية
التي هي علامة المنادي فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا
بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادي
ولهذا لم يذكر هناك لتخرج صفة الاسم المبهم من تلك القاعدة
وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل
مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل
ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون
في توابع المنادي المبني وقالوا بناء على قاعدة تجوز فيها اجتماع
حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا
عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان الاصل إله

إلهٌ حذف الهمزة وعوض عنها اللام ... حتى لا يقال في
سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع اخر خص
ذلك الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق
وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما
الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله اناس لكن
ليست لازمة للكلمة لانه يقال اناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال
يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم
من اجلك يا التي تيمت قلبي لان اللام ليست عوضا عن محذوف
وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم
فيا الغلامان اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اخذ
غزو واذ ولك اي وجاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب
تكرر فيه المنادي المعرفة المفردة صورة وولي الثاني اسم مجرور
بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب يجب اما
الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب
على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل
بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف
الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي
اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم
عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب

والاستشهاد ان حرف النداء قد دخل على ... فيه الالف واللام اعني التي في قوله يا ... تيمت الخ مع ان دخول حرف النداء على ... مسور باللام التعريف ممتنع ولا يحتاج في جوازه الى العذر كما ... في جواز الحذف في يا الله على ما بينه الشارح والعذر في البيت ان يقال انه شاذ لا يعتد به ولا يقاس عليه

المنادى

تابع مضاف وتمام البيت
يا تيم تيم عدي لا أبا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر والبيت لجرير
حين أراد عمر التيمي الشاعر أن يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم
لا تتركوا عمر أن يهجوني فيلقينكم في سوءة أي مكروه من قبلي يعني
مهاجاة إياه والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه
أربعة فتح الياء مثل يا غلاميَ وسكونها مثل يا غلاميْ وإسقاطها أي
الاكتفاء بالكسرة إذا كان قبلها كسرة احترازا عن مثل يا فتايَ مثل يا غلامِ
وقلبها ألفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يتفقان غالبا في النداء
لأن النداء موضع تخفيف لأن المقصود غيره فيقصد الفراغ
من النداء بسرعة ليتخلص إلى المقصود من الكلام فيخفف يا غلامي
بوجهين حذف الياء وإبقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء ألفا لأن
الألف والفتحة أخف من الياء والكسرة وهما أي هذان الوجهان
وإن كانا واقعين في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم لكن لا يقعان
في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الإضافة إلى ياء المتكلم واشتهر بها
لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف والقلب فلا تقول يا
عدوِّ ويا عدوّا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلامَ بالفتح اكتفاء
بالفتحة عن الألف وإذا يكون المنادى المضاف إلى ياء المتكلم بالهاء
في هذه الوجوه كلها وقفا أي حال الوقف تقول يا غلاميه ويا غلامه
ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا أي العرب في محاوراتهم

في محاوراتهم يا أبي ويا أمي في الجملة [illegible]
المتكلم مع وجوه أخر زائدة عليها لكثرة استعمالهما [illegible]
أشار إليها بقوله ويا أبتَ ويا أمتَ أي قالوا يا أبت ويا أمت
أيضا بإبدال الياء بالتاء فتحا وكسرا أي حال كون التاء مفتوحة
على وفق حركة الياء أو مكسورة لمناسبتها [illegible] جاء الضم أيضا نحو
يا أبتُ ويا أمتُ لإجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته
وقالوا يا أبتا ويا أمتا بالألف بعد التاء جمعا بين العوضين
دون الياء فلا يقالوا يا أبتي ويا أمتي احترازا عن الجمع بين العوض
والمعوض عنه فإنه غير جائز وقالوا يا ابن أمّ ويا ابن عمّ خاصة
الاختصاص بالنظر إلى الأم والعم أي لا يقال يا ابن أخي ويا ابن
خالي إلا بالنظر إلى الابن أيضا فإنهم يقولون يا بنت أم ويا بنت عم
على الوجوه الأربعة مثل يا غلامي فقالوا يا ابن أمي ويا ابن عمي
بفتح الياء وسكونها ويا ابن أمِّ ويا ابن عمِّ بحذف الياء والاكتفاء
بالكسرة ويا ابن أمّا ويا ابن عمّا بإبدال الياء ألفا وقالوا بزيادة
وجه آخر شذ في المضاف إلى ياء المتكلم يا ابن أمَّ ويا ابن عمَّ
بحذف الألف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ
وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه
فقال وترخيم المنادى جائز أي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة
شعرية دعت إليه فإن دعت إليه ضرورة فبالطريق الأولى

في غير المنادي او في غير ضرورة اي الضرورة شعرية داعية اليه لانه سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادي حذف في آخره اي في آخر المنادي تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادي ويعلم منه ترخيم غير المنادي بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور اليه وشرطه اي شرط ترخيم المنادي على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادي على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لم يكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادي نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادي ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادي عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادي ظاهر وهو ان الغالب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير

والشرط الرابع وجودي وهو ان يكون اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسب التخفيف لترخيم كثرة نداء العلم مع انه لشهرته بما ابقى منه دليل على الملقى وعوضا وهو على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بالة موجبة واما اسما متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضي للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبال بالتزام بقاء بعض ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعمال المنادي ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في آخره اي في آخر المنادي زيادتان كانتا في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون منهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخير كالتاء اذا جعلتهما فعلال من الوسامة اي العلامة كما هو مذهب سيبويه لا افعالا لاجتماع سيم على ما هو مذهب غيره ولا فرق كونهما من باب عماد وعمروان او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن

... في الحكم الصحيح اعلالا فيخرج منه نحو شعلاة لانه يحذف
منه الالف ... [illegible] يكون حقيقة او حكما فيتناول مثل مرمى
وهدعو فان حرف الاخر منهما في حكم الصحيح في الاصالة [illegible]
الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والملحق بها
الملحق الزائد لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه مختار
فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو الراء والحال ان ما في اخره صحيح قبله
مدة اكثر [illegible] كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذفه زيادتها
منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب واتيانه بانه اخذ بهذا القيد في قوله
زيادتان في حكم الواحدة لان نحو بنون [illegible] لا يرخم بحذف زيادتيه
لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران
في كلا القسمين اما في الاول فلانهما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا
حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخر مع صحته واصالته حذفت
المدة الزائدة لتأكيد الحذف مثل اسماء [illegible] على الاسد وبلبل
التقدير وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا
ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر حذف الاسم الاخير فيقال في
بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزيله منزلة تاء التانيث
في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور
من الاقسام الثلاثة فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد لحصول الغاية المقصودة
وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار في يا حارث ويا مال في يا مالك

مالك وهو اي المنادى المرخم [illegible] فالاكثر ان يبقى
الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم [illegible] على الاستعمال
الاكثر بقاؤه في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي
يا ثمو [illegible] او منطرقة بعد ضمة في يا كروا [illegible] بواو متحركة
بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي يجعل المنادى المرخم على الاستعمال
الاقل اسما براسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله
وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم [illegible]
براسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل نحو اسما براسه صارت الواو طرفا
بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كما في ادل في ادلو [illegible]
لما جعل اسما براسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد
الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا
اي العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل على
سواها لكونها اكثر صيغه فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها
في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه
ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في
التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع
عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا
ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل
اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل

يا زيداه او وا زيداه ومثل يا حسناه ويا ميتاه واختص المندوب
بوا لعدم التباسه بالمنادى لعدم دخولها عليه بخلاف يا فانه مشترك
بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه
يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب
والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفرداً
معرفة يضم واذا كان مضافا او مشابها به ينصب ولا يلزم من
ذلك جواز وقوعه على جميع اقسام المنادى لما سيجيء انه لا يقع نكرة لانه
لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخره اي آخر المندوب
لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي الالتباس ذلك
بالافتقار عن زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد يجانس حركة
آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت
واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت
ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ لو قيل واغلامكماه
لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك زيادة الهاء
اي الحاقها بعد المدات حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم
المندوب المتفجع عليه الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر
النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا
اللفظ مندوب خاص يستقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب
بالندبة وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف

بالموصوف مثل وازيد الطويلاه لان اتصال الصفة بالموصوف ليس كاتصال
المضاف بالمضاف اليه لانه يجيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف
الصفة فانه يجيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز
مثل وا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه
يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة
وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه
الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد
لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس
ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح
ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس
ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم
يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف
معه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اي
ومع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث
والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه فبقي على هذا
من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع
بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم
المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا
يوسف ولفظة اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي

يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام كما في ايها الرجل اي يا ايها الرجل
فلا يجوز الحذف من ايها من غير ان يوصف بذي اللام والمضاف
الى ما هو معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا او الموصوف نحو من لا يزال
محسنا احسن الي واما المضمر فشذ نداؤه نحو يا انت ويا اياك
وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي يا ليل حذف
حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس
حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل
على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء من المخنوق
مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان
حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم مثل هي يضرب ويقصد
بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى
فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة التي هي اكبر منك
قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى انت ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة
جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي
يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخولها على الفعل بخلاف قراءة
الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة
للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه
بالنصب الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب
المفعول به فيها ما اي مفعول اضمر عامله على

اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى ... فما انكم في القرى والستنفر

شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد
اضمر عامله بناء على شريطة التفسير اي تفسير
العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر
وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه
احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به
بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه
وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل
في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك
الاسم او ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في
ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال
لا بسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك
الاسم هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه
بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد من الامرين الاسم
بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه
خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال
خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد
اشتغاله بضميره فانه عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع
عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا كنت اياه
وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه

مشتغل اذا استعمل مع عن يكون بمعنى فارغ

نحو زيدا ضربت غلامه فان ضربت عامل بمتعلق زيد او عامل بمتعلق ضمير زيد لان الغلام متعلق الضمير لانه مضاف اليه والضمير متعلق به

زيدا خبر كان

بعينه ... ... بتقديرها يناسب الفعل بالترادف
والثالث اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم
والرابع اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور الا تقدير تسليط
الفعل المناسب باللزوم وهذا اورد المص اربعة امثلة ثلثة منها
للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والا ... ح
في ترتيبها تاخر مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيداً
ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسب تسليط
بعينه وزيداً مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسب
بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف بجاوزت
وزيداً ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيداً حبست
عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم
فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس عليه بنصب زيد في
هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب
لزيداً في زيداً ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيداً ضربته
اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس
وجاوزت فانه يفسره بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر
بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة
سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم
الواقع في مقام الاضمار على شريطة التفسير المختار او الواجب فيه

فيه الرفع او النصب ... ... المص فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدا
لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم
قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي المصحح
فيهما متساويان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب
فيحتاج ترجيح النصب قرينة اخرى ويترجح الرفع بسلامته عن الحذف
نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون
القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب
كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون
الفعل المشتغل عنه طلباً كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت
القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة للنصب وكلمة
اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالباً الا المبتدأ
بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها
تايدت بالسلامة عن الحذف ايضاً وانما قال مع غير الطلب احترازاً
عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيداً فاضربه فان المختار هو النصب
فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبراً وهو لا يجوز الا بتاويل فمثل
اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من
اقوى القراين مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع
فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالباً وما وقع في

المشتغل اذا استعمل مع عن يكون بمعنى فارغ

[illegible] بعد [illegible] فالمراد بلزوم
الداخلة عليه كونه [illegible] بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور
بالعطف أي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة
للتناسب أي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها
في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا
وإن ولم يستثن [illegible] لما ولن ولم من حروف النفي إذ هي عاملة في المضارع
ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته
ولا عمرا ولا إن زيدا ضربته إلا تأديبا وبعد حرف الاستفهام نحو
أزيدا ضربته وإنما قال حرف الاستفهام لأنه يختار الرفع في اسم الاستفهام
مثل من أكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فإنه
يجوز وإن استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لأنه بمعنى قد
في الأصل فلا يكتفى فيه بتقدير الفعل وبعد إذا الشرطية الدالة على المجازاة
في الزمان نحو إذا عبد الله تلقه فأكرمه وفي ما قبل الأمر والنهي يعني
موضع وقوع الاسم المذكور قبل الأمر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا
لا تضربه وإنما اختير في هذه المواضع أي ما بعد حرف الاستفهام
والنفي وإذا الشرطية وحيث وما قبل الأمر والنهي النصب في الاسم
المذكور إذ هي أي هذه المواضع مواقع الفعل أي مواضع وقوع
الفعل فيها أكثر فإذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا
وإلا فلا وكذا يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر

المفسر أي التباس [illegible]
في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع [illegible] فإن الاسم
خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود لو
صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس إنما هو بين خبر زيد أو
ما هو مفسر على تقدير النصب وصفته لا بينه بوصف المفسر وبين
الصفة فإن التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى إنا كل شيء خلقناه
بقدر بنصب كل على الإضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل
خلقناه خبره كان موافقا للنصب في أداء المقصود ولكن خيف لبس
بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فإن المقصود
الحكم على كل شيء بأنه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا
أنه بقدر فإنه يوهم كون بعض الأشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى
كما هو مذهب المعتزلة في الأفعال الاختيارية للعباد ويستوي الأمران
أي الرفع والنصب فللمتكلم أن يختار كل واحد منهما بالاتفاق في مثل زيد
قام وعمرو أكرمته أي عنده أو في داره ونحو ذلك لأن ما يصح العطف
على الصغرى لعدم الضمير أي يستوي الأمران فيما إذا عطفت الجملة
التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اسمية صدرا جملة
فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان متساويان
لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الكبرى
وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية

وان لم يقدر عنده او في داره بعد عمرو

أي جملة صح

فان قلت الشرطية مما اختلف في ترجيح الرفع فيها مع معادلة بقرب المعادلة
فانه لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة
عنها قلنا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتدأ فالصغرى اقرب
ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان
ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار
الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه
بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدها
لوجوب دخولها على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك
مثال الحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال الحرف التحضيض وليس مثل
ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا
فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير
والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام
لكن يظهر بعد تحقيق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم
بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه
لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان
لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس
او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابس الذهاب به
او يلابسه احد بالذهاب واذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف
الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرت

ولولا صح

وبتقديره ايلابس زيدا ذهب به

تقديره اذهب احد زيدا ذهب به

بما ذكره مفقود فيها اذا كان الامر كذلك فالرفع فيه
في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس حكم
باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب وكذا
اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف
اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه
لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا
بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم
يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم
وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود
اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيه
موافق للمعقول ونبه وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل كائن في صحائف
اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة
الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر مبتدأ
تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة
ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل
المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب
والظاهر ان نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا
في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تمحلوا الاخراج

اي في الكتاب

شيء صح

اي لا يتارك

اي التكلف

اي عن بعض القراء

اي ابا المجوز

اي هو عيسى بن عمر

عن الفاء مع المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار
المص الي ما تخلوا الاخراج عنها فقال نحو الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما الفاء فيه مرتبطا بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف
واللام في الزانية والزاني مبتداء موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل
الذي هو صلته كالشرط خبر المبتداء كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبطا
بالشرط لدلالته على سببية للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه
فيما قبلها فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع
والاية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتداء
محذوف المضاف والزاني عطف عليه الخبر محذوف اي حكم الزانية
والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم
الموعود والفاء حينئذ ايضا للسببية اي اذا ثبت زناهما
فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وحيزه الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى
فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اي
وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهو تكون
داخلة تحت الضابطة فالمختار فيه النصب واختيار النصب باطل
لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل
الاية جملتين ليتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي يجب حذف
ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق
الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء من شيء وتبعيد منه وفي

وفي اصطلاح النحاة معمول اي المعمول بتقدير اتق المنصوب بالمفعولية تحقيقا او
تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او
ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او
ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر
فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه
قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام
او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير
العائد الي المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك
والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان لاول نوعي التحذير
ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد
نفسك من حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف
الارنب عن نفسك وعلى التقدير من المحذر منه هو الاسد والحذف
فان المراد منه تبعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرا منهما
لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال الثاني من نوعيه اي اتق الطريق
ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال
اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه بعد ونحوه ونقدير بعد
في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق
لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما فيقدر
مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني

تحذف بعد لما ذكر فاستغنى عن الا[...]
لعدم موجب الاتيان به وهو كـ[...]
الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء
واحد ثم عدل عن الضمير المتصل الى
ضمير المنفصل للضرورة فقيل اياك
والاسد وكذالك قوله اياك
وان تحذف متوسط

العزيق

فان قيل لا ينقلب الضمير المجرور
منصوبا فكيف يصلح ان يقال
حذف المضاف ثم عدل الي
المنفصل قلنا انه في الاصل منصوب
عاد مجرورا [...]
للعارض عاد الي [...]

مثل [illegible] كالاسد ونحوه
ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور فقيل لفظ الاسد في اياك
والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك
فانه تحذير ايضا واجيب بانه تابع للتحذير والتابع خارج عن المحدود
بدليل ذكره فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد
كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك
وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي
اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن انّ وانْ قياس
ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه
مع غير انّ وانْ فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف
العاطف اشذ من حذف حرف الجر فقياس مع انّ وانْ
شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا
المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور لفظا او تقديرا من
الفعل الملفوظ والمقدر او شبهه كذلك ومطابقة اذا
كان الفعل معينا فعل فيه شيء من اسماء الزمان او المكان
كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء
ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله مذكور يخرج ما لا يذكر فعل
فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان لا يفعل فيه فعل لا
محالة لكنه ليس بمذكور فبقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان

والتوابع

فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور وهو شهدت يوم الجمعة
لا يكون الا يوم الجمعة مثلا ولا يعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه
ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور فيخرج مثل هذا المثال
منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل
من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد
الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف
وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة
الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه
ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب
بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه
الا على المنصوب بتقديرها واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة
حرف الجر لا مفعول فيه فالمصنف حيث جعل المجرور ايضا
مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير
في اذ لا نصب مع الملفوظة بها لوجوب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان
الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم
الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول
على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم
وظروف المكان ان كان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان
المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن

فاليوم في هذا المثال لا يكون الا مفعولا به

فان قيل لا يجوز ظرف مقدر رفعي لانه لو كان كذا لا ينبغي ان يكون مبنيا كاين وكيف قلت انها مقدر رفعي الظرف فصار بسبب تضمنه والفرق بينهما ظاهر لا ان اظهار الاتحاد جائز نحو في يوم الجمعة ولا يجوز اظهار المتضمن همزة الاستفهام في اين

المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والشهر والسنة

الدهر يطلق على مدة [illegible]

الدهر زمان [illegible]

مبهما بل يكون محدودا لا يقبل نحو امرني ولم يجز حمله على الزمان المبهم
لا فيما نهارا واثناء نحو جلست في المسجد وحد المبهم من المكان
بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما
في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض
فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجارية
نفسها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات عند ولدي وشبههما
نحو دون وسوى لابهامها اي لابهام عند ولدي ولم يذكر وجه حمل
شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر وكذا
حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك
لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد
دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه
على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به
لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة
استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها
يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر
انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان
خاص لو وقع فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا ضربت
زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في

اي بمكان خاص

الدار كذلك يصح ان يقول ضربت في البلد وفعل الدخول اذا نسب الى
الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في الدار دخلت الدار لا يصح
ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال
الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به
وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال
دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن استعماله بدون في
نقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه
بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت
اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت
فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما
فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل
مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ
حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا
في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل التجني
التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز عنه وهو اي الفعل الذي
فعل لاجله فعل مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور
معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور
معه في التركيب هو فيه وبهذا خرج نحو التجني الذي ضربته لاجله
اللهم الا ان يراد بذكره معه ارادة معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا

الاصح صح

اي في الجملة

التاديب صح

الذي صح

مثال لما فيه القصد بتحصيله فعل وهو الضرب فان التأديب انما يحصل
بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبناً مثال لما فعل بسبب
وجوده فعل هو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن
والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول
المطلق يخالف ظاهراً الزجاج فانه اي المفعول له عنده
اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين
المذكورين ادبته بالضرب تأديباً وجبنت في القعود عن الحرب
جبناً او ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج
بانه ان صح تأويله بنوع لا يخرج في حقيقة الامر اي ان صح تأويل
الحال بالظرف من حيث ان جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب
من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له
لا شرط كونه اسم مفعول له فالتسمن والاكرام في قولك جئتك
للتسمن ولاكرامك الزائر مفعول له على ما يدل عليه حتى
وبهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف
اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام
بالذكر لانها الغالب في تعليل الافعال فلا يقدر غيرها من مع
او الباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تع خاشعا
متصدعا من خشية الله وقوله تع فبظلم من الذين هادوا حرمنا
وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها و

هندي

مطلب
الفرق بين الحذف والتقدير

ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في
النية وكان الاصل ابقاؤها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها
في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما تكون في حذفها من اللفظ
لهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع الضمير الفاعل الى تقدير
اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا
عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي
اتحد فاعله وفاعله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك
لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد
زمان وجودهما نحو ضربته تأديبا اذ زمان الضرب والتأديب
واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود
احدهما بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا
فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن
ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان
المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب
واحترز بذلك عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك
اليوم لوعدي ذلك امس وانما شرط حذفها بالشرائط لانه بهذه
الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر
به بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي فعل مصاحبة
بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في

اي وضع المظهر موضع المضمر وعبر عن التقدير بالحذف للتنبيه على جريان الاصطلاح باطلاق كل اللفظين
هندي

بوقوع الفعل عليه فعولم معه مفعول ما لم يسم فاعله فاذا اسند الي المفعول
كما اسند الي الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور
راجع الي اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد
الفعل الي لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه
الاكثر واليه ذهب في قوله تع لقد تقطع بينكم على قراءة النصب
وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا وقيل الوجه انه
من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم
فاعله فيه الضمير الراجع الي مصدره اي حيل الحيلولة لان بين
للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه والذي فعل
فعل لمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا
الي مصدره والضمير المجرور للموصول المذكور بعد الواو احتراز
عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور
اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافادته
اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة
او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم سواء كان ذلك الفعل
لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو
مالك وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته
في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو
تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو

لقد تقطع بينكم

بعد الواو للعطف لمعية نحو جاءني زيد وعمرو فانهما لا تدلان الا على المشاركة
في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل
في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما
وضع الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها
معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما دل
على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل
ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف
والنصب على المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب
مثل جئت وزيدا فان العطف فيه يمتنع لعدم الفاصلة لان تاكيد
المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا
مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف
حيثما يحمل على العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو
العطف نحو ما لزيد وعمرو وان لا اي وان لم يجز العطف بل امتنع
تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك
وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا
اعادة الجار غير جايز ولم يجز عطف عمرو على الشان لان المتناول
عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية
الفعل في هذين المثالين لان المعنى ما تصنع وما تلابس ما شانك

وزيداً انما يصنع وزيداً وعمرو معنى الك وزيداً ما تصنع وزيداً ومعنى الزيد
وعمرو ما يصنع زيد وعمرو **الحال** لما فرغ من المفاعيل شرع
في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به اي من حيث
هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات
كالتميز وباضافتها الى الفاعل والمفعول يخرج ما يبين هيئة غيرهما
الفاعل والمفعول كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد
الحيثية يخرج صفة الفاعل والمفعول فانها يدل على هيئة الفاعل
او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل ومفعول وهذا الترديد
على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج مثل ضرب زيد عمرواً راكبين
لفظاً اي سواء كان الفاعل والمفعول الذي وقع عنه الحال
لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول
باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم
من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى
اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار
معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد
بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال
عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل والمفعول به وكذا المفعول المطلق
مثل ضربت الضرب شديداً فانه بمعنى احدثت الضرب شديداً وكذا
يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا

او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل والمفعول
نحو بل ملة ابرهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول
بل نتبع ابرهيم مقام بل نتبع ملة ابرهيم وان يأكل اخاه مقام ان
يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف
اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح
قيامه مقامه كما في قوله تع دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين
حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان الدابر
النسل اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضمير المستكن
في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرأ تبيينا
على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل وتبيانا على صيغة المصدر
المجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعول دخل
فيه الحال من المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم
الفاعل والمفعول الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت
زيداً قائماً مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم
ومفعولية زيداً انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائماً
مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف
انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج
عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائماً مثال المعنوي

اي والحال ما تبين هيئة الفاعل او المفعول به

اي والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما

لان معقوليته ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار
معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما
ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم
الكلام اشير او انبه ويعبر به مفعولا لفظا بل مفعوليته انما هي
باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع
القايم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل
الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قايما وزيد في الدار قايما ان
كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل
وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار
قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل كاسم المفعول نحو زيد
مضروب قايما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا
او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره
كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قايما كالنداء والتمني والترجي
والتشبيه في نحو يا زيد قايما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار
قايما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة
لان النكرة اصل والغرض هو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها
يحصل بها والتعريف زايد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة
لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس شرطها
ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها

اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما
ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا
او مغنية عناء التعريف لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا
من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام
نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا نفيا للنفي نحو ما جاءني رجل الا
راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو
الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا
القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة
لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة
المنبئة عن تخلفه في بعض المواد ينافي الشرطية ويحتاج الى الاعتراض
ظاهر ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على شرطها
ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص
الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل
حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية
بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي
لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف عن نغص الدخال اي على
اي على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب
البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين
ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس

النغص مكدر وعكين اوملق اذا لم يتم مراده
احترى
التخلية حالي اوملق وحلاص اتمك احترى
البعث بالفتح كندرملك ادسال كبي احترى
العراك بالكسر غلبلوك اذدحام كبي اذا
اوردها جميعاً الماء احترى

بعد ظرفٍ بعضها في بعض او المعنى على بعض مثل تفعل تفعلا فالٍ وبرد [illegible]
ونحوه مثل فعلته جهدك بلفظ الخطاب متأول بالنكرة فلا يرد
نقضاً على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما
انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وتنفرد وحدك
اي انفراده وتجتهد جهدك فهي من الجملة الفعلية وقعت حالاً
وصيغ المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف
موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفرداً ومجتهداً فالصورة
وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن اوجه في صورة
المعرفة وهي في المعنى نكرة وان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة
محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص ما سوى التقديم ولم يكن الحال
مشتركة بينها وبين معرفة وجب تقديمها اي تقديم الحال على
صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدأ وخبر
ولئلا يلتبس بالصفة في النصب مثل [illegible] ضربت رجلاً راكباً
ثم قدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس طرداً للباب ولا يتقدم
اي الحال فيما عدا مثل زيدٌ قائماً كعمرو قاعداً على العامل المعنوي
فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل
مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل
او شبهه فحاصل هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي
اتفاقاً بخلاف الظرف اعني بخلاف ما اذا كان العامل ظرفاً او شبهه

او شبههما فانه يجوز فيه عند سيبويه لا يجوزه نظراً الى ضعف الظرف
في العمل وجوّزه الاخفش بشرط تقديم المبتدأ على الحال نحو زيد قائماً
في الدار فانه مع تأخير المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في
المنع فلا يجوز قائماً زيد في الدار ولا قائماً في الدار زيد اتفاقاً
ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابهاً للظرف لما فيه
من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم
في الظرف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلاً في
العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلاً في العامل المعنوي كما هو
الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم
الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء
كان مجروراً بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجروراً بالاضافة
لم يتقدم عليه اتفاقاً نحو جاءتني مجردةً عن الثياب ضاربةُ زيدٍ
وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم
على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضاً وان كان مجروراً بحرف الجر
ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقديمها عليه للعلة
المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم
الجواز استدلالاً بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ونقل
الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معدّ للفعل كالهمزة
والتضعيف فكأنه من تمام الفعل في بعض حروفه فاذا قلت ذهبت

من صح

تقديم الظرف على عامله المعنوي

اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة

راكبة بتأويل كأنك نفسه اي هيئت راكبة هند في المجرور يجب بحقيقة
ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة
حالا من الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة المصدر
اي ارسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية
والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان
مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق
لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد
على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل
الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال
الاشتقاق مثل بسرا او رطبا في قولهم هذا بسرا
أطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة ضرفة فيهما مع كونهما جامدين
حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان
يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا
وارطب اذا صار رطبا والعامل في رطبا أطيب باتفاق النحاة
وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه
في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين
يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسر تعلقت بالمشار اليه بهذا من
حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اعتباره
في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر

مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه
وهو ضمير منه فيجب ان تليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل
فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا
أرى بأسا بأن يقال وان لم يسمع زيد احسن مجامعة قاعدا
وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير الى
كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر الكائن
في تقييد الاشارة بحالة البسرية ولانه يجيء حيث وقع موقع اسم
الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا
ويكون الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفرد فيصح ان وقعت حالا
مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب
لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه
والجملة الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة
في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا
وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير
والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون
فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا منفيا او ماضيا
مثبتا فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة الحالية متلبسة بالواو
والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة
فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب

فقائما فيه حال من زيد ويجوز ان يكون حالا من الضمير في اطيب لانه في حكم المعدوم ۱۲ منه

اي تقديم بسرا على اطيب

وفي هذا المثال يعمل افعل التفضيل فيهما بالاتفاق منه

متعلقة

راكب وجاءني زيد وهو راكب وجاءني زيد وضعها لانها تدل على الربط في
اول الامر فاكتفى بها مثل كنت نبياً وآدم بين الماء
والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون
في الحال المنتقلة واما في الحال المؤكدة فلا يجوز الواو وتقول هو الحق
لا شك فيه لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال
بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء
فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو
على الصحيح المضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها
مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم
الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اي الجملة
الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة
على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او بهما
وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها
كالاسمية في المضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد
ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد
وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو
والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه
او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من قد
لفظة قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفظا على الماضي المثبت الواقع حالا

متعلق بمن دخول

لا يدل بها على قرب زمانه الى زمان الاصيلة للفعل في زمن الحال
او وقوعه عليه نحو جاءني لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع
حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد
حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا خلاف مذهب الكوفيين فانهم لا
يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ
نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تع جاؤكم
حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا خلاف مذهب سيبويه والمبرد
فانهما لا يجوزان حذف قد وسيبويه يأول نحو قوله حصرت صدورهم
بقوله قد حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف
محذوف هو الحال والمبرد يجعل جملة دعائية وانما يشترط ذلك
في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز
حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي
الخارج او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا
بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد
حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت
راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تع ايحسب الانسان ان لن نجمع
عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل
في بعض الاحوال في المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي
لا ينتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة

راشدا مهديا
طريق مستقيم كدوجي الدوغون صالد

والمنتقلة قيد للحال بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان
العطوفية لا تنفك عن الاب في غالب الامر اي احقه بمعنى الفرق
منهما من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او
من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوة
لك وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا قال صاحب
المفتاح احق المقدر بعد زيد عندي ان يقدر تحقيق عطوفا وشرطها
اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون
جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالحال في قوله تعالى ارسلناك
للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت
فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في
قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد
ههنا قيد آخر وهو ان يكون لا حد جزئي تلك الاسمية من اسمين لا
يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون
حذفها واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز ما اي اسم
الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية
فهو ليس برفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين
المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من
حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة
هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضعي

الوضعي احترز به عن نحو رايت عينا جارية فان جارية ترفع
الابهام في قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال
باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع الاحتراز عن اوصاف المبهمات
نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله
في جزئياته او لكل جزئي جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا
في واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له
او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام
الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز
عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان الكل واحد من ابو حفص
وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال
بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي
عن ذات لا من وصف احترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان
الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان
الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى
معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن
ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم
منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث
وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد
رفع الابهام الوضعي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة فيقال

وقع الاحتراز به عن الابهام الحاصل عن تعدد الموضوع له كذلك

كما احترز به عن نحو رايت عينا جارية وعن صفة المبهم كذلك

رطل بغدادي وانما فيد برفع الابهام للاحتراز عن نحو جاءني زيد راكبا فان رفع الابهام المستقر عن الذات لا عن النعت وبحال فانها ترفع الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة والمضاف وشبههما مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالبا اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا متحقق في ضمن ما الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما يتحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسياتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في عنوان الفصل هو المقدار لان ذلك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اختصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه

على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا والنون في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا وهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وبما بعده كالمفعول فينتصب التمييز الذي بعده بالمفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل لا يرى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الرطل زيتا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع بمجرد لفظه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من التثنية او الجمع قيل في تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلسة بكسر الجيم للنوع جاز ان يقال طاب

لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد

اي التنوين والنون والاضافة

اي على الانواع

ذ يطلب بيان العدد ويكفي ما يحصل به بيان المراد ونوع جنس
الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع اي يورد
التمييز على فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي
غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد
المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية والمعنى ان وجد التمييز ملتبسا
بتنوين المفرد او بنونه التي للتثنية فاستغنى الاسم بهما اقتضى
التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة
بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا اي جاز كثيرا لحصول
الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا
سمن والا اي وان لم يكن تمامه بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون
الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة اما في الاضافة فلان في نون الجمع نحو عشرون
درهما فلان في الاضافة خفيفا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع
فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشروك وعشرو رمضان
بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض
الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين
رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صور الالتباس
ايضا الا علة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف
على عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك
يرفعه عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذرع

ولا كيل لا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام
بتنوينه فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار
اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن
طلب التمييز لان الاحتياج في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة
والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات
مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة
في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام
فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها
على انه مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي
بمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة وما ضاهاها اي
ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم
المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد
حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني
طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا نحو طاب زيد نفسا
مثال الجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال
لما شابه الجملة والتمييز فيه لمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة
وما ضاهاها نقص المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب
زيد نفسا وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما
عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين

في طرفي النسبة نسخة

اي طرفي المسند والمسند اليه

يصح ان يكون حالا من المنتصب عنه

وهذا ذو زيد ابوة وعلم طيب ابا

غير محقق بيانه

المذكور من غير تحقيق بالاخير فهو يوجب الحقيقة او ورد فكل من التمييز
الواقع في جملة او ما ضاهاها بحسب امثلة فالنفس عين غير
اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي هو متعلق
بالمنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي
والعلم عرض غير اضافي وكل منها متعلق بالمنتصب عنه او ما ضاهاه
عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسا وذكر لانه
اظهر التمييزات ولا خفاء به ابا وابوة ودارا وعلما او ورد بين الامثلة
على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة
الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورد صاحب
المفصل مثالا لتمييز المفرد على ان يكون الضمير مبهما كنعم رجلا و
يكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصح ان يكون تمييزا
عن نسبة على ان يكون الضمير معلوما معينا والابهام يكون في نسبة
الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به
الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح
مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن
التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما
لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير
عنه مجازا ان يكون ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا
يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا يرفع الابهام

الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب
زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة
تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز
ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى
متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا
في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب
زيد ابوة ودارا وعلما فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه
ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة
اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان
يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما
تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته سواء كانت
لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون
اباء او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت ابا
له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا له وطاب زيد اباء
اذا اردت اباء واجدادا له فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة
التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا قصد
جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والجمع
الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد
تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان

بخلاف جمع مفرد الصفة لاطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته
وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما فان
يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتياز انواعها
النوعية فانه لابد من تثنيته وجمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون
علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين
نوع آخر من العلم فان صيغتها لا يفيد ذلك المعنى وان كان اي
التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او متأولة بها نحو
كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة
له اي لما انتصب عنه المتعلقة فان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور
اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا
يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع
والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها
اياه او مطابقتها اياه ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف
على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة
الاتفاق في التثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حالا للمعنى
واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على
الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا
لكن زيادة من قبلها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل نحو
التمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال وايضا المقصود مدحه [illegible]

الافراد ح

بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات
ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال
عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف
العمل مشبه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل
فيما قبله والاصح اي اصح المذهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل
فيه من الفعل الصريح او غير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل
نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او في الاله اذا جعلته لازما
نحو فجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا
نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأ الماء الاناء والفاعل لا يتقدم على الفعل
فكذا ما هو بمعنى الفاعل للفعل المذكور وههنا بحث وهو ان الماء
في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل الفعل المذكور من غير
حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض
متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه
لا جرم ميزه بقوله ماء فهو في المعنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل
معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز
يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في الصدق
هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة والى زيد مجازا
وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن
النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول والتمييز في هذا المثال [illegible]

لا فاعل ولا مفعول لما يظهر كما سلف من خلافا للمازني والمبرد
فانهما يجوّزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول
نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر
وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل متمسكين في هذا التجويز
بقول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب
على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه حينئذ يكون في كاد ضمير الشان
لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة
تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب
ونفسا تمييز عن نسبة كاد اليه وما كاد الحبيب نفسا يطيب
فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضا
على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار
النفس في المعنى ما كاد نفس الحبيب تطيب تكلف وتعسف
غير قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى
في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كانت معلوميته بهذا الوجه غير
المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف
كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها
عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الذي
اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع
متعدد وجزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا او اجزاؤه مثل اشتر

يت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا
نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني
الا زيدا اي ما جاءني احد الا زيدا بالا وغير الصفة واخواتها واحترز
به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاءني
المستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير
مخرج من متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل
فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع
سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم
الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو
اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصحح تقسيمه كما عرفت
وثانيا بما يفصل له من تعريف قسميه اي المذكور بعد الا واخواتها
سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة
وهو منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى
وغيرها غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة
داخلا في المستثنى لئلا يتوهم عنه في كلام موجب اي ليس بنفي
ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما
اذا وقع في كلام غير موجب فانه ليس حينئذ واجب النصب على ما يجيء
ولا حاجة هنا الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان
يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه

واخوات الا هي غير وخلا وعدا وما عدا وما خلا وليس ولا يكون وسوى وسواء

منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا
مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان
بعد عدا او خلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج
مثل ما قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل
في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية
الفعل المتقدم او معنى الفعل المتقدم بتوسط الا لانه شيء يتعلق
بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه حكما
وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله
بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما
على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني
الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل
على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا
اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي
في اكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرة او في اكثر
مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع
مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا
يتصور الا بطريق السهو والغلط والمستثنى المنقطع
انما يتصور بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا
المنقطع على قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو

اللهم صح

ما قرئ في بيان

لا يتصور بيان

نحو ما جاءني القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما
ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين
في ايجاب النصب كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم
اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا
في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى
منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو اذا
جاوزه نحو جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو نحو جاءني
القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن
نحو خلت الدار من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز ويحذف
من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او
الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما في
المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع الى
مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق
من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا بعضهم
او جاءني منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية
ولم يظهر معهما قد ليكون اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء
وفي الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمال لانهما فعلان
كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي
لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر

عدا صح

صح

صورة

والتعالي بحال يكون متأخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد ساير ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يكن المستثنى منه مذكورا فانه ح يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى بعد وا وعلى انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا بزيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى المفرغ

المفرغ صح

او ما خلا او ما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وبعد ما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا او ما عدا عمروا وتقديره خلو زيد وعدو زيد بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمروا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد او مجاوزا بعضهم او مجيئهم عمروا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعله لم يثبت عند المص او لم يعتد به ولهذا لم ينقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو سيجيئ اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى البعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا

في غير الكلام الموجب واشترط ذلك لبعيد فانه صحيحة مثل ما ضربني
الا زيد اذ يصح انه لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد
اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى
بان لا يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك
كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك
قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى
قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي اوقعت القراءة كل يوم الا
يوم كذا الظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع
او الشهر او مثل ذلك ولقايل ان يقول كما لا يستقيم المعنى
على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي
ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل
مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا
فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه
بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بينهما
ما بين الصورتين في كون كل واحد منهما جايزة مع القرينة وغير
جايزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في
الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان انتفاء
جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها وتخالفه واحدا منها
كما يقال كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم

الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين
من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهوره في الثاني
فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة دالة على بعض معين كما اذا
قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا
زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم
وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى
ومن ثمه اي من اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم
المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي
النفي اثبات فيكون المعنى زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة
العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما — عبارة عن الصفاة
يمكن ان يكون زيد عليها مما لا ينافي ويستثنى من جملتها العلم
او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت اكمل ان يحصل
فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة
الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذين التاويلين
ارجاع جميع الموارد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة
كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب
من معارفك والمقصود منه المبالغة كما في غلو المجتهدين على ضربك
واذا تعذر البدل من جنس حمل على اللفظ اي لفظ المستثنى منه
فعلى الموضع بدل اي يحمل على الموضع اي موضع المستثنى منه لا على اللفظ

عملاً بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا المجرور محمول على اللفظ ومثل لا احد فيها الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئاً الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئاً لا منصوب على اللفظ وقوله لا يعبأ به ليس في اكثر النسخ وعلى وقوعه في بعضها فهو صفة للمستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئاً اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد الا بعد النفي اي بعد ما صار الكلام مثبتاً لانتقاض النفي بالا لانها تنقض النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخريين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرواً بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقديرها حقيقة او حكماً ليعمل فيه هذا العمل وكذا في قولنا ما زيد شيئاً الا شيئاً لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقديرها كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذ

لم يبق النفي الذي لا يتغير به العامل ولا حكماً اذا اكتفي بجواز الحمل على البدل واعتبر سرايته حكم اليه فانتفى ما يقتضي التقدير حالكونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعدها اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتاً لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء مرفوع على انه محمول على محل شيئاً وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحمل على محله البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئاً الا شيئاً مع انه انتقض النفي فيه بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي ايضاً [illegible] للامر العامل لها اي ليس لاجلها اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثمة اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما بالعكس جاز ليس زيد الا قائماً باعمال ليس في قائماً وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائماً باعمال ما في قائماً لان عملها فيه انما للنفي وقد انتقض بالا والمستثنى بغير مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد

المراد من نصبه فتحته بكلمة لا

لكونه مضافا اليه ومنعه ها هنا في ... لكونه حرف جر بجاره لا مستقلا بنفسه
واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعلها مضمر ومعناها
تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرو حاشا
زيدا اي برئ زيد من ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء
دون الصفة اذ هو ح باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا
على التفصيل المذكور فيما سبق فكأنه لما اجري المستثنى بها
اعطي اعرابها انتقل اعرابها اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على
ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة
كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير لكونها
حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل
وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها لما قبلها كما حملت الا
عليها في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت
اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها
مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد
ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة
الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد
فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون
جمعا لفظا كرجال او معنى كقوم ورهط وان يكون مثنى فدخل
فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكور اي منكر لا يعرف باللام حتى

وغير بيان

يراد به بعض معهود او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير
الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر
الاستثناء المتصل وعدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به
الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان
اي الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل ورجال الا بعض منهم
معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون
غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد
الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي
عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير
لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما
قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه
بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة
رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا
والا رجلا والا حمارا وذكره لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه
في بيان شرائط نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة
جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله غير الله لفسدتا اي
لخرجتا عن الانتظام فالا في الاية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير
محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة
يقينا فلم يتحقق شرائط صحة الاستثناء وفي الاية مانع آخر عن حمل

الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة
مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما
آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز
ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كانت
للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن
فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم
المغايرة **وضعف الا على غير في غيره** اي في غير جمع منكر غير محصور
لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع
صحة الاستثناء فانه يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون
الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه
لعمر ابيك الا الفرقدان اي فان الفرقدان صفة لكل اخ لا للاستثناء
منه والا لوجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل البعض ذلك على
الشذوذ وقال في البيت شذوذ من وجهين احدهما وصف كل
دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود
وكل للافادة وصف الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة
والموصوف وهو قليل **واعراب سوى وسواء النصب على
الظرفية** اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سواك
او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو
مذهب سيبويه فانهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز

خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعاً ونصباً وجراً كثيراً
متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما
دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا خرج عن الظرفية [illegible]
نصبه استنكار رفعه فيقولون جاءني سواك وفي الدار
سواك مثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية
قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب **خبر كان واخواتها** وستعرفها في
قسم الفعل ان شاء الله تعالى **هو المسند بعد دخولها** اي دخول كان
او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند بعد دخولها ان يكون
اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك
ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع
بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون
قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان
زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين
المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال
في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت
عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها **مثل كان زيد قائما**
وامره اي امر خبر كان واخواتها **كامر خبر المبتدأ** في اقسامه وشرائطه
على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر **ولكنه يتقدم** حال كونه معرفة
حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب

اي كما نصبوه في الظرفية

مطلب خبر كان

المراد بالمسند المسند الى اسم ان او ضميره او سببه

والمراد بالسبب ههنا ان بينهما ملابسة وتعلقا مثل كان زيد يقوم ابوه او ان زيدا يقوم ابوه فالاب سبب لزيد

فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما تقديريا او
لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر
فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لانتفائها فيه بل لا بد من قرينة
رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا
ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف
عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف
من بين الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة
استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم
ثم فاء بعدها اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها
نحو ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا
فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان
خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان
خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وتوجيه هذه الوجوه
وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله
يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا
انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذف
كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت
لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم

الميم وبقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على
تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا
انطلقت فيتصل ما على يد الاول لا غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام
واختير الحمل على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وستعرفها
في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول
ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية
او الدخول فيما سبق اندفع ما يتوهم من انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا
بمثل ابوه في مثل ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس
اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله او الاكثر
من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا
بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير بالمنصوب بخلاف
ما عداه من المنصوبات وان لم يكن كله من المنصوبات لكن الاكثر منها
فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم
لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه ومحلا كما هو مبني منه
على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند
بعد دخولها فخرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت
وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب
منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظا اي يقع بعدها بلا
فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو

مطلب اسم باب ان

المراد بدخولها ورودها فيها وردت عليه

مطلقا اى سواء وجد شرط نصبه اولا

اسم لا التي لنفي الجنس

بخلاف ما عداه المراد بما عدا الاسم لا
خبر كان واسم ان واخواتها

هو من تمام معناه بان احوال المراد منه من الضمير المجرور في منها
منه او من الضمير المجرور في بدخولها وما بقي من الضمير المرفوع في عليها
مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافة وفي بعض النسخ لا غلام
رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها و لا عشرين
درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله على النسخ
المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه
بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء
الشرط الثاني فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة الا غيره
غير مضاف ولا مشبها به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب
فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما
ينصب به اي على ما كان ينصب المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح
في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في الجمع المؤنث السالم بلا تنوين
نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور
ما قبلها في الجمع المذكر السالم في نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك
ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى
والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل
فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا
فحذف تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او
حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف

لانه ح ضعيف مع لا لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيظهر الاعراب
بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان اي المسند اليه
بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكرة او مفصولا بينه اي بين
ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع
الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به
اولا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في
الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة ولا في الدار غلام رجل
ولا امراة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا
عمرو وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في
المعرفة فلامتناع نفوذ اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول
فلضعف لا عن التاثير مع الفصل و التكرير اي وجب تكريرها اي تكرير لا
مطلقا لا بعينه اما في المعرفة فليكون كالعوض عما فاته من معنى
نفي الاحاد وفي النكرة فليكون مطابقا لما هو جواب له مثل قول
السائل افي الدار رجل ام امراة وهذا التعليل جار في المعرفة
ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية
هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير
فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي ولا رفع فيه ولا
تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متاول بالنكرة اما
بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام

لا يعرف بالاضافة الى المعرفة او بناء بل يفصل بينهما
والباطل لاشتهاره تم بحث الفتحة فكأنه قيل لا فيصل
لها ويقوى هذا التأويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر
ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه
لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز
خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه
يزيد عليها الاول فتحهما اي لا حولَ ولا قوةَ الا بالله على ان
يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف
مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا
بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا
بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية و
الثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حولَ ولا قوةً الا بالله
اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني
فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على
الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة
الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر
على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حولَ ولا قوةٌ الا
بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني
فلان لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع

رضي الله عنه

مطلب لا حول

محلا بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف
جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما بالتنوين
نحو لا حولٌ ولا قوةٌ الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة
فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا
والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا
بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حولٌ ولا قوةَ الا بالله على ان
يكون لا لنفي الجنس ووجه ضعف رفع الاول انه يجوز ان يكون
رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة
الغائها التكرار نطقا وقد حصل ههنا ولا دخل فيه لتوافق
الاسمين بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين العطف
جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم
ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني
يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على
جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس
لم يتغير العمل اي عمل لا اي تأثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان
العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى
الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس الاستفهام حقيقة فتقول
الا رجل في الدار استفهاما واما العرض مثل الا نزول عندنا
ولم يذكر سيبويه اي حال لا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره

وضعف صح

بمعني ليس

اي وان يكن متعينا العطف جملة علي جملة

اي علي الغاء عمل لا الاولي

اما صح

الشرنفي وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي
لانها اذا كانت عوضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو
وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمه
واما المتمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله الا رجلا
جزاه الله خيرا فهو عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف
الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض بمنزلة هلا كأنه قال
الا تروني رجلا يعني هلا تروني رجلا ولذلك نصب ونونه وهي
عند يونس لا دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان
القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني
لا نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع
صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف
كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احتراز عن
مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او صفة مفردا احتراز
عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول
مبني على الفتح حملا على المنعوت لكمال الاتحاد بينهما والاتصال
وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت
المبني اشارة به الى انه مبني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه
المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني ومبني على الفتح ثم جيء
بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه

نعت المبني الاول مفردا يليه فانه باردا في هذا المثال نعت
تابع المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل تابعا للمتبوع فليس عامل التوسط
التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع ان يتبعها المتبوع عليها
في الاعراب والبناء رفعا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ
او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا
بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه
الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ
او المحل القريب وقد مرت امثلته في بيان فوائد القيود والعطف
على اسم لا المبني اذ المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه
اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا
كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فما سبق
بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل
على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل
بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بالموضع اذ
المعطوف على النفي تزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة ومثل لا اب
وابنا في قول الشاعر لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ هو
بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع لا نص فيهم لكن ينبغي
ان يكون حكمها حكم هذه التوابع كذا ذكره الاندلسي ومثل لا ابا
له ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس

اي وان لم يكن النعت اولا او مفردا ولم يليه

المراد بالقيود الاولي ومفردا ويليه

مثل لا غلام فيها ظريف

مثل لا رجل حسن الوجه

مثل لا رجل ظريف كريم

لمظنة الفصل بيان

تقديره اذ هو ارتدى وتأزرى بالمجد

لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة من جهة
الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين اجازة يعني ان الاسم
في مثل هذين التركيبين اعني لا اب له ولا غلامين له فيكون
اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجروره خبرها وقد جاء
على قلة مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط
النون في مثل لا غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له اي الاسم
لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء احكام
المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك
التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة اسم لا حينئذ يضاف باظهار
اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف في اصل معناه اي
معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص
او المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له تشبيها له اي لمثل هذين
التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة
لمشاركته اي لمشاركة هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة
في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا انه
الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم
من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثمه اي لاجل ان
جواز مثل هذين التركيبين انما هو لتشبيه غير المضاف بالمضاف
في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم

الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء
انما هو باعتبار ابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار
فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب
يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه وليس مثل
هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد بهما على تقدير
الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب والغلامين لمرجع الضمير المجرور
بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على
تقدير الاضافة اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة
لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود
ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس
الاب والغلامين لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا
لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا
الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف
لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان
مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين
المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدر وحكم المص بفساده لما عرفت صح
ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس عليك ولا يحذف لا
مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف
اسما جاز ان يكون كزيد والخبر محذوفا اي لا مثله موجود وجاز

لان الاضافة فيه بمعنى في والاضافة في لا اباله ولا غلاميه بمعنى له

اي لا اباله ولا غلامي له

المفاد صح

لا اباه ولا غلامي له

المعلومين صح

عليك صح

خبر ما ولا المشبهتين بليس

ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلنا حرفا فانتم خبرها
اي لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين في النفي والدخول على
الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولها اي دخول ما ولا وهي
اي خبرية ما ولا لهما وكذا اسمية اسميهما لهما لغة حجازية وخص الخبرية
بالذكر لان اعمالهما وجعل اسميهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر
باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا انما هو في لغة الحجاز واما بنو تميم فحيث
لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما
بل هما مبتدأ وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز
هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم
واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما اختصت ما بالذكر
لانها لا تزاد مع لا في استعمالاتهم وهي زائدة عند البصريين
نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم
او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عملهما مع واحد
من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف
عمل لشبهه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض
النفي بالا فلان عملها للنفي فلما انتقض بطل واما اذا تقدم الخبر
فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي خبرها بموجب
بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد
مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فالحكم المعطوف

[illegible] لا غير لكونها بمنزلة الا في نقض النفي المجرورات
هو ما اشتمل على اسم اشتمل لتخرج الحروف الاواخر التي هي محال
الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف
من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او
بالياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان
الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا
والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه لكن المشتمل على علامة
اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك
درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن
داخلا في تعريفه والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور
بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه
على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل
الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها
في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل
مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان
ذلك الحرف كما في مررت بزيد او مقدرا لفظا لكون ذلك المقدر
مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم
فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه

المجرورات

حيث قال فيما بعد كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا

الباء فيه زايدة وحسبك مرفوع مبتدء

وكفى بالله الباء فيه زايدة والله مرفوع على انه فاعل كفى

لان المصطلح المشهور يشمل المنسوب بحرف الجر المقدر

الغلام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لصحة
فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما
اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا
اي منسلخا عن تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع
لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هي
فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب الاولى من
الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة
تمام الكلمة وتموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى
كلام القوم حيث لم يسموا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية
انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام
المص في المتن والتصريح في شرحه له ان التقسيم لمطلق الاضافة
المعنوية واللفظية انما هو بالاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم
يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء
فيه من ساير مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى
مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير لام تقوية العمل اي ضارب لزيد
وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية
فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز
فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم اي شيء
منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان

في المختص اي تحقيق تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا
تفيد الا تخفيفا في اللفظ فلما كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة
فلا يكون مما يفيد الاضافة فليس فائدة الاضافة الا التخفيف
في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة
الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية
اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية
علامتها ان يكون المضاف غير صفة كاسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل
الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن لم
يكن مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد احترز
به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية
بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف الذي عدا جنس
المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له
نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفا فيه
فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية
في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف
ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من
وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه
اما مباين للمضاف ومن ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا

فيهما

غير منصرف

اعلم مصر في مصارع مصر غير منصرف لان فيه علتين العلمية والتانيث

اشارة الي ان ما موصوفة

اي مغاير

والّا فهي بمعنى اللّام ولمّا منسابة كليث اسداو اعم مطلقا كما
اليوم فالاضافة على التقدير بن ممتنعة وامّا اخص مطلقا كيوم
الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة فيه ايضا بمعنى اللّام
وامّا اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة
بمعنى من والّا فهي ايضا بمعنى اللّام فاضافة خاتم الى فضة بيانية
واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللّام كما يقال فضة خاتمك خير من
فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللّام ان يصح التصريح بها
بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللّام فقولك يوم
الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللّام ولا يصح اظهار اللّام
فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من موارد الاضافة
اللامية ولا يحتاج فيها الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد
وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر
النحاة الى الاضافة بمعنى اللّام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص
باليوم لملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة
بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللّام للاختصاص الواقع بين المبين
والمبين قلت نعم لكن لمّا كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها
الى الاضافة بمعنى اللّام تقليلا للاقسام وامّا الاضافة بمعنى من
فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد
مثال للاضافة بمعنى اللّام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة

بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة
بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا
اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية
في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف
لان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته
فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد
من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي
موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في
اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله
ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس
يجري هذا الحكم في نحو غيرك ومثلك فان اضافتهما لا تفيد التعريف
وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكونا
للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيرته كقولك عليك بالحركة غير السكون
وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من
الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد
الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا
اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان
التخصيص تقليل الاشتراك لا شك ان الغلام قبل اضافته الى
رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلمّا اضيف الى رجل

الابتري ان نسبة الفعل الى الفاعل للتعين لا يستلزم معهودية الفعل وتعريفه عبد الغفور

كما في نسبة مررت بزيد فانه تركيب وليس فيه معلومية

والاعتبار بالوضع فلا يرد النقض بغلام زيد

ومما لا يفيد التعريف بالاضافة الجهات الست ونحوها وان كانت الاضافة معنوية

خرج عنه غلام امرأة ووقعت الشركة فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علماً نكر بان يجعل واحداً من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى تجريده بل لا يمكن اذ المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلباً للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً فان قلت لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علماً في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذاك قلت ليس الا في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاماً لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من نحو الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياساً واستعمالاً اما قياساً فلما ذكرنا من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالاً

بالتجريد بيان

فلم يثبت استعمال الاثافي من الفصحاء مع ترك اللام قال ذو الرمة

وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع

واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازاً عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازاً عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفاً لا تعريفاً ولا تخصيصاً لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعنى مع ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكماً نحو حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصل القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معاً نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف

الاثفية بالضم والكسر الحجر يوضع القدر جمعه اثاني واثافي قاموس

الاثافي جمع اثفية وهي حجر يوضع عليه القدر

البلاقع جمع البلقع وهي الخراب وموضع الخالية

اي قاصد بيت الله

من قبيل اضافة الفاعل الى مفعوله

التنوين و في المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ونحو ذلك اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كونها المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه هو مجموع امور ثلثة وجوب احدها افادة الاضافة اللفظية التخفيف و انتفاء التعريف وانتفاء التخصيص والثاني والثالث يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني فلا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فظاهر ان لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا الكلام الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد لانه توهم ان دخول

اللام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتأخر اللام المتقدم حسا على الاضافة بمجرد ادعاء مخالف للظاهر وانما وقع في شيء الا ما من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل وعلى انه مفعول معه ولانه يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا يزجي خلفها اطفالها اي مطروحة الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق ويستوي فيه الجمع والواحد صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل التلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية

للتقديم بيان

عشي صح

عنه بقوله صح

اي الفراء

الا ان يكون عندهم ان التركيب الاول اضعف في الاستدلال

اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب

فيه شيء لان رواية الجر مشهورة وهي كافية في الاستدلال

الهجان جمع هجين

والبجان ح

وعبدها اي راعيها تشبيهاً له بالعبد لقيامه بحق خدمتها
او عبدها حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة
جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من المائة مزجى بالزاء المعجمة
والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد فيهما
والطفال منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث والطفال
مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف
الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما انه
قياسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص عنه بقوله
وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء
التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه
المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان
آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل
اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفا
باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه
فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز
الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا اشباهه
وهو الضاربي والضاربه ونحوهما فيمن قال اي في قول من
قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضارب في الضاربك
مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على

على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه
لا يحتاج جوازه الى حمل حملا اي للمحمولية على ضاربك فانه
فاعل والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا
اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها
وكانت مضمرات متصلة التزموا الاضافة ولم ينظروا الى
تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة
بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبر التخفيف في ضاربك و
جوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث
كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه
قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا
من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك
لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان
ينبغي ان يتصور ذلك ولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية
ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف
ويقال ضارب زيد ولم يتصور ضاربنك فعلم انها سقطت
لاتصال الكاف لا للاضافة والقائل ان يقول لم لا يجوز ان
يكون اصل ضاربك ضارب اياك بالفصل والتنوين ثم لما
اضيف حذف التنوين فصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك
وحصل التخفيف جوابه ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد

المفعول له حملا

والفعل المعلل به جاز

وقاعد الضاربك

ضارب كى بيان

حيث كل منهما اسما جامعا مضافا اليه مضمر متصل من غير اعتبار حذف
تنوينهما قبل للضافة لا للاضافة ولم يجعلوا الضاربه زيد عليه
لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبده وقوله الضارب الرجل والضاربك كلا
على نظيرها على الاجوبة من استدلال الفراء على جواز الضاربه زيد
عن جانب الحسن على موافقة بعض الشارحين وذلك لانا نجعل
كل واحد منهما اشارة الى مسئلة على حدة مناسبة للحكم
بامتناع الضاربه زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها انه ضعف عطف المجرد من اللام على المحلى به المضاف اليه
صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضاربه زيد
كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل في
المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه ومع هذا يندفع ما فيه من توهم شائبة
المصادرة على المطلوب على التقدير الاول ارجاع كل من الصورتين
الاخيرتين الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال
بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب
الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر
لا يقوم مقام الآخر في هذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها
فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة
بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى

المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق و
يرد على القاعدة الاولى وهي قوله ولا يضاف موصوف الى صفته
مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء
فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان
الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة
والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب
بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت
الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا
في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت
فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة
للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما
مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفة الغالبة فيضاف المسجد
اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف
وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة
الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين
لكن هذا التاويل لا يمشي في جانب الغربي فانه لا شك ان
المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه
بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي
اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية فالمكان الذي

وهي بيان

التراكيب بيان

اي غلب اسميته على وصفيته

اضيف اليه ثياب هو خز والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر
الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيه ستقيم المعنى ويرد على القاعدة
الثانية وهي قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق
ثياب فان اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق فقدمت الصفة
على الموصوف واضيفت اليه والجواب عنه بانه متأول بانهم حذفوا
قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا
تخصيصه بكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل جاتم بكونه صالحا
لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يخصص كما
اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة
لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس
اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في
العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين
كليث اسد في الاعيان والجثة وحبس منع في المعاني والاحداث
او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق
لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رأيت ليث
اسد لا يفيد الا ما يفيد رأيت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة
الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة
فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء
فانه اي المضاف فيهما يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف

الى المضاف اليه ولا يبقى عمومه سواء كان افادة الاضافة التعريف
او التخصيص واعترض العين عن الشيء اذا كان اللام للعهد ظاهر واما
اذا كان للجنس ففيه خفاء ويرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل
للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز ونحوه فان سعيد
وكرز اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما
الى الآخر فاجيب بانه متأول بحمل احدهما على المدلول والآخر
على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول
هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح
واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف
النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره
واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة
بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعاونة خفة السكون ثقل
الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في
الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكوت
يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب
مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة
او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح الفتح اذ الاصل
في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن
حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو

عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى
ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب
الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل هو قبيلة من العرب
تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم
وتدغم في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية كغلاماي
لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخره اي آخر الاسم
المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين
فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمي اذا اضيف الى ياء المتكلم
واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلمي
وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء
والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت
واوه ياء وادغمت الياء وكسر قبلها لانها لما انقلبت ياء
ساكنة توجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحرك بالحركة المناسبة
لها فقيل مسلمي وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها
مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي
لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في المتوالين الساكنين
اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته
واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء
المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب اذا اضيفا الى ياء

الى ياء المتكلم ان يقال اخي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف بجعلهما نسيا
منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي برد لام الفعل فيهما وهي الواو
وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر
وابي مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى
واجاب عنه المصنف بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع
انه يحتمل ان يكون المقسم به اي ابي جمع اب فاصلها ابين سقطت
النون في الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى في الثانية
فصار ابي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين
اصواتنا بكين وفديننا بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا
بكين وقلن لنا اباؤنا فداؤكم وتقول اي امرأة قائلة تلك
اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة
الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد
فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عن
بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال الاضافة
الى ياء المتكلم فيّ بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي في
اكثر الموارد واستعمالاته وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض عن
الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء عن
الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث
ولكن فتح الفاء افصح منها اي من الضم والكسر وجاء حم ايضا مثل

اي لما سمعن وعلمن

اصله فوه نحذفت الهاء على خلاف القياس فصار فو ثم قلبت الواو ميما فصار فم

فيقال هذا حمٌ او حمُك ورأيتُ حمًا او حمَك ومررتُ بحمٍ او حمِك و
مثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمءٌ وحمؤك ورأيت حمأً وحمأك
ومررت بحمءٍ وحمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حموٌ وحموك
ورأيتُ حموًا وحموك ومررتُ بحموٍ وحموك ومثل عصًا بالالف
فيقال هذا حمًا وحماك ورأيتُ حمًا وحماك ومررتُ بحمًا وحماك
مطلقا اي جواز هم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيدٍ
بحال الافراد والاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في كلٍ من حالتي
الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة
يقال هذا هنٌ ورأيتُ هنًا ومررتُ بهنٍ وهذا هنك ورأيتُ
هنك ومررتُ بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة
الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس كذلك وقد اضيف
اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل
من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان
اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص
عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا
لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة
لان جعله وصلة الى الاسماء الاجناس ليس الا بالاضافة اليها
التوابع جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي
يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات

لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس منه

وهو ذو

والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض
حدها بخروج نحو انَّ انَّ وضربَ ضربَ لعدم كونهما من افراد المحدود
كل ثانٍ اي متأخرٍ من لو حظ مع سابقه كان في المرتبة الثانية منه
فدخل التابع الثاني والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه
اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابهما جنس اعراب سابقه
ناشئين كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيدٌ العالمُ فان
العالم اذا لوحظ مع سابقه كان في المرتبة الثانية منه واعرابه
من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كلٍ منهما ناشٍ من جهة
واحدة شخصية هي فاعلية زيدٍ العالمِ لان المجيء المنسوب الى
زيدٍ في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله
كل ثانٍ يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبري كان وانّ واخواتها
وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل
الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة
واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا والخبر وان كان
هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن تأثيره
المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا
ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما
من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه
ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة

وهو العالم

التابع خمسة النعت والعطف بالحروف والتاكيد والبدل وعطف البيان

وكذلك العطف من حيث انه يقتضي اعرابا ومأخوذا اعرابا في معطوفه
فليس انتقاضه بهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في
هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون
لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء
الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست
في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد
فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل هو ثان باعراب
سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود
على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها للعلم
بذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه
ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل التوابع كلها وقوله
يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول
معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية
مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل
قولك اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه
ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى
الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول
معنى في المتبوع انما هي بخصوصية موادها فلو جردت عن هذه المواد
كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه

نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان
الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى
في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت
غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد
الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح
نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم او لمجرد التأكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة
تفهم من التاء في نفخة فأكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد
الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط
في النعت حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن هذا مرضيا للمص
رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا
او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق
لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي
في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما
على انه لذات ما نسبته الى قبيلة تميم وذي مال على ان ذاتا ما
صاحب مال او خصوصا في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض
المواضع على حصول معنى لذات ما وحده يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها
لا يدل على ذلك وحده لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل
اي كامل في الرجولية فان رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب

على كمال الرجولية في الرجولية فصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل
عندك لا يدل على هذا المعنى ولا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت
بهذا الرجل فانه هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة
وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا
صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا تدل على هذا
المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن
اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا
اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات
الا المعرفة صح زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا تدل على هذا المعنى
لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة بالجملة الخبرية التي في حكم
النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك
توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية
لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه
اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم
فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للارتباط نحو جاءني رجل ابوه قائم
واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف
فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم وتوصف
بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن
حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة

بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه
اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول
اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد
منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى
فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل
جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة
والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول
وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل
تركيب اثنان وفي البواقي اي من تلك العشرة وهي ايضا خمسة
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل اي يشبهه
يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد
الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا
كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث وان كان فاعله مؤنثا
غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر ويؤنث جوازا تقول مررت
برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما وبرجال
قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم
ابوها ومررت برجل قائمة جارية مثل تقوم جارية وبرجل معمور

او معمورة داره او قائم او قائمة في الدار جارية مثل يقوم او تقوم
في الدار جارية فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول
وهو الوصف بحال الموصوف في الجمل البواقي كالفعل لان
فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند
الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل
والنون في الجمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك
قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة
ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول
في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن
فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام
بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان
الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرج مشابهته
للفعل في الجمل البواقي عن نوع التبعية لما عرفت اكتفى فيه
بالحكم بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه حكم عليه بالتبعية لما
في الجملة الاولى لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير منضبط
بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده — بل
ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثمه اي من اجل كون وصف
الثاني في الجمل البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه
كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعد غلمانه لان الفاعل

الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام
رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق
علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهر ضعيف ويجوز
مع غير حسن وضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا
ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل
خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا
يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه
فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او
يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا
والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى
الوصف الموضح الوصف المادح او الذام وغيرهما طردا للباب
ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة
على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها
وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر
الشارح الرضي وقال لم يذكر المص انه لا يوصف بالمضمر لانه
تبين بقوله والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرفة انما
اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها
لانه المقصود الاصلي فيجب ان لا يكون اقل من الصفة في التعريف

او مساوياً لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون
ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان
اعرفها المضمر ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام
والموصول فبينهما مساواة ومن ثمه اي من اجل ان الموصوف
اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي بذي اللام الآخر
او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من
المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل والرجل الذي
كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام
بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني
الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف
المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره
بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص
نعتاً لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب
وانما التزم وصف باب هذا اي باب الاشارة بذي اللام مثل
مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام
والموصول والمضاف الى احدها للابهام الواقع في هذا الباب
بحسب الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور رفعه
لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه
لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين

فيتعين بذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته
مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثمه اي
من اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام لبيان
الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان
الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم
مطلب العطف
لانه تبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف اي المعطوف
بحرف تابع مقصود اي قصد نسبة الى شيء او نسبة شيء اليه النسبة
الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من
المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصوداً بتلك النسبة يكون
متبوعه ايضا مقصوداً بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه
معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقع في الكلام
وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو
متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير
البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها
وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه
~~قيل يخرج بقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون~~
متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام
واما واو لان المقصود بالنسبة منها احد الامرين من التابع
والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصوداً

بالنسبة ان لا نذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا
بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به وذلك
ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان
بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه
لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين
متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف
ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع
يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف
قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير
فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها
جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة لتبعية المعطوف عليه
واخريهما كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعة لها وبعيد
على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابعة لانها صفة لزيد
يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف
العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون العطف الثاني
على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل
هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه
الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري
وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق في مواضع

في مواضع عديدة من الكشاف وكلام المص في شرح المفصل في مباحث
الاستثناء ان الا قوله تع ولها منذرون في قوله وما اهلكنا
من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع
يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال في امالي
الكافية ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه
وبين متبوعه احد الحروف العشرة ليس بعطف على التحقيق
وانما هو باق على ما كان عليه من الصفة وانما حسن دخول
العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير للوحدة
المعطوف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف و
قال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينها عاطفة
لدلالتها فيها على ما تدل في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك فنفي
جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في ارتكاب امر بعيد
غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب
والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا اكد بمنفصل اولا ثم عطف
عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من
حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل الفاعل
كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض
حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل
وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده

غير هاهنا

لا المنفصل صح

من الفعل صح

ثم انفصل به تاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون
العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل
فان كان الضمير منفصلا مثل ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء
لفظا وكذا ان كان متصلا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء
معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد
وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل
وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد سواء كان
الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعد
كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا
ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه
فانه قد ياتي المنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم و
الغاوون وقد لا يؤكد والامر لا يتسامح وبين هذا واعلم
ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوز
العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن قبيح والكوفيون يجوزونه
بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان
او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال
الفاعل المتصل بفعله لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز
انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون

اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل
كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع
المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفي بالفصل لان الفصل
لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار حيث
لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له ذلك فكيف يكتفي به فلم
يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني
وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول
والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك لا يضاف الا الى المتعدد
وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائدة في كفى بالله وهذا الذي
ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب
البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون تركه
الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل
جاز تاكيد المرفوع المتصل في جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني
جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد
المضمر المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت
بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد
التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد
عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه
والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما وان منفصلين

عنه لعدم تخلل فاصل بينهما العاطف وبين متبوعهما فلا حاجة
في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف
فان المعطوف مغاير للمعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد
من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة
الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب
المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوي مناسبة المجرور بانضمام
الجار كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز
له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون
ما يقتضيهما منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة
له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه
كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع
فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط
ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا
يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه
من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو
اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما
نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب
شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ
اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف

المعطوف عليه في احوال العارضة له بالنظر الى نفسه فيرد انه لو كان المعطوف
مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم
زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو
مثل زيد في كونه مفردا معرفة فامتنع بناءه في يا زيد وعبد الله فان
عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف
ومن ثمه اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع
لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع
في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا
عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد
الى الاسم فيتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما لمبتدا وهو عمرو
ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل
ان يقول هذه القاعدة منتقضة لقولهم الذي يطير فيغضب زيد
الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه
ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب
زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي
فاء لها نسبة الى التسبب بان يكون معناها السببية لا العطف
فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع
العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى
والمعنى الذي يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى

للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب وكمى
لمن يقدر فيه ضمير اى الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب
واذا عطف اى اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف
اسمان على معموليهما بعاطف واحد وقال بعض شارحي الكتاب الاظهر
عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين
نحو العاملين بان يجعلا معموليهما واكثر الشارحين على ان المعنى
على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل
واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا ولا على
اكثر من الاثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحد
بان يكون الثاني عين الاول لكيلا ذلك لدفع وهم من يتوهم انه
مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس
منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له
وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء
شحمة ومنه قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرءا ونار
توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز
عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم
مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجيز هذا العطف
بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة
عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك

ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في
في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا وفي الحجرة
عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب
المجيزة في كلامهم واقتصر بجوازه على صورة السماع لان ما خالف
القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز
هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف
المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة
الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء في بعض القراءة
اي عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه
عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة اي في
كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب
او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما
لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط
وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيدا وضرب
ضرب زيدا ولدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك
زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع انه يريد بالقتل الضرب الشديد
فيجب ح تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او
في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته
الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب ح

التاكيد

اى الغرض من التاكيد والفائدة

تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب زيد هو الا
من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه د في
الشمول اي التاكيد تما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي
ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا
لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب
الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها
فيندفع هذا الوهم بذكر كلا واجمع واخواته وكلاهما وثلثهم واربعتهم
ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا القول
اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر
المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلانّ
وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها
في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو وان وضح
متبوعه فهو يقرر امر متبوعه وتحققه لكن لا في النسبة والشمول
هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اي التاكيد لفظي منسوب
الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي منسوب الى المعنى
لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي
مكرر اللفظ الاول ومعاده حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما
نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان
كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه

لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجري اي التاكيد مطلقا لا التكرير
الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء او فعالا
او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد
ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء
ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة
كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة
اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع
واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة
قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن
وبسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع
بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي
وابتع من التبع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط
مناسبات خفية بين تلك المعاني ومعنى التاكيد بالتامل
الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على
الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغهما
افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العايد الى المتبوع
المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحد
انفسهما بابراز صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض
العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن

[illegible]

في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمّي النفس والعين
اولين تغليبا كالقمرين سمّي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر
وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا
كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كلّه نحو
قرأت الكتاب كلّه وكلّها نحو قرأت الصحيفة كلّها وكلّهم نحو اشتريت
العبيد كلّهم وكلّهن نحو طلقت النساء كلّهن وباختلاف الصيغ
في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة
او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحد
او الجمع بتأويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجُمَع في جمع المؤنث
وكذا اكتع كتعاء اكتعون كُتَع وابتع بتعاء ابتعون بُتَع وابصع
بصعاء ابصعون بُصَع ولا يؤكد بكلّ واجمع الّا ذو اجزاء
مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة
الى ذكر الافراد لان الكلّ ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم يعتبر اجزاء
لا يصح تأكيده بكلّ واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح
افتراقها حسّا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التأكيد
بكلّ واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلّهم واشتريت العبد كلّه فان
العبد قد يتجزّى في الاشتراء فيصح تأكيده بكلّ ليفيد الشمول
بخلاف جاءني زيد كلّه لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسّا ولا حكما في حكم
المجيء واذا اكّد الضمير المرفوع المتّصل بارزا كان او مستكنا بالنفس

بالنفس والعين اي اذا اريد تأكيده بهما اكّد ذلك الضمير اوّلا بالمنفصل
ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تأكيد
للتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس
التأكيد بالفاعل اذا وقع تأكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو
نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد
اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التأكيد بالفاعل ولما وقع
الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير
بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين
بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم
اللبس وبالمتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين
بلا تأكيده بمنفصل نحو انت بنفسك قايم لعدم اللبس وانما قيده
بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع المتصل بكلّ واجمع بلا تأكيد
نحو القوم جاءني كلّهم اجمعون لعدم التباس التأكيد بالفاعل لان كلّا
واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها
كثيرا واكتع واخواه يعني ابصع وابتع اتباع بفتح الهمزة على ما هو
المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته
لا بالاصالة لكونه ادلّ منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم
يعني اكتع واخواه عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي
ذكر اكتع واخويه دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور

ولا لنها على معنى الجمعية واللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون
الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة
اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون
النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون
النسبة اليه توطئة وتمهيدا لنسبة التابع سواء كان ما نسب اليه
مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز
بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع من النعت والتاكيد وعطف البيان
لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله
دونه احتراز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه
مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود
ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد للمعطوف فكلاهما مقصودان
بهذا المعنى فان قيل هذا لا يتناول البدل التي بعد الا مثل ما
قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه
من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة مقصودة
بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع
ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع
مقصودة لكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة
بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من
ان تكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبته الى

الى شيء نفيا بنسبته الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني
وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه
وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها
في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل بسبب غالبا اشتمال
احد المبدلين على الاخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد
ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط
اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة
المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله
مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوما هما ليكونا
مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك ان اختلفا مفهوما فهو
فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الان لم يظهر
لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى
عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان
البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان
فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول
فالجواب انا لا نم ان المقصود في البدل الكل هو الثاني فقط ولا
في ساير الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر
انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه
ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك

زيدا ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل فيكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد بعد التوطئة والفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة من حيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء ان يكون زيد معجبا باعتبار صفته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه فان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب الغلط بغيرهما اي بكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزؤه فيدخل فيها اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابداله منه بناء على صدق الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد بمثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات فانا لم نجعل هذا البدل قسما خامسا ولم نسمه ببدل الكل

فيه ما اذا

الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل بعدم وقوعه في كلام العرب فان من الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو مبدل منه فيكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فما توافيه بصفة كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب لا من المضمر المتكلم والمخاطب لانهما اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمي واعجبتك علمك وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة

مثل ضربته زيدا

عطف البيان

احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحروف
والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من
متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما
على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم
بالله ابو حفص عمر فان ابا حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رض
وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي عمر فقال ان اهلي بعيد
واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم
يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء و
جعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر
ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من
اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم
صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع
فاذا هي نقبة عجفاء فحمل على بعير وزوده وكساه وفصل اي
فرق من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل
انا ابن التارك البكري بشر فان قولك بشر ان جعل عطف بيان
للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير
العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر
فيما سبق في الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا والبكري
ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله

ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو
حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل
ترقبه اي واقعة حوله مترقبة لازهاق روحه لان الانسان ما
دام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد
تبين مما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان
عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة
باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا
الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا
فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا
بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته
عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول
اظهر والثاني افيد المبني اي الاسم المبني وبهذا الحد
لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم
المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد
المبني لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحروف
والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المناسبة
في تعريف المعرب وهو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل
هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين
فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او شبهه له كالمبهمات فانها

تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل ومشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقوعه غير مركب مع غيره على وجه يتحقق عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة بالمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتأخيرا ايثارا لتقديم ما مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات الثلث والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها الاعتقاد انهم لا يعبرون بها عن الحركات الاعرابية ايضا لانهم كثيرا اطلقوها على الحركات الاعرابية كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا

رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الزاد في رجل مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا باختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرء ومن زيد وهي اي المبني من الاسماء باعتبار الجزء المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد لا باسماء الافعال وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة فان الاصل في البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم يتكلم به او لمخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت

لا يخ اما ان يتعلق بنفي النفي او بالنفي ولا يستقيم بل ع كل منهما اما الاول فلان عدم الاختلاف ليس بمعلول لاختلاف العوامل واما الثاني فلانه يلزم منه توجه النفي الى القيد وبقاء الفعل مثبتا وبعد النفي الا ان يقال الفعل بعد توجه النفي الى القيد يكون جائز الثبوت لا واجب الثبوت بالاصوات

سعدي

موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى
او حكما اراد بالتقديم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما
تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد
وبالتقديم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى
لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى
اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من
قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام
كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على انه ثمه مورثا
فكانه تقدم ذكره معنى واما التقديم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان
والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم القصة
بذكرها مبهمة ليعظم وقوعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك
المعنى ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم العائد الى
الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير
نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان
متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى
قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا
لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضرب
الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله
ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب

الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر
وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب لكل واحد
منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال
والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال
الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله
فذلك خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل
والمنفصل والمجرور المتصل فالاول يعني المرفوع المتصل ضربت ضرب
على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم
الواحد المجهول الماضي المنتهيان اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة
المعلوم الماضي وضربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدأ
بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون
الكل وصورة التعريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم
ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى
هذا القياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن
انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير
في انت الى انتن هو ان اجماعا وحرف التاء لواحق دالة على احوالها
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث
اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو
ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما

ثانيتهما ج

والحروف الاواخر ج

ضربوه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل
نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع
الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم
اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي اياك اختلافات كثيرة والمختار
ان الضمير هو ايا والياء والكاف والهاء لواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس
غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا
غلامك الى غلامهن ولي لنا الى لهن وكان القياس ان يكون
ضماير كل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا
للمتكلم لفظين مدلالا على ستة معان كضربت وضربنا ضمير ضربت
مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة
المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث
ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشترك وواحد مشترك
بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطي الغايب حكم المخاطب
في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك
بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة الجارية هذا
المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة
فصار المجموع اثني عشر كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من
الانواع ثنتي عشر كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة

واعطوا

لتسعين معنى وبينوا الكل للامور على ما دمناسبا لانطول الكلام
بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان
يستتر لانها فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا
في باب الضماير التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا
بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشهورة تبقى ويكون
فيما بقي دليل على الملقى على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار
ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي الغايب الواحد المذكر
اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنثة
الغايبة اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو ضربت هند فان التاء
علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لما جمع مع الفاعل الظاهر في
ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او
مجموعا او واحدا او فوقه الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب
والواحد المخاطب نحو تضرب واضرب والواحد الغايب والغايبة
اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب
وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة
او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا
اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقايم الزيدان كقولك زيد ضارب
وهند ضاربة الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون
والهندان ضاربتان وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضمير

الفعل

اياها واذا اسند الى الظاهر فليس فيه استتار نحو ضرب زيد

لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا
ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل
في اسم الفاعل والضمير فاعله والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو
كانت ضماير لما تغيرت الا ترى ان الياء في تضربين والنون في
تضربن والواو في يضربون والالف في يضربان لا تتغير فيهما اي
الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع ليسا بضميرين
ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا او منصوبا باي حال كان صح
الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار
والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر
المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله
لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل
الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل منافي للاتصال ولو ترك
يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله
لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال
اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول مرفوع اذ الضمير
المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني
وانك او بكونه اي بكون الضمير مسندا اليه اي ذلك الضمير
صفة جرت على غير من هي اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل
الضمير عن الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت

زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس
على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه
اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل
الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد
والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في
بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي
له كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاكثر مثل اياك
ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل
لغرض وهو التخصيص واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق
نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت
قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير
الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة
الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام
الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان
داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم فاعل
بدليل نحو الزيدون ضاربوهم نحن وروى عن الزمخشري
ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا واختار بالتمثيل صورة لا
التباس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى
واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك

اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير
الثاني اصلا فيجب اتصاله ثم ان كان على تقدير اختيارهما وعدم
كونه مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الآخر احترازا
عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني
للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اي احد
الضميرين الذي هو اعرف عن الآخر احترازا عما اذا كان الاعرف
مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم الانفصال لتعذر المتكلم في تأخير
الاعرف ولا يلتفت لطعن في اول الوهلة بايراد على خلاف الاصل
وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار
اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو
اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بل هو متصل وان شئت
اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل
بما يفصل وان كان متصلا نحو ضربتك فانه اجتمع فيه ضميران ليس
احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية
وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد
بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل
والا اي وان لم يكن احدهما اعرف ويكون ولكن ما قدمته فهو
اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على تقدير الاول
لئلا يلزم ترجيح بلا مرجح واما على تقدير الثاني لكراهتهم تقديم

احدهما صح

بما يفصل وان كان متصلا بما صح

تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو زيد اعطيته
اياه مثال ما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميري غائبين وزيد اعطيته
اياك مثال ما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب لكن ما قدمته
والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال
كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ
ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز
ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه
بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول
ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال
لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة
بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد
لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انت الى آخرها يعني لولا انت
لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولاهما
لولاهم لولاهي لولاهما لولاهن لولا انا لولا نحن وكان الاوضح
لما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب
تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال انفصال
الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت
الى آخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرهما
فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع

المرفوع صح

المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كقولك انا كانت
فانت في هذا المقام مع انه ضمير المرفوع وقع موقع المجرور وذهب
سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور
واقع في موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه
واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع
وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا
الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء
اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذ الحقته تلك الياء لتقي آخر الماضي عن
الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية
نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا
بل حال كونه عاريا عن نون الاعراب اي عن نون هي للاعراب نحو يضربني
لتقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في
الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لوجوبها وانت
مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن وان
واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان
بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون
في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب
اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار
نون الوقاية في ليت من بين اخواتها لعدم مانع في ذاتها والحمل

والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى
حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء
مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار
فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين
المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل
نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لما وقع
الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا
المرفوع فصلا وذلك لتوسطه ليفصل ذلك المرفوع المتوسط
بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل
فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا
وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل
بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج فيها بمعرفة
او افعل من كذا لانه في حكم المعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو
افضل من عمرو واقتصر على افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة
ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائها عن المثال لكثرتها وله موضع
اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير
وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل
استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ

اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتداء والاظهر ان يقال لو يسلم ان عن
المبتداء والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر
والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف
من العرب جعله مبتداء برفع ما بعده في مثل كنت انا الرقيب
وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتداء ما بعده خبره
بدون الواو وح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وانما يتقدم قبل
لتاكيد التقدم لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان
يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب
المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيد بقوله قبل
الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشان
اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة
اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا
لا للمطابقة بل للمناسبة يفسر ذلك الضمير الغايب لا بما بالجملة المذكورة
بعده اي بعد هذا القصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى
ضمير الشان والقصة معترضة لبيان الواقع ليس من اجزاء بيان
القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فان ثبات سواد
وقع حرف التسمية ولا دابعها يلزم استدراك بغير بالجملة بعده
فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا ينتقض القاعدة بقولنا
الشان هو زيد قائم على ان يكون مبتداء راجعا الى الشان

اي الشان وزيد قائم خبر عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب
يتقدم الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان
لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى
ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان
متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان معمولا
بان يكون مبتداء او كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار
الضمير كان مستترا او لا بارزا مثل هو زيد قائم مثال المنفصل
وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل
البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حال كونه
منصوبا ضعيف اي جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا
فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات
واما ضعفه فلانه حذف ضمير ما وجبلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل
مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء الا
مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه يتعين الاضمار ههنا
مع كونه منصوبا لا انه لم كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب
العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لتعلقها بالتشديد
الواقع فيها وبعد تخفيفها وجد وان المكسورة المخففة عاملة
في الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة
فهي اجدر بالعمل لم يجد وعاملة في الملفوظ فقدر واعملها في ضمير الشان

فاذا صح

ثلاث زيد المكسورة عليها علامة مع ان اجراءه ولم يجوزوا اظهار
ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف
النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا
خففت اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة من
المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها لمشار
اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة اطلاقها
حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثالها فانها
للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم
مما ليس الاشارة الحسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها
بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال كونها
للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى
المبتدا وللمثنى ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي وذان
وذين حال كونهما للمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى
هذا القياس في التراكيب الثلثة الآتية فقوله هي مبتدا وقوله
ذا مع ما عطف عليه اي كل واحد منها بحال جزئه ويجيء في بعض
اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى
ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل
هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يشتق منها الا هي
وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها

اي المعنى مشار اليه

ان يناسبها وقيل هما اصلان والقول باصالتهما قدمنا على سائر
لفرعيتها وتي بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء
هاء بغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل الياء بها وللمثنى اي
لمثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته
الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف ذان
وذين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف
ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان للتثنية
المرفوع وذين وتين للتثنية المنصوب والمجرور ووقوعهما على صورة
المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيهما ولجمعهما
اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا او قصرا اي ممدودا او مقصورا
واذا كان مقصورا اكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة ويجيء
يدخل عليها اوائلها على التحقيق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف
التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء
بها للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء للتنبيه على النسبة
الاسنادية كقولك الا زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها
اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها
على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
وانما جعلت ذلك الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها
ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربنك وبك وهي اي حرف

الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة واشترك خطاب الاثنين
فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة
يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة
راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة
لان افراد المفرد المؤنث يرتقي الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب
خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى
ذاكن يعني ذاك اذا اشرت وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذنيك اذا اشرت الى مذكرين
وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت
مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن
وتانك تينك الى تانكن وتينكن واولاك بالمد واولاك
بالقصر الى اولاكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري
والمالكي في الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ويقال ذا للقريب
وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق
الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال كل من هذه
الكلمات الثلث مقام الاخرى منها لم يجد هذا الفرق مذهبا واحاله
الى غيره فقال فيقال وتلك وتانك وذانك حال كون نون كل منهما
الاخيرين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع

الاربع مثل كذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك
اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك
مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف
حرف الخطاب للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون
وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسرها ايضا للمكان
الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه
واما ما عدا ثم من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره

مطلب الموصول

الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة
ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا
تاما ان كان جزءا تمييزا او لا يصير جزءا تاما الا كان يتم من
افعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا
يحصل اليه المركب ولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل
والمفعول وغيرها وانما نفي كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه
اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول
ومن ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما الا بصلة اوبيانه والمراد بالصلة
معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة
مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه فمعرفتها موقوفة
على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على
ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعايد فانه لو

وان اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لا فائدة في
مثل اذ وحيث وليس لها صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يكفي
ان نعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال
الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا معها الجملة مشتملة
على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي
ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحي
تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما
كانت الصلة بمعنييها اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او غير
خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان يكون
ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره و
الواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله وصلته اي صلة
ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسم الفاعل
والمفعول والعايد فيها ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف
واللام اسم فاعل ومفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية
فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه
جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث
واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال
الرفع والياء في حالتي النصب والجر والالى على وزن العلى لجمع المذكر
والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كالاتين لجمع المذكر

والالائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي
بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف
لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي
لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة
على التاء وفي اللواتي بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما
لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء
وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب
ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب
ايتهم في الدار اي اضرب التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة
الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي
قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها
والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت
اي ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او
التي او المثنى او المجموع والعايد المفعول اي العايد الذي
لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع
لانه فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط
الرزق لمن يشاء ويقدر له اي لمن يشاء ذا اعلم ان النحاة وضعوا
بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم

ضرب المتعلم فيما تعلمه من هذا الفن من المسائل وذكره بابا فانهم
اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي
بعد بيانهم طريق الاخبار لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق
النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع
فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اردت
ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف واللام
فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر به لا مخبر عنها صدرتها
اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت
موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني
في موضع الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته
اي المخبر عنه من الضمير خبرا نصب على الحال ومعنى اخرته يعني جعلته خبرا
متأخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا جعلت كلمة الذي
او نحوها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في
هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محل الذي كان له في الجملة الاولى
وهو محل المفعول له ضربت ضمير الذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا
وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي
الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول
منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل او المفعول ويكون
ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول

المفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ
غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل
ولا مفعول فلا يخبر بالالف واللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط
ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول
معناه كالسين وسوف وحرفي النفي والاستفهام فلا يخبر
باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم
يكون قائما فيفوت معنى السين فاذا تعذر امر منها اي من الامور
الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم
وتأخير الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمة اي ومن اجل انه اذا تعذر
امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان لانه
يكون ضمير الشان مخبرا عنها لامتناع تصدير الجملة بالذي وتأخير المخبر عنه
خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة
وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل
ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه
وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عنهما فيقال الذي
ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز
في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار
بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق
القصار عملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب

في قولك هو زيد قايم
فلا يقال الذي هو
زيد قايم متواصيد

في نحو جاءني زيد الظريف لامتناع
جعل الضمير مكانه لامتناع
وصف الضمير فلا يقال في جاءني
زيد الظريف الذي جاءني هو
الظريف زيد متواصيد

ولا يقال ضربت زيدا
زيد ولا يقال
العاقل بل يقال الذي ضربته
زيد عاقل

فلا يقال الذي عجبت منه
دق القصار

لم يخبر الذي هو نحو القضاء بعدها في الخبر لكنه يخبر بل
الضمير الذي جعل عوضه القضاء خاليا في الخبر بخلاف الذي
عجبت من دق القصار الثوب كذلك لا يمتنع يخبر بالحال لأن الحال
يجب أن يكون نكرة فلا يجيئ أن يقع المضمر الذي هو معرفة في موضعه
بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيره أي الغير كونه الآن
لامتناع التصدير الذي لا يستلزم ذلك عود الضمير إلى الاسم الذي في
ذلك الغير للضمير كذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه أي على الضمير
المستحق لغيره نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الإخبار
عن غلامه بأن يقال الذي زيد ضربته غلامه لأنك إن جعلت
الضمير عائدا إلى الموصول بقي المبتدأ وإن جعلته عائدا إلى المبتدأ
بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية
فإنها إما كافة نحو إنما زيد قائم وإما نافية نحو ما ضربت زيدا وإما
زيد فإنها حرف موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما
عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع أصنع وموصوفة إما
بمفرد نحو مررت بما معجب لك أي بشيء معجب لك وإما بجملة نحو ربما
تكره النفوس من الأمر له فرجة كحل العقال أي رب شيء تكرهه
النفوس وتامة بمعنى الشيء منكر عند أبي علي والشيء المعرف
عند سيبويه نحو قوله تعالى إن تبدوا الصدقات فنعما هي أي نعم شيئا
أو نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما أي ضربا أي ضرب

أي ضربا كاملا ومن كذلك أي يكون موصولة نحو أكرمت من جاءك
واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب
أضرب وموصوفة إما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا
حب النبي محمد إيانا أي شخص غيرنا أو بجملة نحو من جاءك
قد أكرمته إلا في التامة والصفة فإن كلمة من لا يجيء تامة ولا صفة
وأي للمذكر وأية للمؤنث كمن في ثبوت الأمور الأربعة واستعماله في
التامة والصفة فأي الموصولة نحو اضرب أيهم لقيت والاستفهامية
نحو أيهم أخوك لقيت وشرطية نحو أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى
والموصوفة نحو يا أيها الرجل قيل أي يقع صفة اتفاقا فلم جعلها
المصنف كمن التي لا يقع صفة أصلا وأجيب بأن أيا الواقعة
صفة هي في الأصل استفهامية لأن معنى مررت برجل أي رجل عظيم
يسأل عن حاله لا يعرفه كل أحد نقلت عن الاستفهامية إلى الصفة
وهي أي كل من أي وأية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها
في الإعراب غيرها من الموصولات إلا على الاختلاف في اللذان واللتان
وذوا الطائية وإنما أعربت لأنه التزم فيها الإضافة إلى المفرد
التي هي من خواص الاسم المتمكن فظاهر حيث وإذ وإذا إلا أيا إذا
كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى لننزعن من كل
شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا فيمن قرأها بالضم أي أيهم هو أشد وإنما
بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكيد شبه الحرف

من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها
بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما بينها
وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل
كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادي
ان كل ما يقع منادى مفرد معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا
فلا حاجة الى ذكرها ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما
ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير
اي شيء الذي صنعت اي صنعته فالمبتدأ وما بعده خبره او
بالعكس وج جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف
كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه
اي شيء وهنا عبارتان احديهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء
والثانية ان معناه اي شيء وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما
واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل
منهما معنى بالاستقلال ليكون كلمة وذا زائدة فالمفهوم من مجموعها
اي شيء وج جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول الفعل محذوف
كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما
جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي
الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبر المطابقة

لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان
اي اسم كان بمعنى الامر والماضي اللذين هما من اقسام المبني
فعلة بنائها كونها مشابهة للمبني الاصل فان قيل اف بمعنى
اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد بهما تضجرت وتوجعت عبر عنه
بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب بما يعبر عنه بالمضارع
الى مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات
ذلك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم
اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء
الافعال بمعنى الامر والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات
واشباهها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي
وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها
فانها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا
لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم
للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل
لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر باله
لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى
الامر والماضي ولم يقل ما كان معناه الامر والماضي والمتبادر
ان يكون هذا بحسب الوضع ظاهر ومثل الصفات اسمى نقضا على
التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر مشتق

من الثلاثي المجرد وقياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه
وهو مطرد في الثلاثي والمبرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم
واقعد فلهذا تأول سيبويه باطراد وبالاطراد بالكثرة فكانه
قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لا ياتي الا نادرا
وفعال حال كونه مصدرا مونثة كفجار بمعنى الفجرة والفجور قال
الشارح الرضي هو علم قيل مصدر معرف مونث ولم يقم لي الى
الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة للمونث
مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين
الاخيرين مبني لمشابهته اي لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا
اما وزنه فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر
معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وبني الصيغة للمبالغة في الامر
كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الرضي والذي ادى الى
كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم
عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي
ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية
واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبيان وجهها في كلام
طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان
اي لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما
قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه

للمعاني لا للاعيان وقوله مونثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه
لم يقع الا كذلك كقطام علما للمونث وغلاب كذلك مبني في
استعمال اهل الحجاز لمشابهته لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا
ومعرب في استعمال بني تميم الا ما اي الا فعال علما للاعيان يكون
في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين
في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يعربون
الكل نحو حضار علما لكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستعلي
لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيها البناء لانه اخف اذ سلوك
طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان
الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر
ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت
اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل مه
وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كان عليه
حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال
وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول
المتندم او المتعجب وي ووي لا يقدر الا يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها
ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان لا يصدر من نفسه
ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا الى الاصوات المشابه
صوت الغراب من نفسك فهذا لا يقدر الا يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به

لاجل حيوان اما للزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة
البعير وح ايضا لا يقدر ان يحكم عليها به ومن الاقسام كلها مبنيات
لانتفاء التركيب فيها او التلفظ بها على سبيل الحكاية كما
اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق
صوت الغراب فهي في هذه الحال ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات
بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية
على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار
ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء
لاجرائهم اياها مجرى الاسماء واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب
فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل
اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على لسان
الانسان تشبيها بصوت يحكي كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات
الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني به مثلا اي لاجل اناختها او
زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المنادى به غير البهائم
ذات القوائم الاربع فلا يتناوله هو للطيور بل لبعض افراد الانسان
ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل
يتناول التعريف كليهما فالاول كغاق اذا صوت به الانسان
تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة
البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء

للطيور

ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان من هذا القسم ما لا يصح
تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم
كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات
اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب
كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما
كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب
وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير
منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث
اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل
عبد الله وتأبط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل
العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع
انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف
وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط
القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر
هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر
الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر
الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي تكون
بين الفعل والمفعول بخلاف خمسة عشر فان هيئة تركيب احد
جزئيه مع الآخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد جزئي

مطلب المركبات

جعل مع الآخر لا يدل عليهما من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا
وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا حرف عطف وغيره بنيا اي
الجزآن الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب
والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة
حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها
يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر واخوات كل من
خمسة عشر وحادي عشر انما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت
في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة
الفاعل المشتق منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن
الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل
اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه بعده كالسابق على المشتق فان الثالث مثلا
واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذ
هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان يأخذوا
مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة
فاعل لا يسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في
اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة للالتباس واختاروا الاول
ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن
حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر شرط وقوعه بعد

والا يتيسر

العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه مأخوذ من
احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر
اذ لا معنى له وعلى هذا القياس لحادي وعشر ولا فرق بينهما الا بذكر
الواو وحذفه الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى
الثاني المتضمن حرف العطف ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط
النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع
صرفه وان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط
المانع من الاعراب وبني على الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني
مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان
اخريان احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني
ومنع صرف المضاف اليه واخرهما اعراب الجزئين واضافة الاول
الى الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة

الكنايات

وفي الاصطلاح لفظ يعبر به عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه
لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني
فلان وانت تريد زيدا والمراد هاهنا ما يكنى به لا المعنى المصدري
ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكأنهم اصطلحوا
في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذا لم ينقل
بعض الكنايات كما قال البعض الظروف ويتعذر تعريفها الا بالتصريح به
مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض

المبنيين فقال الكنايات كم وكذا وبناؤ هالكونهما موضوعة وضع الحرف
او لكون الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف دخل الخبرية عليها
وكذا وبناؤها لان ثاني الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها
كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا
على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد وكذا الكناية عنه وجاء
كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت
او غيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية للحديث والجملة
وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي
لا يستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما
عنها رجح البناء الذي هو الاصل فيه الكلم قبل التركيب ومن الكناية
كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في
الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع
كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون
ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا تكتب بعد الياء نون
مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فرعيته في البناء منحطة عن
اخواتها فلذلك لم يذكره المص معها فكم الاستفهامية المتضمنة
معنى الاستفهام مميزها اي الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه
منصوب على التميز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو
من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل كذلك لانه

لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة
مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول
مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء بالمفرد لان العدد الكثير
مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما يبنى عن
كثرة مميزها ولما كان هذا اللبس مثلا في التصريح بها جعل جمعية
مميزه كالتصريح بمعنى التصريح بها ويدخل من فيهما اي في مميزي
كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية
اهلكناها وذلك لموافقة جر التميز المضاف اليه كم واما مميز كم
الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل
على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوزه الزمخشري ان
يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من آية بينة استفهامية
كانت او خبرية ولهما اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام
لان الاستفهامية متضمنة معنى الاستفهام وهو يقتضي صدر
الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية
ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه
عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق بتانيث
الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا جزئي النوعين وهما
كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية

والخبرية يكون بعده فعل أو شبهه لفظاً أو تقديراً غير مشتغل عنه
بضميره أو متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوباً
معمولاً على حسبه أي على حسب عمل هذا الفعل فيه فلا يكون إلا
بحسب المميز وذلك أنك تقول كم رجلاً ضربت وكم يوماً سرت على
الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه
وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لأحد المنصوبات إنما هو بحسب المميز
فالاستفهامية نحو كم رجلاً ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت
في المفعول المطلق وكم يوماً سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام
ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وإنما جعلنا الفعل وشبهه
أعم من أن يكون ملفوظاً ومقدراً ليدخل في قاعدة النصب
مثل قولك كم رجلاً ضربته إذا جعلته من قبيل الإضمار على شريطة التفسير
وقدرت بعده فعلاً غير مشتغل عنه أي كم رجلاً ضربت ضربته فهو
من حيث أن بعده فعلاً مقدراً غير مشتغل عنه داخل في قاعدة
النصب وإن لم يجعل من قبيله ولم يقدر بعده فعل غير مشتغل
فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله أي
كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهماً
اشتريت أو بكم رجل مررت أو مضاف نحو غلام كم رجلاً ضربت
وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر أو الإضافة وإنما جاز
تقدم حرف الجر أو المضاف عليهما مع أن لهما صدر الكلام لأن تأخر

تأخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديمه عليهما على أن
يجعل الجار والمضاف كأن أحدهما مع المجرور ككلمة واحدة فصدارته
للصدر [illegible] وإلا أي وإن لم يكن بعده لا لفظاً ولا تقديراً فعل أو شبه
فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر أو مضاف فكان مجرداً عن
العوامل اللفظية فمرفوع أي فهو مرفوع مبتدأ إن لم يكن ظرفاً نحو
كم أبوك فهذا مبتدأ عند سيبويه فإنه يجوز عنده الإخبار بمعرفة عن
نكرة متضمنة استفهاماً وأما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم لكونه
نكرة وما بعده معرفة وخبر إن كان ظرفاً نحو كم يوماً سفرك فكم ههنا
منصوب المحل أولاً داخل تحت قاعدة النصب باعتبار إعمال الكائن
فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانياً بالقيام مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ
وكذلك أي مثل كم في تأتي الوجوه الأربعة الإعرابية أسماء الاستفهام
والشرط بمعنى أنه تتأتى تلك الوجوه في جميع هذه الأسماء لا
في كل واحد منها وهي من وما وأي وأنى ومتى مشتركة بين
الاستفهام والشرط وإذا مختصة بالشرط وكيف وأيان مختصتان
بالاستفهام فمن وما إذا كانتا استفهاميتين تتأتى فيهما الوجوه
الثلاثة الأول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت
ومن ضربته وما صنعته ولا يتأتى الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما وإذا
كانتا شرطيتين فكذلك تتأتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة نحو من
تضرب أضرب وما تصنع أصنع وبمن تمرر أمرر وغلام من تضرب

اضرب ومن يأتيني فهو كريم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه
عند الله ولا يتأتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه
لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية
من نحو متى واين وايان وانى وكيف واذا ان لم يجر بجار
نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية ذكر بعضهم ان
اذا يخرج عن الظرفية ويقع اسما مجازا نحو ايقوم زيد اذ يقعد عمرو
اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء .
وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر بهذا على شاهد من كلام العرب
وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية
اذا كان خبر مبتدا مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كان
عهدك به واما اي فانه يأتي فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع
في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي
وقت مجيئك اي وقت كان مجيئك فاي وقت على تقدير
انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم
ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة
يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة
اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة اي ما
هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان تعتبر
الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية

على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار بقوله فيما سبق منصوبا معمولا
على حسبهما الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا البيت بما سبق
من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في تمييزها اعني عمة فاحدها
الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب
على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى
ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور
فيما سبق فكان الاليق تأخير هذا اعني قوله وقد يحذف في مثل
كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت
للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت على عشاري .
الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل فيكون منقلبة الكف
او القدم يعني انها لكثرة الخدمة صارت كذلك وهذا خلقة
لها تشبيها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى
ثقلت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها تخدمني
على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة [illegible]
وهي تبلغ في اللؤم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي
الناقة التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها [illegible]
من الحلب ولا تطيع بسهولة ويحتاج حلبها الى زيادة مشقة وفي
ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه ابيه وامه فاما
الاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية

علاوة عمّاته وخالاته فسئال عنه وكونها خبرية على تقدير الجر
على سبيل التحقيق اي كثير عمّاتك وخالاتك حلبت على
عشاري واذا حذف المميز اي كم مرّة او كم حلبة على التهكم
او كم مرّة او حلبة على التكثير فارتفاع عمّة على الابتداء وصحة
توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت
او خبرية على تقدير ارتفاع عمّة في موضع نصب لان الفعل الواقع
بعدها مسلّط تسلّط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمّة رفعت
خالة وفدعاء واذا انصبت نصبتهما واذا خفضت خفضتهما
وذلك اوضح **وقد يحذف** مميز كم استفهامية كانت او خبرية
في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة
دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية او اخبر عن كثرة
فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهم او دنانير
او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم
او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك
خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر
ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك
اي كم مرة ضربت او كم ضربة ضربت او الى ضرباتك اي كم ضربة او ضربة
فكم في هذا المثال انما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق
بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فقط واما اذا كان

اذا كان للعدد فالمحفوظة في الظرفية اولا الزمان الآلي طلب
الا الفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الآلي
على لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا
او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية
الظروف اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنه
تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اي
من تلك الظروف ما اي ظرف **قطع عن الاضافة** بحذف
المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب
مع التنوين نحو ربت بعد كان هو خيرا من قبل وسميت الظروف
المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت
ما اضيفت هي اليه فلما حذف صارت غايات ينتهي بها الكلام
وانما بنيت لتضمنه معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف
في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان
كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف للسموع قطعها عن
الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا
يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان
يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال
فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف وبين ما بني منها
المقطوعة

مطلب ظروف

عنها

وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى
كنت قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي والاول هو
الحق واجريا مجراه اي مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة
لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم ولا
لم يكونا من الظروف لشبههما بالغايات لشدة الابهام
الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس
نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما
وكذلك اجري مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في
كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها
اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد
يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية
في الاكثر اي اكثر الاستعمال وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا
فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي
اما ترى مكان سهيل طالعا نجما يضيئ كالشهاب
ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة
الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي
تضمنته الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافا الى الجملة فانها
كلا مضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيف اليه فبنيت
على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم لزوال

لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على
بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف
المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا
في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان
المستقبل وان كان داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها
ان يكون للزمان من ازمنة مختص من بينها بوقوع حدث فيه المستقبل صح
مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الغالب
الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس
كورت ولهذا كثر في كتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب
بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى
اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى
اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ربط
مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى
لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا
بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه
الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد تكون
اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاه الامر
مفاجاة من قولهم فجئه فجاءة بالضم والمعنى اذا لقيته
وانت لا تشعر به فيلزم المبتداء بعدها [illegible]

وبين اذا شرطية والمراد بلزوم غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما
سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على
شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر
او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذا معنى المفاجاة
وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه
من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع
سببية عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها
للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجأت وقال المعنى خرجت
ففاجأت زمان وقوف السبع كما ذهب اليه الزجاج ان اذا
ظرف زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها
ظرف مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول به
لفاجأت لا مفعول فيه والا لم يبق اذا ظرفية بل [illegible]
بل مفعول به محذوف اي فاجأت في زمان وقوف السبع او مكانه
اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر
البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد
اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة ومنها اي
من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في
حيث ويكون وضعها وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل
كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها

اي وقت احمرار البسر

بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط
المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم
واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم
ولقلة مجيئها لم يذكره المصنف ومنها اين وانى فهما للمكان
استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما
لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن
وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف
وانى القتال بمعنى متى القتال ومنها متى للزمان فيهما اي
في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها
ايان للزمان استفهاما مثل ايان يوم الدين والفرق بينهما
ان ايان يختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان
يوم قيام زيد وايان قدوم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما
والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها
كيف الكائن للحال استفهاما اي حال شيء وصفته والمراد
بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهمه بعضهم قال
صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناها السؤال
عن الحال بقولك كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل للشرط
معنا على ضعف عند البصريين نحو كيف تجلس اجلس اي على
اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف

نحو جلس جلس فلان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية وان
كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية
اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اي ومن
الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين
ويكونان تامة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل
المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ ومنذ يوم الجمعة اي اول زمان
عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ
المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم
او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما اي اول
مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان الفردا
واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون جزءا
واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول
المدة يكونان في حكم المفرد والمعرفة حقيقة كالمثال المتقدم
او حكما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود
من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل
الوقت المجهول اول مدة الفعل لان اولية وقت ما للزمان
مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة
اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود
اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اي

اي بعد المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رأيته
مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان
لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو خرجت مذ
ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او أنّ اي ما
كانت على وزن المصدر مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت
مذ انك ذاهب وما خرجت مذ ان ذهبت والجملة الاسمية
نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر
بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حملهما
عليها فكان التقدير في خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك
وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ
اسمين مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تأويل الاضافة لانهما
انما بمعنى اول المدة او الجميع وخبره ما بعده اي خبر كل منهما يقع
بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعده
ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان
نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا
مبتدأ وخبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما
من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء
الزمان لا انهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي ومن
الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام

وضمّ الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون
الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون
ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام
وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم
الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه
وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده
وما في خزاينه وان كان غايبا عنه ولا يقال المال لدى زيد
او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان تجر بها على الاضافة
نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغة العرب بلدن
خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين
في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها وينصب ويكون
غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط مفتوح
القاف مضموم الطاء المشددة وهو اشهر لغاته وقد يخفف
الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة
او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم
فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي
المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي
جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعه
وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها وقيل حمل

حمل على اختها ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء
فتح الضاد وكسرها للمستقبل المنفي اي لاجل الفعل
المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء
ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض
وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد
بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر
الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر
والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة
يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة
على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم و
قوله تعالى من خزي يومئذ لمن قراه بالفتح ويجوز اعرابها
لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى
المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز
البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان
مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل
ان يقوم او مثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة
نحو اذا وحيث ولهذه المشابهة ذكرها في بحث الظروف
ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة
والنكرة اي هذا الباب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم

المعرفة والنكرة

وضعا
المعرفة ما اي اسم وضع جزئي او كلي لشيء معين بعينه اي
بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء
المقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة
واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية
فهو النكرة وقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة و
قوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء
واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب الرتبة فالاول
المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة لا
باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد
من حيث انه يحكي عن نفسه وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ
انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد
ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فيتعقل ذلك
الآلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي
مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصورت ذات
زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
او الجنسية كما اذا تصورت مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس
ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة
فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا الجنس بخلاف ما اذا
وضع الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر

عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة
والثالث المبهمات يعني الاشارة والموصولات وانما سميت
مبهمة لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من
غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص
فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من
حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع
مثلا اذا تعقل معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ
بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما
لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد
والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد
لا المفهوم المشترك بينهما والرابع والخامس المعرف باللام
العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله
اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة تحسينا للفظ
والميم فيه ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام
ولا يعد ما دخله قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء
نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة
ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل
يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الانواع
الخمس المذكورة وانما يستلزم صحة الاضافة الى احدها

جعلتهما بالنسبة الى كل واحد منهما يرد واعتمادا لانحصار الانواع
الى الاربع الاول فان المثال الذي للمضاف الى الاولى
كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف
الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب
ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات
او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف
اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبيه فهو مستثنى من هذا
الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى
مفعول مطلق بحذف المضاف واحترز به عن المضاف الى احد
من الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا وقد سبق
تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر
والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف حتى
العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية
لانه ان صدر بالاب والام او الابن او البنت فهو كنية
والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم
ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات
والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال
فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث
اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من الواضع

من الواضع فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك
غير متناول غيره اي كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه
غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف
كلها وقوله بوضع واحد اي تناولا بوضع واحد لئلا يخرج
الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف
في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها
فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف
يعني اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر
المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق
فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس المتكلم
بآخر واذا قلت انت جاز ان يلتبس مخاطب بآخر فيتوهم انه الخطاب
له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر
الغائب لم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون
منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان
سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها
فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت
التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه
وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه
اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا

باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك
فقوله وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه
خرجت المعرفة اسماء العدد وانما افردها بالذكر لان لها
احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت
لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الافراد او مجتمعة
فالاشياء هي المعدودات وآحادها كل واحد منها وكمية الآحاد
ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من
تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات
بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد
فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة
فاذا سئل عن معدود معدود منها بكم هو يجاب بالواحد
والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة منكررة مرة
واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين
وهكذا الى ما لا نهاية لها وظهر من هذا التفسير ان لفظ الواحد
والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد
في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما
كان المتبادر من ظاهر العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع
من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وفرس
وذراعين ومرة ومرتين حيث لا يفهم منه الواحد والاثنينية

والاثنينية فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي تتفرع
منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان
او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين
او بالجمع كمآت والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كثلثمائة
او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين
اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد
مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في
المفرد المذكر وتثنية وواحدة واثنتان وثنتان في المفرد
المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة
بالتاء الجماعة المذكر اعتبار التانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة
رجال وثلث الى عشر بدونها للمؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث
نحو ثلث امرأة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر
اسبق وتقول اذا جاوزت عشرة احد عشر اثنا عشر في المذكر
نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث
نحو احدى عشرة امرأة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث
المؤنث وغير الواحد والواحدة الى احد واحدى للتخفيف
وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث
عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء
للجزء الاول منهما على ما كان قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر

كراهة اجتماع التأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة
بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التأنيث فيهما من
جنسين واما تذكير الثاني نحو احد عشر واثني عشر فمحمول على التذكير
في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة ولذا اعطينا من
جنس آخر من تأنيث الكلمة فلم تتمحض للتأنيث ولهذا اعطينا عليه
بانه جنس آخر من التأنيث وفي اثنتان وان كانت للتأنيث
الا انها حملت على ثنتان واما تأنيث الجزء الثاني في المؤنث
لانه لما وجب تذكيره للمذكر لما عرفت وجب تأنيثه للمؤنث لانتفاء
المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين
عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات
مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة والحجاز تسكن
يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح
وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف
على عشرين المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون
وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق
وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود
الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث
ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف
والمعطوف عليه في حكم التركيب لم يمكن استعمالها بالعطف

بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يوجد فيها وفي ثمانية
العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بما عطف
اي عطف تلك العقود على الزائد عليها كما بيناه ذلك الزائد
بلفظ ما تقدم من اسماء العدد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان
وعشرون في المذكر واثنتان وثنتان وعشرون في المؤنث
وثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى
تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة
وتسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية
فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على
مائة والف مما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزائد عليها او عطفها
على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء
الاعداد من غير تبديل وتغيير فتقول مائة وواحد او واحد ومائة
واثنان واثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة
واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا
او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا
واثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث
وعشرون امرأة وتسعة وتسعون رجلا وتسع وتسعون امرأة
وكذا الحال في تثنية المائة والالف ويجوز ان يعكس العطف
في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرناه وتقول في ثماني عشرة

او خمس نعجات في ثلث عشرة الى تسع عشرة

فتح الياء لبناء صدور الأعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز إسكانها
أي إسكان الياء لتثاقل المركب في التركيب كما في معدي كرب
وشذ حذفها أي حذف الياء بفتح النون لأنها إذا حذفت
فالوجه بقاء الكسر كما في ذلك جاء في القاضي إذا حذفت
للياء الآن الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فيدعي زيادة
استثقاله فجعل موضع الكسر فتحة قال الشارح الرضي ويجوز
كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح أولى ليوافق أخواته لأنها
مفتوحة الأواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال أسماء
العدد شرع في بيان حال مميزاتها وابتداء من الثلثة لأنه لا مميز
للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة إلى العشرة
والثلث مخفوض أي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال أو معنى
نحو ثلثة رهط أما كونه مخفوضا فلأنه لما كثر استعماله آثروا فيه
جر التمييز بالإضافة للتخفيف لأنها تسقط التنوين والنون
وأما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد إلا في ثلثمائة إلى تسعمائة
فإنه استثناء من قوله مجموع لأنهم لم يجمعوا مائة حين جعلوها مميزا
بها ثلثة وأخواته وكان قياسها أن يجمع ويقال مئات
أو مئين لأن المائة جميع أعدادها في صورة جمع المذكر السالم
وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يكون
إضافة العدد إلى الجمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين

فلم يبق إلا الإضافة لكنهم كرهوا أن يلي التمييز المجموع بالألف والتاء
بعدما تعود الجمع مفردا بعدما هو في صورة المجموع بالواو والنون
أعني عشرين إلى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه أخصر ومميز أحد عشر
إلى تسعة وتسعين بل إلى تسع وتسعين منصوب مفرد أما نصبه
في العقود فلتعذر الإضافة إذ لا يستقيم إبقاء النون معها
إذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها إذ ليست هي في الحقيقة
نون الجمع وأما في ما عداها فلأنهم كرهوا أن يجعلوا ثلثة أسماء
كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لأن المضاف إليه
فيه لما كان لا غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة
ثلثة أشياء شيئا واحدا وأما جوزوا ثلثمائة امرأة مع أن
فيها صيرورة ثلثة أشياء شيئا واحدا لاطراد بابه امرأة وأما
إفراده فلأنه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر إفراده لتكون
الفضلة قليلا ومميز مائة وألف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد
أي جمع الألف وأما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لأن استعمال
جمع مائة في الأعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات الاف رجل بخلاف
التثنية فإنه يقال مائتا رجل مثل ألفا رجل مخفوض مفرد لأنهما
ثبت مائة وألف من أصول الأعداد كالآحاد ناسب أن يكون
مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة من
الأعداد والمائة والألف في جانب الكثرة منها اختير في مميزهما الجمع

الموضوع للكثرة وفي مميزها المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل
واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظة
الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون
المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها
عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث
فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا
باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص
اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة واثنان واثنتان
وثنتان بمميز كما يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل
ولا اثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح
لان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد
والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون
تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته
على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز
مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من
صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس
والاثنينية فذكرهما استغناء عن المميز فان قلت بحث
ان مميز الواحد مستغنى عنه لكن لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم
اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال

كما يقال اثنى رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز ساير الاعداد
ينبغي ان تعتبر فيما لا يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو
الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد
ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي بجواهر حروفه المصوغة
بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعني التنوين
او علامة الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة
الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة
التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا لحوق
العلامة التي هي اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف
من اثنى رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اي لافادة
لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به
الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم
العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغنى في افادته عن ذكر
العدد على حدة وتقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد
من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك
المفرد عددا انقص او زيد عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله
الثاني مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصيير الواحد
اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره
بانضمامه اليه اثنين وانما ابتداء من الثاني اذ ليس قبل الواحد

عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدًا والثانية في المؤنث على
هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث
لا غير اي لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين
ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم
الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد
من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى
او الثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث كذلك من
غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا
يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها
وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية
عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع
عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد
سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث
فتقول في المذكر الثاني والثالث والرابع الى العاشر وفي المؤنث
الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب
من المركب مذكر والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث
الاسمين في المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر
الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه بخلاف
ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الحادي

الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثمه اي من
اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيير واعتبار حال اختلف
اضافتاهما اي اختلاف اضافتيهما قيل في الاول اي المفرد
من المتعدد المقول باعتبار تصيير ثالث اثنين بالاضافة
الى الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم
ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني
اي المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة
او خمسة بالاضافة الى عدده يساوي عدده او يكون فوقه
اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة
او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد بالاول من عاشر
الى العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة
ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول
الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر متأخرا بعشر درجات
بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة
لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت
قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير
من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني و
هكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول من
المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبني الجزآن

اي قيامه لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر
والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر
التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه
عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اي اسم
كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك
العلامة حقيقة كامراة وناقة وظلمة وغرفة او حكما كعقرب
اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا لا تظهر
التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا
اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كارض ونار ونعل وقدم
وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي ملتبس
بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا
تقديرا وعلامته اي علامة التانيث التاء والالف
حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء
وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها للتانيث
وليس في ذلك حجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث
مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما
اي اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامراة
في مقابلة رجل وناقة في مقابلة الجمل واللفظي بخلافه اي
ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من

من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث
في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه
كظلمة مثال التانيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث
اللفظي تقديرا لان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها
على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة
وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى
المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا ومظهرا او مضمرا فبالتاء
اي فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل
في اول الامر اصلا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه
لك الخيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت
في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذا مطلقا
فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف طلعت ... الشمس ع
فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا ولاستغنائه
عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس
فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى
المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر
غير الحقيقي بالخيار ولو كان مستثنى من هذه القاعدة لما
صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل
لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام في صورة الفصل

و حضر القاضی امراة جمع

ایضا لک الخیار فی الحاق التاء بالفعل و فی ترکه نحو حضرت
القاضی امراة و طلعت الیوم الشمس و طلع الیوم الشمس الا
اذا کان المؤنث الحقیقی منقولا عما یغلب فی اسماء الذکور کزید
اذا سمیت به امراة فانه مع الفصل یجب اثباتها نحو جاءت
الیوم زید لرفع الالتباس وحکم ظاهر الجمع لا ضمیره فان الحاق التاء
او ضمیر الجمع فیه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا غیر الجمع المذکر
السالم لانه لو کان جمع المذکر السالم لم یجز تانیثه فلا
یقال جاءت الزیدون و لا الزیدون جاءت مطلقا ای
سواء کان واحده مؤنثا نحو اذا جاءک المؤمنات او مذکرا
نحو جاءت الرجال حکم ظاهر غیر المؤنث الحقیقی فانت بالخیار
ان شئت الحقت التاء به وان شئت ترکتها نحو جاءت
الرجال و جاء الرجال و ضمیر جمع الذکور العاقلین من جموع
التکسیر غیر المذکر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضمیرهم
الواو لا غیر یقال الزیدون جاؤا و لا یقال جاءت فعلت
ای ضمیر فعلت و هو المستکن فیه المقرون بالتاء الساکنة
للتانیث بتاویل الجماعة نحو الرجال جاءت و فعلوا ای
ضمیر فعلوا یعنی الواو لکونها موضوعة لهذا النوع من الجمع و النساء
و الایام ای ضمیر النساء و ما یماثلها فی کونه جمع المؤنث و ان لم
یکن من العقلاء کالعیون و ضمیر الایام و ما یماثلها فی کونه جمع المذکر

غیر السالم فعلت و فعلن ای ضمیر فعلت مقرونا بتاء التانیث
بتاویل الجماعة و ضمیر فعلن ای بالنون اما فی جمع المؤنث فظاهر
لان هذه النون موضوعة له و اما فی جمع المذکر لغیر العاقل
کالایام فلانه لا اصل له فی التذکیر کرجال فیرا علی حقه فاجری
مجری المؤنث و فی الحواشی الهندیة موافقا للشرح الرضی ان النون
موضوعة لجمع غیر العقلاء کالواو وضعت لجمع العاقلین فاستعمالها
فی النساء للحمل علی جمع غیر العقلاء اذ الاناث لنقصان
عقولهن یجرین مجری غیر العقلاء المثنی ما لحق آخره ای آخر
مفرده بتقدیر المضاف او قدر بعد قوله و نون مکسورة
قولنا مع لواحقها و الا لا یصدق التعریف الا علی مثل مسلم
من مسلمان و مسلمین کما لا یخفی و لو اکتفی بظهور المراد کان یغنی
من هذه التکلفات الف حالة الرفع او یاء مفتوح ما قبلها
ای مفتوح حرف کان قبل الیاء حالتی النصب و الجر لیمتاز عن
صیغة الجمع و لم یعکس لکثرة التثنیة و خفة الفتحة و نون ما
عوضا عن الحرکة او التنوین مکسورة لئلا یتوالی الفتحات
فی صورة الرفع و هی فتحة ما قبل الالف التی فی حکم الفتحتین
و فتحة النون یدل ذلک الحوق او اللاحق و حده او مع الملحوق
و لا باس باشتماله علی لحوق النون و عدم دلالته لحوقها
علی ذلک لانه علی تقدیر تسلیمه اذا دل امران من امور ثلثة

على شيء صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه بالنيابة اي الكناية
ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اي مع
مفرده مثله في العدد يعني لو احدا حال كون ذلك المثل من جنسه
اي من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له
بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله المماثل في
الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله
ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد
والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا
يقال قرآن ويراد بها الطهر والحيض بل يراد بهما الطهران
او الحيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا مشكل
بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثني
الاب باعتبار معنيين هما الاب والام وكذلك ثني القمر باعتبار
معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام
مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يأول
الاسم بمعنى المسمى ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان فثني
باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال
في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل
في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء تسميته للطهر والحيض
فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليتأول بالمسمى فيحصل

يحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة
في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد الاشتراك
اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا
الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها
فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى
ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابي بكر يأول بالمسمى بعمر
ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال ان الاعلام لكثرة
استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها
بمجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا
البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما
كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد
مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لا
حكم ما وراءه لتعرف من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم
المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا
لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان
كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان
مجهول الاصل ولم يمل كألوان في المسمى بالى وهو ثلاثي والحال
ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من
الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا بالاصل

حقيقة او حكما وجمع الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه كما
اذا نقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة
كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل وغير مبدل او قد
اميل كمتيان في متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف
فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى او المصطفى او زائدة
كحبلى فبالياء اي بالالف مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء
حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والا الممدود
ان كانت همزة اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة
تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد
الراء لجيد القراءة او للمتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى
ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت
الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها
كان حمرا بالفين اوليهما للمد في الصوت والثانية للتانيث
فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت
واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف
فينبغي ان لا يقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب
الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل
اقتت واجوه اصلهما وقتت ووجوه وربما صحت فقيل حمراان
وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها

قلبها واوا والا اي وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث
بان تكون للالحاق كعلباء فان همزة للالحاق بقرطاس
او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلها
كساو وردای فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت
الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو
او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء
فتثبت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا
لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة
حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفة ان اللازم من
هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداءان بالهمزة
او رداوان بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء
فكان ينبغي ان يقول المص الا فوجهان بغير لام العهد ليكون
عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين
المذكورين كما هو المتبادر من الكلام لكنا تفحصنا كتب اللغات
كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم بانه المشهور
غيرما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة عن اصل ياء
وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء ويحذف نونه
اي نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون
لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها ولا اضافة

توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء التأنيث
التي قياسها ان لا تحذف من آخر المثنى كشجرتان وتمرتان
في خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما
على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيتين
والاليتين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع
بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التأنيث لا تقع في حشوه
وقيل خصي وألي مستعملان وحمل التثنية في خصية وألية
وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة
مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار
بخلاف حذف تاء التأنيث اذ ليس لها قاعدة بل وقعت على
خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي
المجموع ما دل اي اسم دل على جملة آحاد مقصودة اي متعلق
بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده اي بحروف هي
مادة مفرده الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك
الآحاد حال كون تلك الآحاد الحروف ملتبسة بتغير ما بحسب
الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات
حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفرده اما متعلق بقوله
مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير
ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمع السلامة

جمع السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا
الالف والتاء فتغيرت الكلمة بنوع الزيادة الى صيغة اخرى وبقوله
ما دل على آحاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان
لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط
ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف
مفرده خرجت اسماء الاجناس فانه اذا قصد بها نفس الجنس لا افراده
فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف
مفرده وكذلك بقوله بحروف مفرده خرج اسماء الجموع والعدد
نحو تمر الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع
ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة
فقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم
الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل
الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال
لا بحسب الوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا
وانما قال على الاصح فهو قول سيبويه لان الاخفش قال
جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب
جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة
واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس
بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما لفظ الجمع والواحد فيه متحد بالصيغة

جمع لصدق الحد عليه فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون
بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا
ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي المجموع نوعان
صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة
يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده
واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها
في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على
سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة وثقل الواو
والضمة ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او الملحوق على
ان معه اي مع مفرده الواحد من جنس معناه اكثر منه ولم
يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل
يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد
قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض
كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان
آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض
قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله
قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا
القياس حالتي النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين

قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت
لالتقاء الساكنين وان كان آخره اي آخر الاسم الذي اريد
جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين
وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه
مفتوحا ولم يتغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون حالة
الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر فاصلهما مصطفيون
ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت
الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط اسم اريد جمعيته جمع
الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان اي ذلك الاسم
اسما اي اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فمذكر علم يعقل فكونه
مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط
ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر
العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان
فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج للفرس
لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة
او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون
خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا الحقوق بسكون
اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى
اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم

علم التأنيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من جمعه بالواو والنون
لان الممدودة تقلب واوا فتمحي صورة علامة التأنيث و
والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه
اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة
من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول مذكر يعقل اي له شرطا
فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط الثاني ان لا يكون
ذلك الاسم كائنا من صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير مستو في صيغة
الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر
على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء
للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى
الصفة في افعل التفضيل كامل للدلالة على الزيادة والشرط
الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستو في
تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث
على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون
للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان
فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه
بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور
مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة بتأويل الوصف
مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة

وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف
والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان
يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان لا يجمع جمعا يستويان
فيه مثل جرحى وصبر او الشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور
مذكرا ملتبسا بتاء التأنيث مثل علامة كراهة اجتماع
صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث ولو حذفت التاء لزم اللبس
ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية
وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح
الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذ
لانتفاء التذكر والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج
صاحب الكتاب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجها
من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ
منها ارضين وامثاله اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه
المؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ما جمع اي جمع لحق آخره اي
آخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان
كان مفرده صفة وله اي لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره
اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع
على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون
فان لا يكون اي فشرط صحة جمعه ان لا يكون مجردا عن تاء

منها ان يقال ارضة ولكنهم لم يقولوا ارضات بفتح الراء وارضون بفتحها [illegible]

[illegible]

التانيث كحايض لانه يقال في جمع حائضة حائضات فلو قيل
في جمع حايض ايضا حائضات لزم الالتباس وان عطف
على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المونث صفة بل كان
اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات
وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضى ان هذا
الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المونثة بتاء مقدرة
كقدر وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي
لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات
والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي
ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اى جمع بناء
واحده من حيث نفسه او من الامور الداخلة فيه كما هو المتبادر
فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف
الخارجة الزائدة وايضا المتبادر من تغيره يكون لحصول
الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد
فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف
الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد
ومن حيث الامور الخارجة الزائدة كما دل عليه ما الابهامية
المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير كائنا
حقيقيا كرجال والمراس او اعتبار يا كفلك كما مر وجمع القلة

جمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اى جمع
يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون
على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي
وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع
الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مونثا كمسلمات وفي شرح الرضى ان
الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة
والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان
والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له
وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء
مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يستعمل يعني الحدث
معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر
كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل
ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه وعدده
مثل طبت طوبا وجلست جلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية
ومثل ويله وويحه مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا
وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي
المجرد سماعي اي سماعي مرتقى عدده الى نيف وثلثين كما بين
في الكتب الصرفية وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه
والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما تقول

كل كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه
على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج
استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر
بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب
زيد عمرا امس و حال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان
او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل
لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط
فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا
يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروطا بان لا يكون مفعولا
مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجئ حكمه ولا
يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشئ
مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا
يضمر اي معموله فيه او يكون الظرف مفعولا لم يسم فاعله لانه لو
اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع
التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل وهما كما لا
تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر
فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم
الاستتار على صيغ ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل

فانه اذا كان مفعولا مطلقا لم يعمل حينئذ عمل فعله
مطلقا نحو ... باعتبار قيد الاستتار

ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني
ضرب زيد لان النسبة الى الفاعل غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف
تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه حينئذ اقوى
مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس
وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او
ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد
وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر
ملتبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان
مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل
على المصدر المقدر به ولكن جوزوا ذلك على قلة فرقا بين شئ
وبين المقدر به قيل لم يات في القرآن شئ من المصادر المعرفة
باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء مع حرف الجر نحو
قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا
صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان
يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي
سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير
لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا وقعا
بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له

وننكر اله وهذا النحو جهاز اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة
وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله
للبدلية ففي قوله وجهان الوجهان وانما فصل بين قسمي المصدر
اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان
بعض احكام عمل المصدر ولان عمل المصدر في القسم الاول
اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على
سواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث
موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات صاحبها قائم
بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما يجعل
اعم وقد يذكر بلفظة من وكلمة قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني
بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة
الثلاثة قال الملي في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود
وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله
لمن قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام
به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها
على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل ايضا يخرج
بالذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر
من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لان يكون من
قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم

لمن قام به صح

فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له الاسم لا يقال
على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله
لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة
على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين الملي واسندوا اخراج
اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة
اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم
يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن لمعنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل
موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة وبحث فيه ان صيغة المبالغة
على هذا التقرير تخرج من التعريف لا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل
عليه حصرهم صيغ اسم الفاعل فيما حصروا وجعلوا احكام صيغ المبالغة
مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم
الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش وكل
وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة
فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة
المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن غيره اي ثلاثيا مزيدا فيه
او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم
اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء
كان حرف المضارعة مضمومة اولا ومع كسر ما قبل الآخر وان لم

بل لمن قام به الفعل مع

المضمونة هي

يكون فيها قبل آخر المضارع كسرة كما في يتفعّل ويتفاعل ويتفعلل نحو
متقبَّل فيها وضع الميم موضع حرف المضارعة ومستغفِر فيما
وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو لم تنقل مقام
مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا
مذكورا فكأنه يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر
ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما
يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا
الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان
كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله
يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه
وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال
والاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه ملتبسا بشرط اي
اي بشيء يشترط عمله من معنى هو زمان الحال والاستقبال
فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله للشبه
للمضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه
عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكونا
تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فانه
باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناه
ان يقدر المتكلم باسم الفاعل بمعنى الماضي كانه موجود في

في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن و
بشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به
وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه
جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه
وجاء القائم ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا
فرسه او الاعتماد على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ
الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان
لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاذا دخلا على شبه الفعل
نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان
فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالكلية
او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة
اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية
لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس
خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل
عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان
يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست الاضافة
معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك
الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر
الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غيره اضيف

اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم
الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهماً امس فدرهماً منصوب باعطي
المقدر فانه لما قيل زيد معطي عمرو وقيل ما اعطاه فيقال درهماً
اي اعطاه درهماً فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى
الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيداً امس
كما تقول مررت بالضارب ابوه زيداً الآن او غداً لانه فعل في
الحقيقة حيث عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال
اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى صيغة
اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه
كضرّاب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم
وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما
يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة
عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة
ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل
اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمراً الآن او غداً و
مررت بزيد الضراب عمراً الآن او غداً او امس وما فيه من
معنى المبالغة نائب مناب ما فات من المشابهة اللفظية
والمثنى من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذلك
المجموع منهما مصححاً او مكسراً مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان

اذا كان مفرداً في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفرد
من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع فتقول الزيدان
ضاربان والزيدون ضاربون عمراً الآن او غداً او الزيدان
الضاربان والزيدون الضاربون عمراً الآن او غداً او امس
ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع عمله في معموله بنصبه
على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافاً اليه فان حذفها واجب
ومع التعريف تخفيفاً مفعول له للحذف اي يجوز حذفها بوجود
هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ
المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير
مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان
اسم الفاعل مع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه
اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اي حدث موضوعاً لمن وقع
عليه اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه كمضروب موضوع
لذات ما وقع عليه الضرب واحترز بقوله من مقام ما مر
في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة
من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل
والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقاً سواء صيغ لتفضيل
الفاعل ولتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف
بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع

[illegible]

عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر اما لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب واشتراطه اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل في مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام عمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن قام اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة والثبوت اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له ككريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانها

بحسب اصل الوضع للحدوث وعرض لها الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل ولصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن وهي على حسب السماع اي كائنة على قدر بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وحقق مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمناسبتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم وتسمى كل قسم مسئلة لانه يسال عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او ملتبس باللام او مجرد عنهما اي عن اللام والاضافة فصح الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من

اي وصيغة الصفة المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل وكذا مخالفة ابنا على حسب السماع نحو حسن ... صعب [illegible]

١٥٥

الثلثة التي للمعول من حيث الاعراب في الاقسام صح

هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الحاصلة من قبل في الثلاثة الرفع في المعمول على الفاعلية اي فاعلية المعمول للصفة المشبهة والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعرفة وعلى التميز اي جعل معمول الصفة تميزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل على التميز في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي مفصل من الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجه بتنوين الصفة ورفع وجه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول او بحذف التنوين وجر وجه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجهه عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجه بادخال اللام على الصفة ورفع وجه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وجره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم

في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام والحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجهه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة عن اللام لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة

يعني لان امتناع الحسن وجهه متفق عليه بعدم افادة الاضافة التخفيف وهو عند الفراء بتخفيف بنا[ء] على ان تقدير الاضافة على اللام ...

هذا بصرة على قول الزجاج لانه الحسن وجهها مع انه لا يتحقق فيه عدم الامتناع بحق التخفيف ... وعدم ... الا ان يكون قبيل الحسن وجه ... عصام الدين

اي النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة
شبيه بعكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت
الصفة مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير
الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها
على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة
وجه الاستقباح انهم اذا ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف
فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على احد
التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يترخص لاعظمها مع امكانه
وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة
والذي اجازها بلا قبح النظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة
وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي
خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما
ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو
سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه
بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها
وحسن وجها وحسن وجه واما في المعمول مثل الحسن وجهه
وحسن وجهه برفعه فيهما وهو قسمان والمجموع تسعة احسن
لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما
كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والآخر في المعمول

في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان
حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه وغير احسن لاشتماله على
ضمير زايد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام
الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه
برفعه فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولمكان وجود
الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول [illegible]
يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة
بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها ح فاعلها فلو كان
فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة ح كالفعل
يعني ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي
وان لم يرفع معمول الصفة بها بل ينصب او يجر ففيها ضمير الموصوف
ليكون فاعلا لها فتؤنث اي الصفة بتانيث الموصوف
فتقول هند حسنة وجه وحسنة وجها وتثنى اي الصفة
اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنا
وجها واسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعديين اي اسم الفاعل
الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا
الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول احد
فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد
الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام

لم يقل تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية
معمولها وجمعه

وحسنا وجها وتجمع ايضا الصفة اذا
كان الموصوف جمعا مثل الزيدون
حسنوا وجه

الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما
ويضافان اليهما تقول زيد قايم الاب ومضروب الاب
برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما
اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا
مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطي اباه لم يعلم ان اباه في المثال
الاول مفعول الضارب اذ يحتمل نصبه تشبيها بالمفعول وفي
المثال الثاني انه مفعول ثان للمعطي ومفعوله الاول اقيم مقام
الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف
وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوبة تقول زيد تميمي الاب
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل المشتق اي اسم
اشتق من فعل اي حدث لموصوف قام به الفعل ووقع
عليه والتعميم لقصد شمول تسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل
وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء
في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة
بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك
الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله
لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف
ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره
يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم

التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وانما
كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير
واشر مخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان
على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من فعل ثلاثي
لا رباعي مجرد ولا مزيد فيه ليمكن البناء اي بناء افعل منه
منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة
على تمام حروفه متعذر لان وزن الصيغة لا تسع الزيادة على
ثلاثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم
انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان
هذه الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد
او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول ويكون من حروف
المزيد فيه اما من اصوله او من زوايده او ممتزجا منهما فلا
يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون
اي معنى ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما
اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق
اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس لان المراد ذو حمرة وعوار
او زيادة الحمرة او العوز وهذا التعليل انما يتم اذا ثبت
ان افعل الصفة مقدم بناء على افعل التفضيل وهو كذلك
لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل

على زيادة على زيادة الآخر في الصفة والاولى هو انه اتبع
الطبع فقال نحو زيد افضل الناس فان الافضل مشتق من ثلاثي
مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل في ما قصد غيره اي غير
الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره
يتوصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد
منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للالوان
وعمى مثال للعيب حيث قيدنا العيب بالظاهر لا يرد نحو اجهل
وابلد ولكن يرد انه يصح على هذا التقدير استعمال احمق على معنى
التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم
حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب ان المراد
بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة
من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية
طويلة فسئل عن ذلك فقال لا عرف بها نفسي ولا اضل
وتقلد الخرزات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت
انا فمن انا ففيه نهاية من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز
احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون [illegible]
اجهل وابلد لمن يكون اثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل
الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل ومع الشارح الرضي جعل احمق
من قبيل ابلد حيث قال ينبغي ان يقال من الالوان والعيوب

والعيوب الظاهرة فان الباطنة تبنى منها افعل التفضيل
نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اي القياس الواقع
في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل
منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصر على الاشرف
وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر
لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا
القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على
احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او من او اللام على
سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه
لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه
وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور
ظاهر لانه يشار باللام الى معين لتعين المفضل عليه مذكور
قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو
الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا
تكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما
مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو
او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين
منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من
لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر

تفعيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي ليست من بينهم بالاكثر
حتى ولا يجوز ظهور من الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل
الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثل ان
المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء او انه من مع مجرور
اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان
احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة
موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه اي على ما اضيف
اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل
الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع
افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول فيه ويشترط
في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم وداخلا فيهم
بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان
المقصود من استعماله بهذا المعنى تفضيل موصوفه على مشاركيه
في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه
في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته
لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد
زيادة مطلقة اي ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة
غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف
اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه

ا اسم التفضيل في جميع افراده لا على المضاف

وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن
مما لا تفضيل فيه فلا يشترط ما كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا
المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا عليه السلام
افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة
من جنسه ليس داخلا فيهم نحو قولك يوسف احسن اخوته فانه
يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة
نحو فلان اعلم بغداد اي هو اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد
لانها منشاؤه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي
اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من
اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه
مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيدان
او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل
الناس وهذا لانه شابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد
والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة
اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لمن هو اي
اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس الزيدون افضلوا
الناس وهند فضلى النساء والهندان فضليا نهما والهندات
فضليات نهن لمشابهته باللام في كونه معرفة واما
النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به

قوله ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل
المضاف اي المستعمل في المعنى الاول منظور
وحمل الاول على المعنى الاول واما الثانية
فيه حينئذ باباه قوله
والمعرفة باللام

زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة
اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع
وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل
عليه بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا
المؤنث المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتأنيث
المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية
لكونهما الفارقة بينه وبين باب احمر فكانتا تمام الكلمة ولا يعمل
اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء
وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر
ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما
خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا
بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فاعل فعل دال على الفعل الناصب
نحو قوله تعالى هو اعلم بمن ضل عن سبيله اي اعلم من كل احد
يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها
فيها بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل
نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى
الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان
ضعف العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل فهو لم يعمل عمل الفعل

الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه
كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا
يؤنث بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته
الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا بحسب المعنى في اللفظ
لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى
صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل
ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء
الذي اعتبر اولا على نفسه اي نفس ذلك المسبب باعتبار غيره
اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول
مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حالا
عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي نفيا مثل ما
رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فالرجل شيء
ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين
عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضلا
عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ صفة لشيء
وفي المعنى لمسبب ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل التقييد
تعلق بذلك الصاحب حتى ينتشر عمله فيه كالصفة المشبهة
لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده
سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل باعتبار

عمرا وانما اشترطنا ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من
وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل
قولك رأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان
بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا
وتارة بذاك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا
يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل من التغاير بحسب الذات بين
المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي
كما ستطلع فايدة وانما اشترطنا ان يكون اسم التفضيل منفيا
اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا
المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل
وحينئذ العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا
بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه
النفي الى القيد الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين
رجل زايدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل
معتبرا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة
يناسبها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد
الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى
حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن
الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن

الملحوظ مع

وبعض عبارة وانما قلنا
انه عند كونه منفيا يكون بمعنى
الفعل صح

الحسن وتوجه النفي الى احسن رجل معتبرا الى حسن زيد
اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب
المقام فرجع المعنى الى ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه
في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى
لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة
ايضا لان في الزايد على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان
يقصد به عرفا نفي المساوي مطلقا ولو في ضمن الزايد
فانتفى الزايد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل عين
كل رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان
قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز
عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل رأيت
رجلا افضل ابوه من زيد جايزا كما جاز في المثال المذكور
قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال
المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون
المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد
ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له
توقع ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه
من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات
فلا ضعف في معناه التفضيلي فلا توقع ان يعود حكمه بعد الزوال

وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية
والكحل بالابتداء فصلوا بين احسن ومعموله بما عمل فيه احسن
من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله
منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا من جهة
الحيثية فهو اجنبي له من تلك الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين
معمولاته من هذه الحيثية ولا تخرج عن هذه الاجنبية ما
عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدا والخبر اذ العامل
في الحقيقة حينئذ معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل
في الكحل عمل الفاعل فانه لم يبق اجنبيا حينئذ فانه من معمولاته من
حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل
لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم التفضيل
ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة
ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو الكحل في عين زيد
لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة
المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام
فيها ولما قرر مسئلة الكحل بتبيين شرايطها وما يعبر به عنها
على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد ان
ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها
بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب

التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به في اثبات
هذه المسئلة وتطبيق بعض هذه الصور عليه فقال
وكذلك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين
زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه
بعد ار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى
عن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير
فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير لا ان اصله من كحل عين زيد
والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من
قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ تعدد الكحل فلما قدمت
على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه
قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان الاصل ما رايت
عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما
عليه استغني عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا
مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد
او تقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن
فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل
في عين زيد احسن ليس في عين غيره وانما جازت هذه
الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء
لانه فرع الاولى لان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة

فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة
مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد الخ قولا
مماثلا لقول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون منبها
بما هو مبدأ المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان
كانت المماثلة الكاملة في ذكرها اذ هو في مقابلة قوله
واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار
في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه مررت على وادي
السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا
واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا
اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع
واستغني عن ذكره ثانيا الركب اسم جمع الركبان وهو
مخصوص براكبي الابل والتاية من ابى او ابى كالتحية
من حيي او حيي وهو المكث والتاني وساريا من السرى
وهو السير في الليل مفعولا ارى اما من رؤية البصر او من
رؤية القلب على الاول واديا مفعول له وكوادي السباع
حال منه وقدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي
السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم
ظرف للتشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى
اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق

متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل جملة اتوه
صفة له وتاية تمييز عن نسبة اقل الى ركب ومنصوب على
المصدرية اي اتيانا تاية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى
المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل ركب منهم
بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى مصدرية وساريا
اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي واديا
اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله ساريا
نقول مررت على وادي منسوب الى السباع لكثرتها فيها وبحال
اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا
يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع
ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت
الا وقت وقاية الله ركبا ساريا بالليل فيه عن الافات
والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا
اقل به ركب اتوه منه بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة
الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي
السباع ولما قسم الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم
من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك
القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة
الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه

فقال الفعل ما دلّ اي كلمة دلّت على معنى كاين في نفسه
اي نفس ما دلّ يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة
دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية
ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى
في نفسه استقلاله بالمفهومية فيرجع كون المعنى في نفسه كونه
في نفس الكلمة امرا واحدا وهو استقلاله لكن المطابق لما ذكر
في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دلّ كما لا يخفى اعلم ان الفعل يشتمل
على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها
الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة
الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا تستقل
بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف
ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعيّن ان يكون المراد به الحدث
فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل الاعم لكن لا يتحقق
الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس
مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة
في الفهم من لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم
عن حد الفعل وبقولنا وضعا يخرج اسماء الافعال لان جميعها
منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب الوضع

بالمفهومية ح

الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة
لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد
وان فرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص
الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال
او لتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا
في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على
الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول
الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام
الامر او للنهي عنه كلاء النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات
الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق
تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء
التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا تلحق الا بما له
فاعل والصفات استغنت عنها بالحوقها من التاء المتحركة
الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل
ساكنة حال عن تاء التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها
بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضماير
المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت
ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل
انما يكون للفعل وفروعه وحظ فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير

تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخفي الجار زبالمنع لان المسكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر

الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بلفظ امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت مبني على الفتح خبر مبتدا محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربت الى ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير بالمرفوع احترازا عن مثل ضربك فانه ايضا مبني على الفتح وانما قيد

وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي حال كونه متلبسا باحد حروف اتين في اوايله يعني الحروف التي جمعتها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اي لوقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اي تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم مختص باحد معانيه بواسطة القراين وانما عرف المضارع لمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب فكانها ماخوذان من انا ونحن

المتعددة

المعنى

والتاء للمخاطب واحداً كان او مثنى او مجموعاً مذكراً كان
او مؤنثا وللمؤنث الواحدة والمؤنثين غيبة اي حال
كون المؤنث والمؤنثين غائبتا او ذوي غيبة والياء للغائب
غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه
فقوله غيرهما اي غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية
من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت
بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب
حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة
في الرباعي اي فيما كان ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج
او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على
اربعة احرف مثل يخرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب
من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان
هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق
به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة
ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا
لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل
الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم
دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع
تقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث

المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب شارك
الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو
عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز
مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان
وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث نحو
يضربن وتضربن والمخاطبة المؤنث مثل تضربين فهذه اربع
صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في الموضعين
في الواحدة الغائبة المؤنثة والواحد المخاطب المذكر واضرب
في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال
الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة
لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب
ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع
وذلك في خمسة مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها
اي بحذف النون حالتي النصب والجزم فان النصب تابع
للجزم كما ان في الاسماء تابع للجر مثل يضربان ويضربون
وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى والمضارع
المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع
لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة
لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي وحذف

يحذف

اي حذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة
اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع
المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف
لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي يحذف
الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد
عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه حرفا
التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين
وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب
اي ضارب او مررت برجل يضرب ورايت رجلا يضرب وانما
ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي
اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين
واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم
كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي سيقوم وسوف يقوم
وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب
عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك
تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه
وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان
الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن
نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم

لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف
في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم
وانما عدل عن الاصل لما يجي في باب افعال المقاربة
وينتصب اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء
اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر
كأيش في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه
واذن قيل اصله اذ ان فخفف وقيل اصله اذا الظرفية
فنون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى
نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد
لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما
كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها على
الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد
الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك
وتشرب اللبن وبعد او بمعنى الى ان نحو لالزمنك او تعطيني
حقي فان الواو والفاء عاطفتان وواقعتان بعد الانشاء
وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من
عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى
في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك
وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك

وضرب اللابن معه فان ان التي ينتصب بها المضارع مثل اريد
ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا مثال
النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم
يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة
للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع
فلا يناسبه وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان
الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع
بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على
غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار
عدم التيقن يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في
ان التي بعدها الوجهان ولن مثل لن نبرح ومعناها اي
معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم
ان يكون في قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي
تناقض لان لن تقتضي التابيد وحتى ياذن الانتهاء
واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما
قبلها اي الا لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد
ما بعدها على قبلها لا ينتصب بها لضعفها لا يقدر ان
يعمل فيما اعتمد على قبلها فصار كانه سبقها حكما وكانها عطف
على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على قبلها

على قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا
لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فان
فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك
لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا اذ كان حالا كقولك لمن يحدثك
انا اذا اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت
اذن تدخل الجنة مثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله
اذن مبتداء وقوله اذا لم يعتمد ظرف لانتصاب الملحوظ معها
كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتداء فتمثيل
اذن بعد المثال على طريقة تمثيلات اخواته الا انه لما
كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيها
بين المبتداء والخبر واذا وقعت اي اذن بعد واو او فاء
فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف
لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف
وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت
كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما
بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وكي
التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع
مستقبلا بالنظر الي ما قبلها وان كان بالنظر الي زمان
المتكلم ماضيا او حالا او استقبالا لا بمعنى كي اي حال كون

حتى بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت
حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي ولاستقبال المضارع بالنظر
الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى
ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى ولاستقبال المضارع بالنظر
الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او
حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى
ولاستقبال ما بعدها فان اردت بالفعل الذي دخله حتى الحال
يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون هو زمان
التكلم بعينه وسيجيء مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما
تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع
حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول حيث
هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت هيئته وكان
ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته
ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن مع تقدير ان علم
الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف الابتداء
لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها
كلام مستأنف لا ان يقدر بعدها مبتدأ فيكون الفعل خبره
فيكون حتى داخلة على الاسم كما توهمه بعضهم فيرفع اي ما بعد حتى
لعدم الناصب والجازم ووجب السببية اي كون ما قبلها سببا

سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال
اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد
الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثمة
اي من اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال
حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى
الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى
ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل
كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع
ما بعدها عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى
وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها
لانه يكون ما بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها
سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام
فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال
وجاز في وقت حصول كان التامة مثل كان سيري حتى ادخلها
فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الآن ولا فساد فيه
وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام
محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب
متحقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة
لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في

القائمة كالمعطوف عليه في بعض النسخ هكذا وجاز في كان يسير
حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت
حصول كان التامة فعلى هذا قولهم انهم صار عطف على كان
يسير ولا فساد ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن
مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة
ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع هي لام تاكيد النفي بعد
النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن
ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا تقدر بعدها أن فان قيل
اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل
على حذف المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او
من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تأويل المصدر باسم الفاعل
اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
أن بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية
اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى
النصب للتنصيص على السببية حيث دل تغير اللفظ على تغير المعنى
فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان
يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد بتقدم
الانشاء او ما في معناه من النفي المسند عن جوابا عن توهم
كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني

زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو
لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني
ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني
فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي
هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تأتينا فتحدثنا
اي ليس منك اتيان فتحديث منا ويندرج فيه التحضيض
نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي
فعل فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت
لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة
الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب
على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي الا
يكون منك نزول فاصابة خير فنفي جملة هذا الموضع معنى السببية
مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تأويل مصدر
معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو سأترك
منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم
احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي
ينتصب بعدها المضارع بتقدير أن بعدها مشروط بشرطين
احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها بما بعدها والا فالواو
للجمع وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي مثل
دائما

الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وخلوها
اشتغل الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني
واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب
اللبن وعلى هذا القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها
بتقدير ان مشروطا بشرط معنى الى ان او الا ان الداخلين على ان
المقدرة بعدها الا ان ان ايضا داخل في مفهومها وانه لازم
من تقدير ان بعدها كما ذكرنا نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى
ان تعطيني حقي فسيبويه يقدر بالا بتقدير مضاف اي لالزمنك
الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر
مجرور بها والتي بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك حقي و
العاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف
العاطفة المذكورة اولا كثم واذا كانت منها في غير الشروط
ما ذكر من الشروط الصحيحة تقدير ان بعدها ينتصب بها بتقدير ان
اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم
او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير
ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما
فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات
الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها
وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله

في قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر انه هذا وان كان ابعد
بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على تقدير الاول ان جعل
العاطفة اعم مما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في
الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في
الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم ويرد عليه انه
كان المناسب في ذكره مرتين في الاجمال ومرة في التفصيل
كساير ما ذكر ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني
ومع ما الحق بها من اللام الزايدة نحو اردت لان تقوم و
مع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان من
الثلثة يدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد
وغضبه واردت لضربك في زمان يظهر معها ما يقلب الفعل
الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على
الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها
ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح ودخل
عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع
واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب بعدها
للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت
كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ووجب اي اظهار ان
مع لا الواقعة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام

بمعنى كي عليهما اي على ان لاستلزام التنافي بين المتواليين لا كي
ولام لا نحو قوله تع لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تجزم
في غير المواضع المذكورة وهي غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه او مع عمل لكن على الشذوذ كقوله الا ايها الزاجري
احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياسي كما في تلك
المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر
ولا المستعملة في معنى النهي احترز عما استعمل في معنى النفي
وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة اي ويجزم المضارع
بكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الحروف
ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازاة
ان ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث يجزمان المضارع مع ما
واما بدونها فلا واين ومتى وهما يجزمان المضارع مطلقا
سواء كانا مع ما او لا وما ومن واي وانى واما انجزام المضارع
مع كيفما واذا فلا اذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد
اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ
اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا
اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال
والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها
معنى ان التي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع

المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي ويجزم المضارع
بان مقدرة وسيجيء بيانه ان شاء الله تع فلم لقلب المضارع ماضيا
ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني
ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص اي
لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من وقت
الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم
اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت
التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار
ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اي وتختص ايضا
لما بجواز حذف الفعل بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة
ولما اي ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها
ايضا فلا تقول ان لما تضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم
تضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل
ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا في التوقع اي ينفى بها
فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب
وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم
ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها الامر الاعلا
نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد يسكن
بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا

فليصلوا ولا التي هي لا المطلوب بها الترك اي لا ترك الفعل
وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا النهي التي هي ضد لام
الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي ايضا تدخل على جميع انواع
المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غايبا او متكلما وكلم
المجازات المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الاول
ومسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني
مسببا وفي شرح المصنف وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل
الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا
لشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء
آخر ولزومه شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم
ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي
ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة تصح بها ان يوردها في صورة
السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك
فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا
له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا
لمكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي
هو سبب الاهانة عند الناس سببا للاكرام عنده ويسميان
اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني والثاني
جزاء من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا

فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك
او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم
واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية
المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي فيه الوجهان الجزم
لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق بحيلولة
الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد اته او اتيه
واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل الماضي نحو ان خرجت
خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا
لقد اي لم يقترن بقد سواء كان ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق
فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان
قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء
لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا
فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان لم تكرمني لم
اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم
ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك
امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا
مثبتا او منفيا بلا احترز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج
فيما سبق لكونه ماضيا او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير
اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان

اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء
واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت المعنى للاستقبال فيترك الفاء
لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم
الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي ان لم يكن
الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء
اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس
او تقديرا كما تقول فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى
كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة وهي الفاء
واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع
منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه
المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا
التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء
لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد
امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط
اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة
بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وان التي
ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة
بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو

اي فهم يقنطون

نحو زرني اكرمك ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن
خيرا لك والاستفهام نحو هل عندك ماء اشربه لان المعنى
ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان
المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا
اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه
الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم
وقصد السببية اي سببية ما تقدم له فحينئذ تقدر ان مع
مضارع يؤخذ بواحد مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد
هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء
لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه
فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا
كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل
المطلوب بتلك الاشياء قدر ان مع ذلك الفعل وجعل المضارع
الواقع بعدها جزاء فينجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب
باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها
وقصد اداء تلك النسبة السببية فقدر ان مع الفعل المأخوذ
من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة
ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة
الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند

اي لا تفعل الشر يكن خيرا لك

الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه
عند الجمهور لان التقدير على العرف ان لا تكفر تدخل النار
وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول
معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه
المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا
قصد السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب
الرفع اما بالصفة ان كان جملة للوصفية كقوله تعالى فهب لي من
لدنك وليا يرثني فيمن قراه مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال
كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عامهين او
بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها
فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر كذا في بعض النسخ وفي بعضها
مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة
الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغهما وفي بعض الشروح
انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع
من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على
المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص
بالامر بالصيغة كذا ذكره المص في شرحه صيغة يطلب بها
الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما
او مجهولا من الفاعل احترازا عن المجهول مطلقا فانه يطلب

به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احترازا عن
الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احترازا عن مثل قوله تعالى
فبذلك فلتفرحوا فيمن قراه على صيغة الخطاب وعن مثل [illegible]
وحكم آخره اي الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء
على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة
لان مشابهة الاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي
الكوفيين حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان
الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه
اللام من المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش
واغز وارم كما تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم تخش
ولم تغز ولم ترم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم
بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد
حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي امرا تقول في تعد
عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره
وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعي
والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من
المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زيدت همزة وصل
على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق
بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده

اي بعد السكون ضمة دفعا لالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم في
تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج عن الكسر الى الضم على تقدير الكسر
مكسورة فيما سواه اي سوى ساكن بعده كسرة او فتحة فانه لو
ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح
لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول
ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي نحو افعل مثال لما يكون بعد
الساكن ضمة اضرب مثال لما يكون بعده كسرة اعلم مثال لما يكون
بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة
لانها همزة اصل ذات لارتفاع موجب فتحها وهو اجتماع
همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه
فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله لنسبة
الفعل اليه لادنى ملابسة او على حذف المضاف اي فاعل فعل
الواقع عليه لا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله
ويكون اضافة الفعل اليه بيانية هو ما حذف فاعله واقيم
المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره
فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة
المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان
ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج واعلم واختير
هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب .

ضمة سواء كان بعده ع

غريب لم يوجد في الاوزان للخروج عن الضمة الى الكسرة وزنة
فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على
غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا نرفع
في اختيار بعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث
مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس
في الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم
وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت
ودحرجت خوف لبس راجع الى قوله ويضم الثالث
والثاني ومعتل العين اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا
يرد عليه مثل طوي وروي من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا
يفضي الى اجتماع اعلالين في يروي ويطوي قيل الاصوب
ان يقال المعتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور
وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف
في المبني للمفعول الفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين
في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع
اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف
حركته فصار بيع وقول وابدل الواو في قول ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها فصار قيل وجاز الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع
وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل

نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة
بحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع
وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني
ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور
عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها
ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من
الاشمام الايذان بان الاصل الضمة في اوايل هذه الحروف
وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان
بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله
اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد
باب الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال نحو
اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلث فيه اذ نيرو قيد فيهما مثل
قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك
مثل قيل وبيع بسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ
اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسور تين
والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان تنقل حركتهما اليه وتقلب
العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة
وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول
مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم

ويلتزم ويستخرج ويدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتح
وثقل حرف المضارعة بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول
تقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع
ويختار وينقاد ويستجار ويقام لتحركها حقيقة او حكما
وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي
من الفعل ما يتعلق فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق
الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل
وفهمه موقوف عليه فهم كون نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور
والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقايم
به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان
التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل
ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان
فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله
بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل او المفعول
فان فهم الفعل وتعلقه بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي
بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني ما لا يتوقف فهمه على غير الفاعل
كقعد فانه وان كان التعلق بكل واحد من الزمان والمكان
والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات
جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا

ما يتوقف صح

فهمه على صح

او بتضعيف العين نحو فرّحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته
او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت
بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا
في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين
ثانيهما عين الاول فيما صدقا عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم
واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل
ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة
زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر
وهي انبأ ونبّأ واخبر وخبّر وحدّث فليست اصلا في التعدية
بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام
وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب
اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء
عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها
كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز
تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين
ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فليس شيء من هذه
الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت
وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي يكون
تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة

للعلم فقط تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية
لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه
من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك
علمت لبيان ان ما نشأ منه هذه الجملة عنه حين تكلمت بها
واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت
زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار
بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب
اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه
على انهما مفعولاها ومن خصائصها اي جمع خصيصة وهي
ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب
انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر اي فلا يقتصر على احد مفعوليها
وسبب ذلك كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ
والخبر قليل غير ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما
معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف
بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة
على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبنّ
الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة
ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن
هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول

واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا
طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين محذوف
جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت
فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير
من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان
معا كقولك فلان يعطي ويكسو او يستفاد من مثل هذين
بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما
نسيا منسيا فلا تقول علمت في ظننت لعدم الفائدة اذ من
المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن وانما مع قيام القرينة
فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها
اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها
اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت
عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين
لاستقلال الجزئين القابلين لان يكونا مبتدأ وخبرا او
مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا
مع ضعف عملها بالتوسط او التأخر وقد نقل الالغاء عند
التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز
ويأول الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم
ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى

اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر وفي
بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التأخر والتوسط وفي بعضها
انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يقع الالغاء
فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد
وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا
وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها
نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه
نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا شك ان الالغاء في هذه
الصور واجب فلهذا قيد جوازه المبني عن جواز الاعمال ايضا
بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تأخرت يعني
عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه
ايضا من خصائصها بشيوعه وكثرة وقوعه ومنها
اي من خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب
ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى
الاستفهام بلا واسطة كما سيجيء مثاله او بواسطة
كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت
غلام من انت وقبل النفي الداخل على معموليها وقبل اللام
اي لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت لزيد عندك
ام عمرو ومثال التعليق بالاستفهام وترك مثال غيره بالمقايسة

فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق
وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة
وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب
تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا
والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي واللام
ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ
من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق
لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على
التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا
لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك
عند انتصاب الجزئين ومن ثمة جاز عطف الجملة المنصوبة
جزاها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا
والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء
جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال
العمل في اللفظ والمعنى والتعليق في اللفظ دون المعنى ومنها
اي ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها
اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد
وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز
اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا

منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في ساير الافعال فلا
يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت
نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا
واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما
لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان
فمن ثمة قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل
والمفعول به ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من
حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي
فان النفس لاضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة
مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين
بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس
المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما
لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى
افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضي وجدتني فحملا عليه
حمل النقيضين على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية
على رأي القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما
ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة
من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا وبعضها
اي افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر

قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن
ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا
بذلك مثلا يقال الاوجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر
فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال ووجبت بمعنى صرت ذا جب
وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول
واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة
فظننت زيدا بمعنى اتهمت زيدا اي اخذته مكانا لوهمي
والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي
بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه
وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت ومعنى
ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا
ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها
وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معان اخر قريبا
معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا
ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي تغضبت
وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن الافعال
الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال
الغير الناقصة ما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة
اي المعرفة فيما وضعت له من الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا

ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو
المعنى في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة
فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها
موضوعة للصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير
عنده جزء الموضوع له في الافعال الناقصة للتامة لاشتمالها على
معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال
والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات
ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على
وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك
ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له
والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان
يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا لصلة الوضع ولا شك
ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات
بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما
لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكر
ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة الا
وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى
وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما انفك وما فتئ
بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه

فيكون وضعها لا للتقرير بعض وانما جعلنا
التقرير المذكور بعض منه ع

وما زال نحو

منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وماكان
نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة
وقد يتضمن كثيرا من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول
يتم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما
اى صار زيد عالما كاملا وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك
ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها الا ان يكون ما نافية وجاءت
بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من القراءة ونحوها اي لم يكن
هذه على قدر ما يحتاج اليه وما استفهامية والضمير في ماجاءت
يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت
امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد
ناقصة في قولهم ارهف شفرة حتى قعدت اي صارت الشفرة
كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد
الموضع الذي الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل
هذه الافعال وماكان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا
والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي معنى
هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى
صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا
اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غنيا وافاد معناها
الذي هو الانتقال اعطى الخبر وهو غنيا اثر ذلك الانتقال وهو

وهو كون الغنى منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه
فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول في توقف
الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان يكون ناقصة كائنة لثبوت
خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي دائما
من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد قائما
او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله
لثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من
قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه
كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت
فراخا بيوضها اي صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم
تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان عطف ايضا
عطف على قوله لثبوت اي كان يكون فيها ضمير الشان اسما لها
والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس
صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون تامة
عطف على قوله يكون ناقصة اي كان يكون تامة تتم بالمرفوع
من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة
والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون ويكون زائدة وهي التي
وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من
كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه

ناقصة يكون

صباءً وكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي
وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع
استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار
زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا و
يكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات
الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا ومن بكر الى
عمرو ويلحق بصار مثل رجع واستحال وتحول وارتد قال الله
فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة
وقال غيلان من نعي تحول لي ابوسا واصبح وامسى واضحى
لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها نحو
مثل زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال
الاول دل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت
الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخران ويكون بمعنى صار
نحو اصبح وامسى واضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد في
الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة ويكون تامة
بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح
وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت
ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت
بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار

صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء
هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا
وبت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة
جعلا في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما
عن افعال الثلثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه
الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في
مثل قولك آض وعاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى
في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد
الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة
من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان
الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل
وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقاطها
من البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات
وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح
بمعناه من برح اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ
ايضا بمعناه وما انفك اي ما انفصل لاستمرار خبرها
اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا تنبيها
على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها
قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اي قبل فاعلها خبرها اي مع

وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته مدة
زمان قابليته وصلاحيته للامارة اي ولا التفات الى الاستمرار
فلان النفي مأخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت
ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي نفي استمرار الثبوت
واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اي يلزم هذه
الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي
بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله
تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي
عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود ههنا
وما دام لتوقيت امر اي تعيينه بمدة ثبوت خبر لفاعلها
بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة
ما مصدرية فما بعدها في تأويل المصدر وتقدير الزمان قبل
المصادر كثير واذا قدر الزمان قبلها لا بد هناك من حصول كلام
يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثمه اي ومن
اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبر لفاعلها احتاج الى جملة
كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف
والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام
زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام مع اجلس
مستقل لم يحصل من المجموع كلام يفيد فائدة تامة بخلاف

ونفي النفي ح

بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها
كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها
وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس
زيد قائما اي الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل اي لنفي
مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما
تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس
خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى
الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه
ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها
اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان
اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانب وجوده وعدمه
فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها
نحو كم كان مالك او تأخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي
وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي
ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع عن التقديم فيصح ان
يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في
تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة
على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان
الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب

على الافعال لقوتها **وقسم لا يجوز** تقديم اخبارها عليها وهو في
هذا القسم ما **اوله** كلمة ما نافية او مصدرية اما اذا كانت نافية
فلامتناع تقديم ما في حيز ما النفي لانه يقتضي التصدر واما اذا
كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس
المصدر ويخالف هذا الحكم **خلافا** فانا بتا **لابن كيسان** بان
يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور
كما يقتضيه باب المفاعلة فكانه لا مخالفة منهم لتقدمهم وذلك
الخلاف منه **في غير ما دام** لان اداة النفي لما دخلت على الفعل
الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلما
يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى **وقسم مختلف فيه** ظهر
فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا
بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة الامرين في اصل الفعل صريحا
وهو اي القسم المختلف فيه كلمة **ليس** فالمبرد والكوفيون وابن
السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول
النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه
يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين
الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل
كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اولها النافية من القسم
المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال

افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة
على قرب حصوله للفاعل **رجاء** منصوب على المصدرية بتقدير
مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم
وطمعه حصول الخبر لا الجزم به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك
وتطمع لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل
حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو
لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد بجزمك بقرب حصوله او
وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل **اخذا فيه** اي دنو اخذ و
شروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع
الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه فطفق في قولك طفق
زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم
بشروعه فيما يفضي اليه **فالاول** اي ما وضع لدنو الخبر رجاء **عسى**
قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق
في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو
غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى
غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع
والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف

والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان
يكون بعدها اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية
لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم
عسى وان يخرج في محل النصب على الخبرية اي عسى زيد الخروج
بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في
جانب الخروج اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم
وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان يشبه بالمفعول وليس
بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان
المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع
فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء
فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه
المفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل
الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي
ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح
الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال
الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان
منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم
على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم
عن المفعول الآخر فانه اقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة

ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع
والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال
آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير
يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وآخر
وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد
فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه
وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره
ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف
ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها
بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج
لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الهم الذي امسيت فيه يكون ا
وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان
دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج
زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر
دنو حصوله كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلمك
بامارة على الحصول للفاعل في الحال فاعلها اسم محض كما هو الاصل
وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار
انه متعين من غير ان الدالة على الاستقبال المنافي للحال وقد
يدخل ان على الخبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى

تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى أن يمصحا فلما كان
كل واحد منهما مشابها بالآخر أعطي لكل منهما حكم الآخر من وجه
وإذا دخل النفي على كاد فهو أي كاد كالأفعال أي سائر الأفعال
في إفادة أداة النفي نفي مضمونها على القول الأصح ماضيا كان
أو مستقبلا وقيل نفيه أي نفي كاد يكون للإثبات مطلقا
ماضيا كان أو مستقبلا أما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا
يفعلون فإن المراد إثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها وأما
في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس
الهوى من حب مية يبرح بأنه يدل على زوال رسيس الهوى
ولتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم أجد فلولا كان
نفي كاد للإثبات لما خطأوه ولما غيره لتخطئتهم وأجيب عن
الأول بأن قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء
القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح
بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء
في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء
مخطئ ذي الرمة وذو الرمة في تسليمه تخطئته روي عن عنبسة
أنه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال
عنبسة حدثت أبي بذلك فقال أخطأ ابن شبرمة في إنكاره
عليه وأخطأ ذو الرمة حين غيره إنما هو كقوله تعالى لم يكد يراها

يراها وإنما لم يراها وقيل يكون أي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه
في الماضي للإثبات وفي المستقبل كالأفعال أي كسائر
الأفعال في إفادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الأولى
بقوله وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب
عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة إذا غير النأي المحبين
لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث أراد بالنفي
الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح
أي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الأفعال
وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه
الأولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي التمسك عليها والثالث
وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو أخذ وشروع في
الخبر طفق بمعنى أخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا
وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء
بمعنى قرب يقال كربت الشمس إذا دنت للغروب وجعل
بمعنى طفق وأخذ بمعنى شرع وهي أي هذه الأفعال الأربعة
في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير أن تقول
طفق زيد وأخذ وكرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى
وطفقا يخصفان وأوشك بمعنى أسرع عطف على طفق و
هي أي أوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل

استعمال عسى على وجهين نحو اوشك زيد ان يجيء وتارة يستعمل
استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب
ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي
اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر
الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر
الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن
التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم
الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره وذا ماله لكن ينتقض
بنحو قاتله الله من شاعر ولا شلت عشرة لانشاء التعجب وليس
بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب
بل استعملت لذلك بعد الوضع والمراد بما وضع لانشاء التعجب
فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض كثيرا
ما يستعمل في الدعاء وله اي للفعل التعجب اي لما وضع لانشاء
التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب
ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط
ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين
فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي
اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد
ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما

لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا
لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام
وما امقته للكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي
التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد ما فيه لون
وعيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل
ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا
او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب
بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول
او الجار والمجرور على الفعل ولا تاخير اي تاخير جائز فيما عداهما
كتاخير الفعل منهما وانما قيد التقديم والتاخير بما قيدنا لكون
عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان
الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن
لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما
لا يغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف
بالتاخير واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس
على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل
عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع
فصل بين الفاعل والمفعول نحو ما احسن في الدار زيدا او اكرم اليوم
بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل

الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان
يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن
زيدا ومعناه انه كان لو في الماضي حسن واقع دايم الا انه لم
يتصل بزمان المتكلم بل كان دايما قبله وما ابتداء اي مبتدأ على
ان يكون المصدر بمعنى اسم مفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف
وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان التنكير
يناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما
بعدها اي ما بعدها الخبر من باب شر اهر ذا ناب وموصولة
اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن
زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما
بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى
لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد
من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين واحسن
بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل
كالحم اي صار ذا لحم وبه اي مجرور في محل رفع الفعل عند سيبويه
والباء زائدة لازمة الا اذا كان التعجب منه ان مع صلتها نحو احسن
ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل
لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره مفعول عند الاخفش
فاحسن بمعنى صير ذا حسن على ان تكون همزة الفعل للصيرورة والباء

والباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن
او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه فيكون همزة
احسن للتعدية كاخرج ففيه اي في هذا الفعل ضمير هو فاعل اي
احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال
الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا
حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه
بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن
ان يكون في شخص افعال المدح والذم يعني الافعال

مطلب افعال المدح والذم

المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء
مدح او ذم فليس مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء
فمنها نعم وبئس وهما في الاصل نعم وبئس على وزن فعل بكسر العين
وقد اطرد في لغة تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه
حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل
والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان
العين مع كسر الفاء والرابعة كسر العين مع الفاء اتباعا
للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما
المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه كأن عامة
العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان
يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين

ابتداء و يصير معيّنا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد
الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد ويكون مضافا
الى المعرّف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد
او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل و نعم وجه فرس غلام الرجل هلم
جرّا ويكون مضمرا مميّزا بنكرة منصوبة مفردا او مضافة الى نكرة
او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او صاحب رجل او زيد او
حسن الوجهات او مميّزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز
مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة
بمعنى الذي فاعل النعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة
لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعلته هي اي الصدقات وقال سيبويه
والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء
هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك
الفاعل المخصوص بالمدح والذم وبعديته انما هو بحسب الغالب
لانه قد يقدّم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرّح به في المفتاح
وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي الجملة الواقعة قبله خبره
ولم يحتج في الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف
العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل زيد تقديره هو
خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكأنه
قد سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل

نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي
شرط المخصوص يعني شرط صحّة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقته الفاعل و مطابقة صح
الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تأويلا في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى
نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون
وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست
النساء الهندات وجوّز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة
هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحروف فلم يجب الحاق
العلامة بهما وقوله تعالى وبئس مثل القوم الذين كذبوا جواب
سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل
وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متأوّل
بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص
اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص
اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد وفنعم الماهدون اي ايوب
بقرينة ان ذلك في قصته وقوله فنعم الماهدون اي نحن وساء
مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اي ومن
افعال المدح والذم حبّ في حبّذا وهو مركّب من حبّ الشيء
او حُبَ اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا
ولا يتغيّر اي حبّذا وفاعله ذا عمّا هو عليه فلا يثنّى ولا يجمع ولا

يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال
التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند
ويعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا
كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل
المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال
على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد
راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين
او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة والعامل في التمييز
او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان
زيدا المخصوص والمخصوص لا يجي الا بعد تمام المدح والركوب من
تمامه فالراكب حال من الفاعل لا من المخصوص الحرف ما دل
على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة
اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به
بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثمه اي لاجل انه يدل
على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم
يتعقل معناه اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب
حروف الجر ما وضع لافضاء بفعل اي لايصاله فان معنى
الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال

الايصال ومعناه اي معنى الفعل هو كل شي استنبط منه
معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
المصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء
كان الايصال صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل
الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها
وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف
الفعل ومعناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال
الى ما يليه ولان اثرها فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى
وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسما
خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودها
وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت
بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اي الواو التي يقدر بعدها
رب وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه
وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة
الاول لا يكون الا حرفا والخمسة التي يليها يكون حرفا واسما
والثلثة البواقي يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء
الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ
لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون
بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل

ومقصود وهو بهذا المعنى الابتداء اما في المكان نحو سرت من البصرة او
الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامته من الابتداء صحة ايراد الى
او ما يفيد فايدته في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة و
نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجي اليه
والتبيين بالجر عطف على الابتداء اي ويجيء من للتبيين ايضا
اي لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول
في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت
فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى والتبعيض اي
وقد يجيء من للتبعيض وعلامته وضع بعض مكانه نحو اخذت من
الدراهم اي بعض الدراهم وزايدة عطف على قوله الابتداء فانه
مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو
ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش
فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد
كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه
مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض
او التبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على
الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر والى للانتهاء اي
لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان
نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما

فاجاب بانه قد كان من مطر

او غيرهما نحو قلبي اليك اي غاية المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق
والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تع ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم
اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها للانتهاء
الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى
كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما
بالقلة والكثرة ويختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا
يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير
المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها خلافا للمبرد فانه جوز
دخوله على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على
سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا
وفي للظرفية اي للظرفية بدخول الشيء حقيقة نحو الماء في الكوز
او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى
ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق
اي لافادة لصوق امر بمجرور الباء كما في مررت بزيد
فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب
منه والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه
بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه
اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في
الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به

فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي
لافادة وقوع مجروره في مقابلة شيء آخر نحو بعت هذا
بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمنه معنى
التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور
الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية
بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل
الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها
سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست
بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل
لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفي بليس
نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر
في هذه الصورة قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام
والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا
والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او
كان خبرا لكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام
للاختصاص ملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس
والتعليل اي لبيان علة الشيء ذهنا نحو ضربت للتاديب
او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت
لزيد ان لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي

اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل
وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار
الذباب ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها
صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير
مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل
الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل
مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب
الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك
والمختار عند المص الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم
يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج اليه
القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي تتعلق به رب فعل
ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب
رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك
الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمال لوجود القرائن
نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم لا يرجع
لمميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز
مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين
او رجالا او امراة او امراتين او نساء خلافا للكوفيين في
مطابقة الضمير التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امراة وربهما
امراتين وربهن نساء ويلحقها اي رب ما الكافة المانعة
عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا
وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم ذكر نحو ربما ضربة بسيف
صيقل وواوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة
مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس و
هي الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم تكن في
اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له
معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة
مقام رب جارة بنفسها المجرور بمعنى رب فلا يقدر لها
معطوفا عليها لان ذلك تعسف وواو القسم انما تكون
عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك
لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها الذي
الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال
والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء
مختصة بالظاهر يعني الواو بالاسم الظاهر سواء كان الاسم
الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال
والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لانحطاط رتبته عن
رتبة الاصل وهو الباء لتخصصها بامر القسم وخص الظاهر لاصالته

تجرى

مختصة ح

لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل
وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها
عن مرتبة اصلها الذي هو الواو ولتخصيصها ببعض المظهر وخص منها
هو اصل في باب القسم هو اسم الله والباء اعم منهما اي من الواو
والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير
السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما يكون
عند الحذف يكون عند ذكره نحو بالله لافعلن واقسم بالله
وكما يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن
وبالله اجلس وكما يدخل على المظهر يدخل على المضمر نحو بالله لافعلن
وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن
لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت
فالمراد بجميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه
لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه لمكان
التنافي ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام
وان وحرف النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله
لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيهما اي في الاسمية
نحو والله ان زيدا قائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية
نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي
لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ

وأما قسم السؤال فلا يتعلق إلا بما فيه معنى الطلب نحو بالله أخبرني و
تالله هل قائم زيد ويحذف جوابه أي جواب القسم إذا اعترض
أي توسط القسم بين أجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم
أو تقدم أي القسم ما يدل عليه أي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد
قائم والله لاستغناء عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل
عليه والجملة المذكورة وإن كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب
اللفظ لا يسمى إلا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب
فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة أي تجاوز شيء وتعديه
عن شيء آخر وذلك إما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله إلى الثالث
نحو رميت السهم عن القوس إلى الصيد أو بالوصول وحده نحو
أخذت عنه العلم أو بالزوال وحده نحو أديت عنه الدين وعلى
للاستعلاء أي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه
دين وقد يكونان أي عن وعلى اسمين ويعلم ذلك بدخول من
عليهما نحو من عن يميني أي من جانب يميني ومن عليه أي من فوقه
والكاف للتشبيه نحو زيد كالأسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء
إذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون أي الكاف
اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم أي عن أسنان مثل البرد
الذائب للطافته ويختص أي الكاف بالظاهر أي بالاسم الظاهر
عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد يدخل في السعة

في السعة على المرفوع نحو ما أنا كأنت خلافا للمبرد فإنه أجاز ذلك
مطلقا نظرا إلى ما جاء في بعض أشعارهم ومذ ومنذ للزمان
الماضي والحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني إذا أريد بهما
الزمان الماضي فالمراد أن مبدأ زمان الفعل المثبت أو المنفي
هو ذلك الزمان الماضي الذي أريد بهما لا جميعه كما إذا قلت
سافرت من البلد مذ سنة كذا وما رأيت فلانا مذ سنة كذا أشهرا
أي مكون هذه السنة ماضية لا يكون فيها في البلد ولا رأيته
فيها فلانا فإن معناه أن مبدأ مسافرتي أو عدم رؤيتي
كان هذه السنة وامتد إلى الآن والظرفية عطف على الابتداء
أي وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان
الحاضر أي الذي اعتبر حاضرا وإن مضى بعضه يعني إذا أريد بهما الزمان
الذي اعتبر حاضرا فالمراد أن جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان
الحاضر نحو مذ شهرنا ومذ يومنا أي جميع زمان انتفاء رؤيتنا — ما رأيته
هو هذا الشهر واليوم الحاضر عندنا لأنهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد
زمان الفعل إلى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبتدأ لزمان
لزمان الفعل والمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن أن
يجعل الأول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف
أي ما رأيته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء
أي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فإذا جرت بها ما بعدها تكون

حروف قائمة مقامه وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا
زيد وعدا زيدا وخلا زيدا واذا نصبت يكون افعالا الحروف
المشبهة بالفعل وجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها
كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح
مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت
واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها
بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا
عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا
تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة
في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف
نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان
ولكن وليت ولعل اخرها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة التي قبلها
لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه
اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام
المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي
سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس ما فيها اي الحروف
المضاف اليها يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل
المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء اخر حتى يتم كلاما ولو وقعت
في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما جعلنا

وانما جعلنا العكس على اقتضائه عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء
الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك ويلحقها اي هذه
الحروف ما الكافة فتلغى اي تزول هذه الحروف عن العمل لكان ما
الكافة على الافصح اي على الاستعمال الافصح مثل انما زيد قائم وقد
تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف
ح اي حين اذ يلحقها على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن
العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان ان المكسورة
لا تغير الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم
افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان
المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار
ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثمة اي من
اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي
الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت
ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع جملة نحو ان زيدا قائم
وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون
الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول
لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم
وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم
لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت

على الافصح اي على افصح اللغات صح

الثقة بالابتداء لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها
مبتدا نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتداء مفردا وحال
كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهارك عالما لوجوب
كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا
الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتداء وكون المبتدا
مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا
التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب
دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا انى معاذلك زعمت اي
لولا زعمت انى معاذلك ولولا انك فرقتني صدر منك
وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي لو فاعل الفعل محذوف
والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك
فان جاز في موضع التقديران تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز
الامران الفتح والكسر فان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها
مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه
مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه
وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني
فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت لوجب الفتح لانها وقعت
في موضع المفرد لانها اما مبتداء او خبر مبتداء ومثل قول الشاعر
اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة

المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة وقعت
بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع اسمها مبتداء محذوف الخبر
اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت
ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى
على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله
الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه
لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه
واللهازم عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما
بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه
بالجر عطف على اذا عبد القفا الى آخره اي مثل عبد القفا ومثل
شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم
اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان
حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله
لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اي الحمد قول خاص وليس
من جنس المقولات وان جعلت مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي لي
تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى
ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك اي لاجل
ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في حكم
المرفوع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف

على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة
مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة
كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قايم وعمرو وعلمت ان
زيدا قايم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا
فهي مكسورة حكما حيث يكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح
ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم
يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا
يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع
مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قايم
وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قايم اي ان زيدا قايم وعمرو
لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب
واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان
خبر عن الكل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم
ان يكون العامل فيه رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون
العامل فيه رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء
على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا
العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع
بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على
اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف

على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك
وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان
المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما
يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي
الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه
فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك
اي مثل اسم ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله
فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه
لا ينافي التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شي عليه بالرفع مثل ان
المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرو خارج وبكر ولا
يجوز في ساير الحروف المشبهة بالفعل العطف على المحل اسمها
لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك
اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره
دخلت اللام التي هي للتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي
ايضا لذلك التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى
المفرد فلا يجتمع معها ما هو للتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت
اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا
لقايم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم
وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما

ان

اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لقائم لكن انما خص دخول اللام
بهذه الصورة لان فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء
اعني انّ المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا
تقديم انّ دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول
اللام في لكنّ على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان
لم تغير معنى الجملة لا توافق اللام مثل انّ في معناه الذي هو التاكيد
وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد و
يخفف انّ المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها
بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب
لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على
ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكر مجيء اللام
على كلا التقديرين لان لزومها انما هي في الالغاء للفرق بين المخففة والنافية
في مثل ان زيد قايم وان زيد لقايم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان
كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكونه مبنيا وهذا خلاف
مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لكونه اعرابه تقديريا او محليا
لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من
افعال المبتدا اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدا والخبر
لا غير مثل كان وظنّ واخواتها لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات
ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على مقتضى المبتدا والخبر رعاية

رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك
لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه
بدواخل المبتدا والخبر لان الاصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه
فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلهما متمسكين
بقول الشاعر تالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك
عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة
فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب
في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة
به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام ويلزم
منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جايز
فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها
والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا في المبتدا والخبر
كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد
يكون عاملا وقد لا يكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من
العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في
وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى
فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان
مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتدا
والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غير اي غير

[illegible]

اي بغير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة
نحو قولهم اظن انك قايم واحسب انه ذاهب وهي مع ذلك رواية
شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فيها قال الشاعر
فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق
وتلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي
الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما
سعى وان عسى ان يكون قد اقترب السين نحو علم ان سيكون
منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه
ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات
ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين المصدرية
الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي
نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي لان يكون
كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة
والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث
المعنى فلانه ان عنى به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية
واما من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي
المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي لانشائه وهي
حرف براسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب
ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل

واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدم الكاف ليعلم
انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف
في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل
على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر
وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها
عن المشابهة بفوات فتحة الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق
اللون كان ثدياه حقان وان اعملها فكان ثدييه لكن
على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها
ضمير الشان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير
مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن
وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا
وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصلها لا كان
فنقل كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لكن لا تفيد
ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا
وكلمة ان لتحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى
الاستدراك دفع توهم يتوهم من الكلام المتقدم فاذا قلت
جاءني زيد فكانه توهم ان عمروا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة
فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ ويتوسط اي لكن
بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا

وتخفف

والتزورى هو المعنوى ولهذا لا يعتبر عليه اللفظى فقد يكون نحو
نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرو غائب
وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة وشبهت
العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف أنّ وإنّ المخففتين
فانه ليس بينهما ما اجريتا عليه في بعض النسخ على الاكثر وكانه
اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا
على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا
ويجوز معها مشددة ومخففة الواو وهي اما لعطف الجملة على
الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني
اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل
نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب
المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما
اي اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزءان منصوبان على
المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير
كان ومتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء
يقول اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي يقول ليت ايام الصبى
كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال
من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا
كائنا حال كونها راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا يدخل

ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف نحو لعلكم
لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر
بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك
وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب
واجيب بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف
غرضه يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر فاستعمل وحكاه على ما كان عليه
او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في
الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المصنف بما ذكر من التاويل ان
هذا البيت يحتمل ان لا يكون من هذا القبيل من اللغة الشاذة
والا فلا حاجة الى تاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه
الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه
الحروف تميل المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم
وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم المفسرة
منها وعند الاكثر هي ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما
ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو
ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها
غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك
مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع الحكم من ان يكون مطلقا

وما جاءني زيد بل عمرو صح

او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين
او الاشياء ذكر كما كانت لو والما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه
في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او عمرو وزيد او ثم عمرو
اي حصل المجي من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا حصل بمعناه
لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب
فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها
وجودا او عدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم
مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها
اي مثل ثم في ترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة
بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها
اي المعطوف بحتى يجب اتصافه بكونه جزء قوي او ضعيف من حيث وضعها
انه قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد اي
العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل عليهما حتى يتميز الجزء
بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غير صحيح الا ان يجعل غاية وانتهاء
للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل
نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة والفرق بين
ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط
كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما
ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي

وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت
اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان
موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وكذا المناسب في الذهن
تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات
على عكس ذلك مع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم
ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل
جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالجزء الملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك
العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم جميع
اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه
لم يثبت في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان الاصل في حتى ان تكون جارة
لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة ولذا كانت
محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى لحمل الاصل على الفرع مزية
وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون معطوفها جزءا لان اتحاد الاجزاء
في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين
هكذا في بعض الشروح ومنع اظهرية اختصاص معطوفها بكونه جزءا
من متبوعه وعدم الحاجة اليه ان يقال الجزء اعم من ان يكون
حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي واو واما
وام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي للدلالة على
احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد منهما اي غير معين

عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم آثما او كفورا للكل من
الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم
مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام
المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها
اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوى الآخر يلي الهمزة
اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المتساويين
عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمة اي لاجل ان ام
المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما
لطلب التعيين لم يجز تركيب رايت زيدا ام عمروا فان المستويين
فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن لم يل الهمزة الآخر هذا اختاره
المص المنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا
رايت ام عمروا احسن وافصح وح يكون تركيب رايت زيدا
ام عمروا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة
الشريفية انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروة على المص
وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح
ومن ثمة ضعف رايت زيدا ام عمروا ولا يخفى ان الحكم بضعفه
لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة غير مناسب لان ما كان
حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة كلام المص ههنا لا يخلو عن
اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا ومن ثمة اي من اجل ما ذكر

ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي تعيين
احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان
التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد
او عمرو او جاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا ونعم
لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك او لا
وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود
احدهما فالمشار اليه بثمة في الموضعين امر واحد لكنه لما كان
مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد
منهما حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو
عن سماحة ولو اقتصر على قوله ومن ثمة لم يجز في اول الكلام وعطف
قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط
على طريق اللف والنشر كان اخصر واحسن كما لا يخفى وام
المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك
في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة
اي ان القطعة التي ارى انها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها
ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة
او شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة بل هي شاة
واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو
وقد يقصد الاضراب عن الاستفهام الاول باستفهام ثان

وإما قبل المعطوف عليه لازمة مع إما أي غير مستعمل إلا معها
يعني إذا عطف شيء على آخر بإما تستلزم أن تصدّر المعطوف عليه
أولا بإما ثم عطف عليه المعطوف بإما نحو جاءني إما زيد وإما
عمرو ليعلم من أول الأمر أن الكلام مبني على الشك جائزة مع أو
يعني إذا عطف شيء على آخر بأو يجوز أن يصدّر المعطوف عليه
بإما نحو جاءني إما زيد أو عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد أو عمرو
وذهب بعض النحاة إلى أن إما ليست من الحروف العاطفة لأنه
لم يقع قبل المعطوف عليه أيضا ويدخل عليها الواو العاطفة
فلو كانت هي للعطف يلزم إيراد عاطفين معا ويكون أحدهما
لغوا والجواب عن الأول أن إما السابقة على المعطوف عليه ليست
للعطف بل للتنبيه على الشك في أول الكلام كما عرفت وعن الثاني
أن الواو الداخلة على إما الثانية لعطفها على إما الأولى وإما
الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد إما الأولى فلكل منهما فائدة
أخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلاثة لأحدهما معينا
أي لنسبة الحكم إلى أحد من الأمرين المعطوف والمعطوف عليه
على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف
فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو
فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الإثبات لصرف الحكم عن المعطوف
عليه إلى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو أي جاءني عمرو فحكم المجيء فيه

المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه
في حكم المسكوت عنه فكأنه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه و
والإخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا أعرض عنه بكلمة
بل وأما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب
بعضهم إلى أن كلمة بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه إلى المعطوف
أي بل جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم إلى
أنها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه
في حكم المسكوت عنه والحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني
عمرو وزيد إما في حكم المسكوت عنه أو المجيء منفي عنه ولكن لازمة
للنفي أي غير مستعملة بدونه فإن كانت لعطف المفرد على المفرد
فهي نقيضة لا فيكون لإيجاب ما نفي عن الأول فيكون لازمة لنفي
الحكم عن الأول نحو ما قام زيد لكن عمرو أي قام عمرو وإن كانت لعطف
الجملة على الجملة فهي نظيرة بل تجيء بعد النفي والإثبات فبعد النفي
لإثبات ما بعدها وبعد الإثبات بالعكس نحو ما جاءني
زيد لكن عمرو قد جاء ونحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ فعلى هذا تكون
غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه ألا وأما وها
تصدّر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء
مما يلقي المتكلم إليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو ألا زيد قائم
وأما زيد قائم وها زيد قائم ويدخل ها خاصة من المفردات

في اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تنبئ
معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف
النداء يا اعمها استعمالا لانها يستعمل لنداء القريب والبعيد وايا
وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب
وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان ما
القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله
كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد
فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل لما قرب هو المتوسط
بين كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واي
بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون
المشددة ومن بيان تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف
الايجاب فنعم مقرر لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان
او خبرا نفيا في جواب اقام زيد وفي جواب لم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد
وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم
انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان
معناه حينئذ لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا
للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف
فلو قال احد يا زيد اليس لي عندك الف درهم وقال زيد نعم
يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لغير الاثبات بعد النفي وبلى

وبلى مختصة بايجاب النفي يعني تحقيق النفي المتقدم وجعله ايجابا
سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب
من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به فهي اذن تنقض
النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا
بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق
الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام واي لاثبات بعد
الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام
ذكر بعضهم انها تجئ لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان
اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم
اي لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت
اي وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري
تقول اي والله اي وربي واي لعمري واجل وجير بالفتح والكسر
وان لتصديق الخبر وفي بعض النسخ تصديق الخبر كقولك
اجل وجير وان لمن يخبر قد اتاك زيد او لم ياتك اي قد اتى او لم
يات وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن
قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها وجاء بعد الاستفهام
ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى
حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب فجيئها في هذين
الموضعين خلاف ما ذكره المصنف من كونها تصديقا للخبر

اي لعن الله تلك الناقة وراكبها صح

عشق

حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زايدة لانها قد تقع زايدة لا انها لا تقع الا زايدة ومعنى كونها زايدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوايد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع وغير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء لا سيما في كلام الباري سبحانه ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو شعر كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب

اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع اما نحو اما ترين من البشر احدا فان كون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وانما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا وهي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل القسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلالة المقسم به بحيث يستغنى عن القسم فيرد لذلك في صورة نفي القسم وشذ زيادتها مع حين كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور والحور المهلكة جمع حاير اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حروف التفسير اي التي تفسر كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات وانا وهي

غير مختص بما في معنى القول اي بفعل يتقرر في معنى القول ای ان المفسرة
تقرر المفعول غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا
بعد ما ليس في معنى القول فهي لا يفترق الا كثر الا مفعولا
مقدرا للفظ غير صريح القول مؤدٍ معناه نحو قوله تعالى ونا
دنياه ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي
ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت
اليه ان ايت اي كتبت اليه شيئا هو ايت فان حرف
دال على ان ايت تفسير للمفعول به المقدر بكتبت و قوله
تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان
اعبدوا الله تفسير للضمير في به ورفيما امرت معنى القول وليس
تفسيرا لما في قوله امرتني لانه مفعول لصريح القول و
قد تفسير بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك
ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو
المفعول الظاهر لاوحينا حروف المصدر ما وان المخففة
المفتوحة وانّ المفتوحة المشددة فالاولتان اي ما وان
المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي يدخلان
على الجملة الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى
وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء
وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي خروجك

ما الدنيا صح

اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية لتما هو عند سيبويه
وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق
وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا باقية
وانّ المفتوحة المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة
الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها
للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تاويل المفرد الذي
هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه
نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدر بـ
الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا حروف التحضيض

مطلب حروف التحضيض

هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها
على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام
من ذلك النوع ويلزمها الفعل في بعض النسخ ويلزم الفعل
لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو
هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناه اذا دخلت على الماضي
التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناه في المضارع الحض
على الفعل والطلب به فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون
التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في
لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل
فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات حروف

حرف يحتمل التوقع والتقريب قد يستعمل بمعان يجمعها لها فانها
بهذا الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها
من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى
في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره
متوقعا الحصول للطالب اي فعل من قريب لما كنت تتوقعه كما تقول
لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت
تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن
ثلث معان مجتمعة التحقيق والتقريب من غير توقع كما
تقول قد ركب زيد لمن يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد
عن ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي بمعنى
ربما التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق
وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب
وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو
قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا حرفا الاستفهام
الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما لانهما
على احد انواع الكلام كما تدخلان على الاسمية والفعلية
تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك
هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل
على كل اسمية سواء كان الخبر اسما او فعلا بخلاف هل فانها

لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ
وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل
في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى على الانسان فلما
كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأت فعلا
في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الحبيب المعهود الا
المألوف وعانقته اي وان لم تره في حيزها تسلت عنه
ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها
في مواضع استعمالها اكثر من التصرف في هل فتقول ازيدا
ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف
هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو
اخوك باستعمال الهمزة لانكار ما دخلت عليه وهو
الانكار دون هل تضرب زيدا الا ان المستفهم عنه في مثل
هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا
وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا
يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك
ام عمرو وبجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانها لما تقدم
الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمل
الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب
واليق ويقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه

في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو وتقول ثم اذا ما وقع والهمزة كان او لو من كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من احرف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للمضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل ان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر في الماضي مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في

في تقدير بل عندك عمرو صح

الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم فتستعمل لو لهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وجعله عكسا للمشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد به في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد الانتفائين المعلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هنا استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب ان انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له وان انتفاء الاول هو سبب لانتفاء الثاني بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم

الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ونلزمان
اى ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان
احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اى وان استجارك احد
ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين
يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا
مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا لفاعل
الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده
ومن ثمه اى ومن اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف
فعلها انك بالفتح لا بالكسر ولانه اى ان مع معموليه فاعل للفعل
المقدر بعد لو والصالح للفاعلية وهو ان المفتوحة لا المكسورة
وقيل انطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل موضع منطلق اى
فى موضع ينبغى ان يقع فيه منطلق لان الاصل فى خبر ان هو الافراد
ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف
فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال
كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة
على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر هاهنا فهو عوض
عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من
حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا

حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا
يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن
اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره
اى تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما فى
الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يوضع
فعل فى موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اى فى اول
زمان التكلم بالكلام فيصح ترك فى لكونه ظرف زمان واحترز
به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط عليه او الشرط متعلق
بتقدم لزمه الماضى اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع
بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه اداة
الشرط فيطابق اى الشرط الجواب حيث يبطل اداة الشرط
فيه اى فى الجواب وكان الجواب للقسم لفظا لانه
لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير
مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكونه يمينا
عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتنى
مثال الماضى لفظا او لم تأتنى مثال الماضى معنى لاكرمتك
وان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط
عليه وغيره اى بتقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ملغى الشرط
وانه يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز

اي يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم
كقولك انا والله ان تأتني آتك فعلى المعنى الاول هذا
مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون
باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى
المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط
فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار
جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لاتينك
وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف
المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة
اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقدم
فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقدم الشرط وجواز اعتبار
القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف
وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر
باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه
ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف في
الاعتبارين بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل
عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضي
الثاني على ح
تقديم المثال الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل بقدر
الامكان فعلى تقدير تقديم اللف على نشر سامح حيث مثالها

المضى ح
مثالهما وتقدير القسم كالملفوظ اي كالملفوظ به او مقدرة
كالملفوظ به في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده ان يكون
الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله
لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه
لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى بل اي
اي لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون
جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لزم الاتيان بالفاء
لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما
للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني
اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت
عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة
المقام وقد جاءت للاستئناف من غير ان يتقدمها اجمال
نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب
تكرارها وقد يكتفى بذكر القسم الواحد حيث يكون المذكور
ضد الغير المذكور او لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى
فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان اما يقابل
اما المذكورة ههنا غير مذكورة لكنه مقدر يعني واما الذين ليس
في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات

والحكم بان اما كلمة للشرط لزوم الفاء في جوابها وهي بمعنى الاول
للثاني وملتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينهما
اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مّا في جزءها
اي جزء فائها او جزء اما لا ان جزء الفاء ايضا جزءها سواء
كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع
بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا
مطلقا غير مقيد بحال تجويز في ذلك الجزء تقديمه على الفاء وعدم تجويز
وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز
التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد هو اي ما
وقع بينهما وبين فائها معمول الشرط المحذوف فهو علا مطلقا
اي معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما
يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما
يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة فحذف فعل الشرط الذي
هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما
وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة
فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن
من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول الفعل الشرط
فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم
الجمعة فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل

وقيل في القول المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها
جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن اما كالمثال المذكور
فهو من قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء
وقدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع
النظر عن الفاء بل نظم اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة
فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فهو من
قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط
المحذوف وهذا القائل مميز بين ان لا يكون وراء الفاء
مانع اخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع
عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما
منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره
على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام
مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر
فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا
وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق ثم
اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد
فاعل الفعل المحذوف واما تقديره ارتفع مهما يذكر زيد
فهو منطلق بصيغة الفعل الغايب المجهول على ان يكون زيد
زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير

اما مع

على تقدير ...

بالنصب بما تذكر يوم الجمعة بتصغيقة للفظ المخاطب المعلوم
[illegible] يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المذكور
فوجهه ظاهر مع انه يوهم جواز اكان زيد منطلق بالنصب
بتقدير تذكر على صيغة الفعل المخاطب المعلوم وجواز اما يوم
الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول
الغايب مع عدم جوازهما بالاتفاق وانما مثل المص بكونها
الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كلا لانها قد
تكثر تها حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول
لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اي ليس الامر
كما تقول وقد يجي بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك
لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجابة الى ذلك وقد جاء اي كلا
بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى
كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال
انه اسم بني لكون لفظه كلفظ الذي هو حرف ولمناسبة
معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقول بقولك تحقيقا
لقصدك لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما
فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود
بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا
المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من

بني اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا
ما لم يسم فاعله وانما جعلت من التاء ساكنة بخلاف تاء
الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبنيت من
اول الامر بسكون مبنى على بناء ما لحقته ذكره تلك على اعراب
ما وليته لانها كالحرف الاخير مما لحقته فان كان اي المسند اليه
اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اي فانت مخير بين الحاق
تاء التانيث وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث
مخير فيه على الحذف والايصال نحو والمسند قد تقدمت
الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث
وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما
الحاقها علامة التثنية والجمعين اي جمعي المذكر والمؤنث
في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء
فضعيف لعدم احتياجها اليه من العلامات مثل احتياج
المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون
معنويا او سماعيا وعلامة التانيث والجمع بالنظر الى
فائدة الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضماير
[illegible] الاضمار قبل الذكر من غير فايدة بل هي حروف
[illegible] اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث
[illegible] ولا منع من جعلها حروف

التثنية بجمع

التثنية بها

ضمائر وابدال الظاهر منهما والغايب في مثلهما الابدال اما
في بدل الكل من الكل او بكون الجملة خبر المبتداء المؤخر
والنون من كون الجزء منها **التنوين** في الاصل مصدر نونته
اي ادخلته نونا فسمي به نون الشيء اعني النون تنوينا
اشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث
ولهذا سمي سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح
نون ساكنة اي بذاتها فلا يغيرها الحركة العارضة مثل
عاد الاولى وهي شاملة نون من ولدن ولم يكن و
امثالها فاخرجها بقوله **تتبع حركة الآخر** اي آخر الكلمة
فان هذه النونات وان كانت في آخر الكلمة لا تتبع حركات
اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان
المتبادر من متابعتها الآخر متابعتها من غير تخلل شيء وههنا
الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت فآخر
الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر
من الآخر الحرف الاخير ولم يقل آخر الاسم ليشمل
تنوين الترنم في الفعل **لا لتأكيد الفعل** فخرج نون التأكيد
الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق
فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها في الوجود
تطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعا

تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين **للتمكن** وهو
ما دل على امكنية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل
بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وهو لا يتصور معناه
في غير المنصرف **والتنكير** وهو الفارق بين المعرفة والنكرة
فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا
في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت
الآن واما التنوين في نحو رجل احمد وابراهيم فليس
للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى
منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول
التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض
للتمكن **والعوض** وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه
لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم
مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت
بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين
عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ
وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق
بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك
والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان
الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامته في جمع المذكر

التالي ولم يوجد فيها يقابل ... في ذلك نحو التنوين
في آخر القوافي وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه
اذا ضمت ... ثبت فيها التنوين ولو كان
للتمكن لزال ... العلمية والتأنيث وظاهر
انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات
ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم
لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون
مقابلة لانها بمعنى مناسب ... التنوين ... وهو
ما لحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه
حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك التردد
من اسباب حسن الغناء وانما اعتبر ما لحق اواخر الابيات
والمصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة في
اثنائها اجزاء ... لكان تشابه ... الغناء ...
... بما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم بحلاه بين
كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو انما
يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا ... حركتها
باشباع حركة واحد من الالف والواو والياء وتسمى
هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت
بامتداده ولحوق النون بهذه ... انما تكون بابدال

بابدال ... الاطلاق بها كما في قول المصنف ...
اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت فقد
... هذا البيت ... وحصل باشباع فتحها الالف
وعوض عن الالف عند التغني نون ... التأكيد واما الحق
القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا
كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع
امتداده لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف
الاطلاق ليستمر امتداد الصوت كقول الشاعر ... وقاتم
الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق
فالقاف ... في القافية في هذا البيت ... الساكنة ولا
يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح والكسر والحق
بها النون فقيل المخترقن والخفقن وسمي هذا القسم ...
التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز ... قد تجاوز
البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ...
عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين
الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو
موضوع لغرض الترنم الا ان معناه الترنم كما ان حروف
التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء شي من المعاني
ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحرف ... من اقسام

بالحروف التي هي من لقب الكلمة المعتبرة فيها الوضع شايع
والتنوين الاخر فمعنى اعتبار الوضع في بعضها ايضا
تأمل ويحذف التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا
بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد
بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما
موصوف به والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف
لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن
وكذلك قولهم فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه
انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني
رجل بن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من العلم لفظا
ولا الف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا
انه لا يحذف فاذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على
ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في
جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف خطا
كما تثبت لئلا يلتبس ببنت في مثل هند ابنة عاصم نون التاكيد
قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء
السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتح
مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان والف
الجمع اي الالف الفاصلة بين نون جمع المؤنث ونون التاكيد المشددة

المشددة نحو اضربنان فانها معها اي مع الالف تشبهها بنون
التثنية تختص اي نون التاكيد بالفعل الكائن في معنى
الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي
نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك
تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم
نحو والله لافعلن بالتشديد في جميع هذه الامثلة وانما
اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب
دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا
اي نون التاكيد في النفي فلا يقال لا تزيد ما يقوم الا قليلا
لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي
ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في
جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا
الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد
بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت
اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم
غير لازم بل جايز وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن
اي الشرط المؤكد بما فانه لما اكد الحرف قصدوا تاكيد
الفعل ايضا لئلا يلزم نقض المقصود ومن غيره وما قبلها اي
ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين

المستقبل
بالتخفيف والتشديد صح
موصوفه

وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين
ان لم يشترط في التقاء الساكنين [illegible] ان يكون الساكنان
في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو
بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط ذلك في
التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور
ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء
بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك
المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر
غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة
فظاهره ما عدا ذلك المذكور ليشمل التثنية وجمع المؤنث
وحكمهما غير ما ذكره بقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث
اضربان واضربنان بالمنزلة الاستثناء عنه فتقول في
المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان
في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون
التاكيد لئلا يجتمع ثلاث نونات متواليات ولا تدخلهما اي
التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة [illegible]
لزوم التقاء الساكنين على غير حده [illegible]
[illegible] عند الاكثر [illegible]
[illegible] في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث [illegible]

اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة
المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النون
معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء وعدم
تحريكهما [illegible] وكان غرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة
الآخر عند الحاق النون بها ومعنى كالمنفصل [illegible] حكمها
مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرها على ضربين [illegible]
جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا [illegible] الواو المؤكدة
نحو اغزن [illegible] النون مع الياء كالكلمة المنفصلة نحو اغزوا
القوم [illegible] ارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امرأة [illegible]
الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض [illegible]
الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون [illegible] كما ضمها مع المنفصل
نحو اخشوا الرجل [illegible] وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرها مع
المنفصل تقول اخشين كاخشي الرجل [illegible]
اي الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزن وارمين واخشين
فكالمتصل اي فحكم النون كالكلمة المتصلة [illegible]
التثنية تقول اغزون وارمين واخشين [illegible]
[illegible]
[illegible] غير الضمير البارز [illegible] كالمتصل مع ضمير [illegible]
قيل [illegible]

اما مع ضمير البارز صح

وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش صح

نقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت في صح

ترى

الذي تحرك لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل و هل تردن
في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم
الواو لكسرتها في لم يرد القوم هذا مثال ما فيه بارز مضموم
لاجل النون و هل ترين في مثل هل ترين يا بنات ليفادرها
كما يقال الم ترى ان النساء هذا مثال ما فيه بارز مكسور لاجل
النون واغزون عطف على هل ترين لا على ترين اي
ومن ثمة قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية
في اغزوا واغزن في اغز والحذف الواو المضموم ما قبلها كما
قيل هل يرد القوم و هذه الامثلة وقعت على ترتيب
تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها ما هو مع ضمير
كالمخففة و بعضها ما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل
كما اشرنا اليه و النون المخففة تحذف للساكنين اي
التقاء بعد الساكن المذكور بعدها في بعض النسخ للساكنين
كقول الشاعر شعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما و
الدهر قد رفعه اي لا تهينن حذفت النون المخففة للقاء
اللام الساكنة التي بعدها وابقيت الفتحة على تهين الفقير ولم
يحركها كما يحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا
لمرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا و تحذف
ايضا المخففة في حال الوقف على الحقت به تخفيفا

فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب ان يقال ح

ما يدخل الفعل عن مرتبة ح

تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين كذلك
فيرد ما حذفت لاجل المخففة كما اذا الحقت بأغزوا واغزي
وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت
عليها حذفت النون ورددت المحذوف وقلت اغزوا
واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان
التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازم فجعل
اللازم مزية بابقاء اثره على الذي ليس بلازم والمخففة
المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا
تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها
تقلب الفا واذا انضم او انكسر تحذف نحو اضربن تم
ولصاحبه بالخير و ختم لي بالخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا
تحقق بنا من حقه شرور ما ظهر واجعل عواقب اوقاتنا
حقيقة كانت او نقلية في مواقع الندامة منقلبة بالف
الصواب بجود ذنبك على نهج الاستقامة وصل على من تكلم بشفاعة
يحوا رقام الضلالات كافية و من حضرها سقام الجهالات شافية
وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح من
تحرير الاستنساخ نقل هذا الشرح من السواد الى البياض من له الجد
الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه في نطاق
عبوديته للاعراض عن مطالبة الاعواض والاغراض فحوه

219

ضحوة السبت الحادي عشر من رمضان المعظم
في سلخ شهور سنة سبع
وتسعين وثمانمائة
اللهم انفعنا به

٢٩٧

جامي

220

كتاب هندینك فندین بلیدك ای دلمارا

به والله اوقوردك سن نیرك یوق افندیرا

اوقورسن نسخهٔ جامی براغوبن باری جامی

اولورمیون جملهٔ جامع جهاندن بر افندیرا

T.C
İZMİR
HİSAR KÜTÜBHANESİ
SAYI
1779

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı İZMİR
Yeni
Eski 691

نبين يلبس من باب علم

حفظ يحفظ باب علم

شرك يشرك من باب علم

طلبت من الحبيب زكوة حسن

من الخدين كالقمر المبهى

فقال هل على مثلى زكوة

على قول الحنفى الشفعى

فقلت الشافعى لنا امام

وقد فرض الزكوة على الصبى

شمل يشمل من باب علم

اللهم اجعلني خيراً مما يظنون واغفر لي
مما لا يعلمون ولا تؤاخذني بما يقولون فانك
تعلم وهم لا يعلمون

نظم
بحمد الله جمال پاکی کمالک
سعادتله ینه تکرار گوردک
بعفو نظرک آیینه سینه
صفا کسب ایلدک دیدار گوردک

[illegible]

ماذاق ایتمش عشق ناریوا آمده
پنبه‌اله غلتش گوردم یکون خامده

[illegible]

موده مغانی
بلوآرای دل اکا کر بار ره جستندن خبر
بو شکله عشقلو سوز اطه بلان اینده نا خبر

[illegible]